

صفة المصدر دون الحاصل منه كما في الاصول كدم مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من  
 غير الادنى والخنزير الميتة وبيع الخرف يكون كلاحقة معطوفا على ما بقية ما على ان كان ملاقي ثمرة يعقوب  
 عليه السلام حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي ان يقيم ان لم يكن  
 ما لا عند احد وانما جميع النافع اعلى اشباه الخروف معتق البعض والمكاتب والمدبر وام الولد لكن  
 قد قرأنا معتق البعض كما مكاتب عنده وكلمه عندها وفي النهاية انما يبيع المكاتب برضاه في اصح  
 الروايتين وبيع المدير المقيدا جماعا وكذا جاز بيع المطلق وام الولد من نفسه ما ونفذ القضاء لجواريهما  
 ويطلق بيع مال غير متقوم بكسر الواو اي غير متفيع به شرعا كالخمر فيماليين المسلمين ومسلم وكافر والخنزير  
 وقال عبد الواحد والحاكم وعبد الصمد ان البيع فيها فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع ما مات بالحقن  
 والجرح في غير الذبح كما في الكشف لكونه في المحيط ان بيع محقق الجوس باطل عند ابوسف خلافا لمحمد  
 ويخرج عنه بيع الدوقين لانه متفيع به من حيث لا تعارف في الارض ويدخل فيه فرس وثور ومن خذف لسانه  
 الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذلك بيع برات يكتب لديوان على الحال كما في الميتة بالتمسك  
 بطل هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى بيعها بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير  
 متقوم بالعرض باطل كما يبيع باليس بالرضا المتخفة انه فاسد عند بعضهم ويطلق بيع قن او عذراء  
 في النكاح ضم الى حرمين البديلين وبيع ذكيتي مذبوحة ضمت الى ميتة منها وان سمى كل من البديلين  
 وجاز في القن والذكيت ان سمى عندهما كما في الكافي وغيره لكونه في المحيط والمبسوط وغيرهما  
 عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والحكام يشير الى ان حكم بيع الباطل ان لا يصير البطلان سلكا لاحد من  
 المتبايعين وان قبضنا باذنه فالمقبوض امانة يهلك بطلان عنه ومضون يهلك بالقيمة عندهما  
 كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره الرخية كما في قن وضم البيع اي وجده جميع اركانه وشروطه واوله  
 الخارجه المعبرة في قن ضم الى مملوك لمن مدبر او مكاتب او ام ولد فالمملوك اعم وضم الى قن غيره الى  
 البائع سواء كان ذلك القن من المشتري او غيره بحصة من القن في صورتين وان لم يسم الحصة كملك  
 ضم الى وقف اي موقوف كما اذا باع صيغة بعضها وقف فانه صح في الملك بحصة عند الرخية والسند  
 وفيه اشعار بان اذا باع كرم ما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه وذا اذا كان عامرا ولا فقد دخل على ما  
 قال بعضهم كما في المحيط وفسد في العرض بيع العرض اي غير الثمن بالخمر ونحوها ما ليس بمتقوم وطل  
 في الخراي تنظر اوصافه دون اركانه وشروطه وكذا فسد عكسه اي بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض  
 مقصور في صورتين بخلاف الخمر والتبعية على الفساد لم يخرط في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان

فهو ليس بالنسب كما ظن واعلم ان من شروعه في تفصيل ما اجل ما يفسد البع من ستم اشياء عاملا في  
 الشارع من عدم الملك والفرق العجز عن التسليم وورود النهي والشرط ولا يجوز فيفسد بيع  
 الباجات اي غير المملوك كحصب الصحراء وحشيشه وطير الهواء وسماك البحر وماء النهر والماء قبل  
 ان يملك بخلافه ان كان في حوزة الماء في حوض من نحاس او صفي او حص وباعه جاز بشرط ان ينقطع  
 الجاري حتى لا يختلط بالمبيع بغيره ولا يشتري كذا وكذا قريبة من ماء الفرات بدرهم بخار وعنه لو  
 اشترى من سقاء كذا وكذا قريبة من ماء دجلة ان يوفيها في منزله جاز وعنه ان فاسد لان الماء  
 بعد رم والقوة لم يتعين كما في المحيط والمراد ببيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها به باطل كما ذكره في  
 النسخ ولا يجوز بيع ما لا قدره ابايع على تسليمه مملوك كطير او سمك اخذ واسلف في بيت او جيب لا يمكن  
 اخذه الا بحيلة اي باحتيال منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز بيع الا بقر الا اذا علم انه عاد اليه ورضي المشتري  
 بالانتظار على ما قال الكرخي وذهب كثير من المشايخ الى انه لو عاد احتجج الى عقد جديد والى انه لو باع  
 ببيع حرام بالدينار لم يجوز بالليل جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع الخروج منه فبيعه خلاف وهذا  
 لم يتهيأ له موضعا ولا يجوز بذا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته جاز  
 كما في النهاية او الا بضرر للبائع كما اذا باع جرعا في سقف او لبنة في جدار او ذراع من ثوب او من خشبة  
 من طرف معلوم او حلية سيف او نصف ذراع غير محصورين غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل النسخ  
 فانه يعود صحيحا كما في الشارع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من مملوك او غير مملوك بعتق اسم من التعزير  
 التعزير للمهلك وسرعا يورث انه غير موجود كحل اي مثل بيع جنين ومثل لبس في فزع كلبا او حمارقة  
 فانه فاسد احتمال الرجوع والدم ونحوها ومثل بيع بذرة البطيخ ودقيق الخنطة ودهن السمسم وغير  
 العنب والكرناس قبل النسخ ولا بيع ما يقضه اي يصل جبالته الى جملة نفس المبيع او ثمنه او لفظه الى  
 عليه الى المشاهدة بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والثوب لانه بمنزلة  
 بيع ما في الدار او باع دارا والمشتري لم يعلم بعد ودها وكذا لو باع نضيب منها وهو لم يعلم به عند العقد  
 كما في فقه وذكره النظم انه لا يخرج عنه مطلقا للصاحبين وعنه انه لم يخرج الا اذا علم وكذا فسد لو باع عدل  
 زحفي بقيمة الجملة الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كنهه ثم شرع فيما في عنه مما في الجاهل ففقد  
 ولا يجوز بيع المراتبة وهي لغة المدافعة من الذبح وهو الذبح وعندنا بيع تمر بنقطتين ويجوز الثلث  
 مجد وكر كلبا او حمارقة ما لم يجم والمهلكين ويجوز الاعجام فانها بمنزلة المقطوع بمنزلة الاخصص تمرها على  
 النخل خرصا بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء والصا والمهله اي بطريق الحز والتخمين فيكون تميزا عن نسبة

المثال الى الضمير في القاموس الذين بيع كل ثمرا بجو ثمريلا والمزانية بيع رطب في الخبز بالتمر ولا يباع للثمن  
 والعاما الجوز والمناذرة وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه ويلقي حصاة عليه ويلبذ البائع اليه كما في النعم  
 وغيره وقد استدلك التنبيه ههنا بما اشتهر به يقول احدهما اذا المست انا فذلك اوانت توفى او المستك وان  
 حصاة اليك ونذيت اليك اوانت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان العذر كما لا ريب فيه وقد صرح  
 الفاني وغيره وطاهر كلامه فاطهر الى ان ما ذكره كل من البيوع الفاسدة التي هي اكثر من ثنتين كما في النصف  
 وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما ينفع الى الجهة من البيوع الباطلة التي هي اكثر من ثنتين وفي المحيط  
 عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب بالكتاب تلك امثلة هذا السائل ولا يبيع المراهي بغير العين  
 جمع المراهي بفحوا وهو الذي يكسر لولاه الكلام وطحا او يابس كما في الصحاح وغيره في الظن ان من ذكر المحل  
 واذا في الحال فلام للمعبد بقرينة ما مر من ان لا يجوز بيع الباطل فاستدل الى ان لو سقي ارضه لجل الحشيش فبت  
 بتكلفه لم يجز وهو محذور لا قد روي لكن في النوازل جازي بعد لانه ملكه كما في المحيط ولا يجوز ويفسد اجارته  
 حتى لا يملك الاجر الاجرة بالتقضى اذا اجارة لاستهلاك المنفعة دون العين ولا يبيع الخبز ذبورا العسر  
 وعن محمد يجوز اذا كان محزوا او مجموعا اضع الكوارات جمع الكوارة بالضم والتخفيف وكبير ويشد  
 المعسل من الخشب او الطين او العسل في الشحم كما في القاموس وعلى التفسيرين يجوز بيعه معهما لا يباع  
 كما في المضرات لكن الكرمي قد اكره وقد قال ان الخبز لا يرد بخله البيع تبعا للعسل لانه يدخل التبع اذا كان  
 من حقوقه كما في المحيط وغيره ولا يبيع اجزاء الادوية كالشعر والظفر واللبان وعن ابي يوسف جازي بيع لبن  
 الامة وعنه لا يابى باكل المرأة وقبل لا يباع للطفل اذا استخذه وصب في العين اذا علم زولا الرصدية كما في الترتيب  
 واجزاء الخنزير فان بيع نفسه قديم والاشعاع شعوم من حيث الخنزيرة ضرورة يستثنى في الفرع وعن ابي يوسف  
 انه مكروه لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخنزير وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرها كالشعر  
 ولو هيته وفي العصب روايتان كما في المحيط ولا يجوز ويصل بيع جلد الميتة قبل دبه ولحمها فيجوز بيع جلد  
 السبع المذبح ونحوه الا لحم الخنزير وان كان المسنون فانه لا يبيع لم لانه نجس كما في المحيط ولا يذود العزاي  
 الا برشهم خلافا للمحد وكذا لا يبيعوسف الا اذا لم يظهر فقر فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه فرق الشحنيين  
 والفتوى على قول محمد ولا يبيعه بفتح اي يذرا القز ويذودوه بالغاوسية ثم يذودونه لا يبيعه بفتح اي يذودونه  
 خلافا لما في الجواز لانه كبد السطح وعليه لغوي كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود والبيض  
 في الخشيش عن الصحاح ان يجوز بيع دود القز ويصان مثله ولا موضع العلوي على السفلى بغير العلم  
 وضمها فيها بعد سقوطه الى العلوي لانه لم يبق الاضيق على سفلى بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا بوفيه



انه انما يطلق بيعه بعد سقوط السفلى والحواسيع العلق قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض التي  
 متعلق بالماء وفي رواية لم يجز للجماعة وهو بخلاف الجناح والحواسيع الطريق حتى المرو ولم يجز عند العامة  
 للجماعة وما بيع المسيل حتى التسيل فلم يجز لا اتفاق الكل في المحيط ولا بيع شخص مشا إليه على ان يتركه وهو عبد  
 وبالعكس واختلف فيه انه فاسد او باطل كما في الكوماني وفيه اشارة الى انه لو اشترى سائة على انها ثمنه فاذا هي  
 صان فابيع حائز كما اذا اشترى فصا على انه باقوت الحر فاذا هو اصغر الا ان للشئى الحار فيه اذا له ولا حصل  
 ان الاشارة والتسمية اذا جتمعتا في عقد فان كان المشا والبيع خلاف جنس المسح فالحرة له والاشارة لتعلق البيع  
 باطل لان البيع معدوم والذكر والاشارة في غير آدم جنسان بخلاف البهايم وان كان من خلاف وصف المسح فالعرة  
 للمشا والبيع والتسمية لو فاق البيع حائز وان العرة للمسح اذا لم يعلم ان المشا والبيع خلاف جنس المسح فاما اذا علم  
 به فالعرة للمشا والبيع ولو اجمعت من ذلك هذا الحار واما ان يرد على ما تقدم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط ولا  
 يجوز بيعه بفسد شرائه ما باع المبيع من سلع او غيرها سواء كان شرائه من المبيع او من قام مقامه كالوارث ولو  
 كان البيع لنفسه او لغيره بالوكالة باق ما باع من الثمن قبل نقد كل ثمنه اى من ما باع الاول ولو بعضه لان دين الثمين  
 شبهة المقابلة وهو مثبت لشبهة الوفاء او الشبهة في الحركات كالحقيقة وانما تزاد على الشراء ليشتمل شرائه  
 لا يقبل شهادة المبيع كعبد ومثل ولده وولده سواء كان شرائه في حصة المبيع او بعد ما هذا عنده على قوله  
 بعض المشايخ ولو اعتمد ما يوجب فلا يجوز له الوارث مطلقا خلافا للمحمد وما قلنا من المبيع لانه المشا ودفق  
 اشترى من المشتري ثانيا او الموهوب له او الموهوب له جاز وفي قوله باق ما باع اشارة الى انه لو اشترى بشرا او اكثر  
 جاز وان كان الفاسد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وقوله قبل نقد ثمنه اشعار بان لا يشترى بعد بيعه  
 وان البيع لم يتغير يجب فلو تغير جاز كما اذا تغير نوع الكل في المحيط وكذا شراء ما باع المبيع او وكيله حال كون  
 ما باع مع شيء اخر لم يبرحه اى ذلك الشيء قبل نقد ثمنه الاول ولم يكره للسابق بتمنه بالشراء الاول ولا يقل  
 او اكثر يكون حصته في البيع الاول اقل من ثمنه فيما باع متعلق بلا يجوز فيبيع فيما يبيع فلو اشترى جارية بالدين  
 ثم باع مع عبد يماس المبيع قبل نقدهما جازية العبد وفسد في الجارية لانه شرائه باق ما باع ولا يبرى العبد  
 ولو انما القيود قدمت ولو فرغ المسئلة كان اسلم من الاستدراك ولا شرائه ريت دهن الزيتون على ان يكون بخلافه  
 اى يشط ومنه وان يطرح للفرق كذا اى احد عشر وطلا مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد بخلاف شرط طرح  
 مقدار وزن الطرف فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الطرف ومقداره والقول للمشتري مع يمينه  
 ولا يخفى انه مستغن عنه بقوله ولا يجوز ويفسد البيع بشرط حرمة البهائم ولا دون ان وان كان خلافا لظاهر فان ان  
 بهل المبيع وان كان في شرطه ضرر لا في صورته ان يقول بعبته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الجار

لم يرد فيه كذا في الخبر في خياره



فيه اذا وقعت ثلثة ايام كما في آخر حصة النهاية وغيره والتبادر ان يكون بلا او فلو قال اجبت هذا العبد بالنف  
 درهم وعلى ان يقضى عشرة ايام البيع كما في المحيط لا تنقض العقد اي لا يجب بنفس البيع وفيه اي ذلك  
 المشط نفع لاحدهما اى المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر ويقضى مالا  
 او يهبه او يتصدق عليه بال او يوجبه او يعيره وكذا شرط المشتري او نفع لمبيع يستحق اى ثبت الحق فيجب  
 منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشطآن لا يخرج من ملكه او يستولن ويكاتب او يدبر او غير ذلك فان كل واحد  
 منها مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقضيه كشرط تسليم المبيع والتمن او الملك للمشتري  
 وكذا بشرط فيه مخرجه لاحدهما خلافا لابيوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج من  
 مبيع من ملكه فانه لما يكون المشتري اكثر تعاهدا وكذا بشرط ان لا يتفج ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط  
 الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان ينعف لغيرهم كشرط ان يعرض اجنبيا درهم فان الشط باطل كما في الاختيار  
 والى انه لو كان شرط لا يقضى لكن يلايه كاعطاء المشتري الكفيل او درهم بالتمن او لا يلايه لكن يروى الشرع  
 كالتحيز والاجل او ليرد لكنه متعارف كالاستضعاء وخو ابايع فغلا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط  
 وغيره ولا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او البيع العين او الدين الى اجل اى زمان امر مشط الوجه  
 ذلك او الاجل كوقت قدومه الحاج او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا تأجيل الى هذه الاجال  
 صح واخر المطالبة والى ان الاجل المعلوم في المبيع والتمن العينين صحيح لكنه باطل كما في النهاية والى ان الاجل  
 الى التبريد والهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا فاسد كما في الاختيار  
 وانما اجل لان الزيادة انواع ينز والعامه وهو اول يوم من فريدين تمام ونيزه الخاصه وهو اليوم الثاني  
 منه ونيزه السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهار الشمس في اوله جيز من درجات الحمل ونيزه الجوز  
 ويقال نيزه الدهاقين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الموت والمرجان نوعان عامه وهو اول يوم من  
 الخريف على اليوم السادس عشر من نهاره وخاصه وهو اليوم الحادى والعشرون من صوم النصارى  
 وثلثون يوما في ملة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريسا من اجتماع  
 النيزين الواقع بين ثانی شباط وثامن آدو ولا يصحون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثاني  
 والاربعين ويكون فطرهم بعد عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس  
 عشر من الشهر السابع من شهر تاريجهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقه لموسى وقومه عليه السلام  
 فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر من البحر يوم يحدد بين الطعام الاثر في سبيله فيطبخ من دقيقه  
 فطير ثم ياكلونه فاعرق سحابة فرعون وقومه فجاءه واما فطر اليهود كما في الهداية وغيره فليس يوم

يروى في قوله فطرهم

مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم اقطر وفيه فانهم يصومون بعض التورية ستة وثلاثين يوما وقام  
 الكلام في شرح النجاشات سيما كشف الحقائق وشرح البيع وصار بابا بعد ما توقف او صحى بعد ما  
 عاين من اختلاف اهل خراسان والعراق ان سقط المشتري الاجل بان قال بطلته او تركته لا يرت منه ولا  
 حاجة له قبل الحول اى حلول الاجل وان قبض المشتري البيع سوا فاسدا يحتاج اليه ولا كان شروعا في  
 البيع الفاسد لان بعض ما يقع باطل برضا بايعه صحى كقبض المشتري البيع بامر في المجلس او بعده  
 الرواية المشهورة او لا كقبضه من الاضافة الى الفاعل او المفعول في مجلس عقده في روايات الزوائد وهو الصحيح  
 وفيه اشارة الى ان التولية في البيع الفاسد ليست بقبض وهو الصحيح كما في الزاهدى لكن الصحيح انها قبض كما  
 في قم والى ان القبض بعد المجلس بلا رضا لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكان محمولا على ما اذا كان الثمن  
 شيئا لا يملكه البائع بالقبض كالحجر والخنزير والافقبض الثمن اذ لا بالقبض كما في النهاية وكل من اى والحال في  
 كل واحد من البيع والثمن عوضه اى البيع ما ذكره القدر ويمن تابعه لكن الصواب ان غير لانم والى  
 ترك صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لا يخرج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة وفي رواية  
 لا نعلم الركن فيمن حق الاداء على هذا وثبوت عوضه وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في  
 الاصول وان الكلام في البيع الفاسد مما شاع في الحديث وفيه ملكه ملكا خبيثا حراما فلا يحل للمشتري الكل  
 والشرب واللبس والوطى وقيل محل وفيه شارة الى انه يملك غير البيع ولهذا ثبتت الشفعة بالدار المشتراة  
 سواء فاسدا كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك والى قالوا ان الشفعة غير ثابتة  
 واما تصرفه فبمسقط المالك وان كره والاصح كما في الزاهدى وغيره ولزمه اى المشتري بطلان الاعتراض  
 لا لعطف على ملكه كما ظن مثله اى البيع حقيقة اى صورة ومعه في ذوات الاشكال كالكيل والوزن او مثله  
 اى قيمة في ذوات القيمة كالحب والبر والفضة وفيه شارة الى ان البيع لو كان موجودا لم يعبه والى ان العبرة بالقيمة  
 بغير القبض وعند محمد يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه لو افق الشئحين كما  
 في المحيط فان كان الفساد اى فساد البيع بشرط نيل العقد كالتراض والخيار والاجل ونحو ذلك وقد  
 كان البيع قائما بلا زيادة ونقصان في يده المشتري بقرينة الماضي والآتي قلن تقع له الشطرون من عليه  
 فصح بلاقتضاء ولم من غيره وفي رواية البسوط لا بد من أحدهما وفي رواية المنته للمبايع الفسخ كما في الرواية  
 وبه فقه الكرماني وعمل بان الرضا قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند محمد ولكن ما عند  
 الشيخين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه اشارة الى ان من عليه الشطرون يفسخ بالقتضاء والرضا عما قاله محمد  
 والى ان قبل القبض لها الفسخ بالطريق الاولى وفيه بالاجماع وفي شرط علم المصاحب اختلاف المشايخ كما في

العارفي والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي ولا يكتفى بالفساد بل يلزم  
 في العقد بيع عرض بالخبر فكل منهما اى العاقدين فسخه بلا علم المالك على ما قاله ابو يوسف واما عند  
 فيستحق علم كما في الفصولين لكن في الكافي انه شرط عندهم وللأولى في الموضوعين مكان الدائم كونه على فان اعدا  
 الفساد واجب حقا للشيخ كما في المحط وغيره فان خرج هذا المبيع المتبعض عن ملك المشتري بغيره فيجوز  
 النقص كالباع والرهن والهيبة مع التسليم أولا لا عتاق والتدبير والكتابة او يبنى فيه ما لم يجرس فيه فغير  
 اوله بسمن او غسله او قطعه وخاطمه او غزله ونسجه او حنن او صيغ او غير ذلك مما زاد المشتري في يده  
 المشتري فلا فسخ لكل منهما في شيء منها الا اذا رخصه المشتري بالفسخ وفيه اشارة الى انه ان لم يخرج كالا جاد و  
 النكاح فسخ لكنه للقائه والى انه لو عاد الى ملكه بعهده الوهن او الرجوع في الهبة او عجز المالك او رد المشتري بالبائع  
 فقد فسخ الا اذا قضى بالقيمة والى انه لو انقص بفعل المشتري للمبيع الفسخ ولم اخذ الارش وكذا باقية ما ويره  
 او بفعل الجاني لكن لم اخذ الارش منه او من المشتري بخلاف ما اذا اقتله اجنبية فان لم يضمن المشتري لا  
 القاتل لكل في المحط وطالب اى حل للبائع ربح ثمنه من درهم المبيع او دنانيره بعد التقاضى اى اشتراك  
 البائع والمشتري في قبض المبيع والتمس لملكه ولم يطالب بغيره لعدم تملكه ولا حسن القبض ولا دخل القبض  
 المبيع فيه لا يطالب للمشتري ربح مبيعهم ولو بعدوا لتقاضى فتصدق المشتري به اى المرح وجوب كالبائع قبل  
 القبض فانه لا يطالب له وللاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالغرض وما لا يتعين به كالدينار فان  
 واجب في الذمة لا بعينه وخبره نعمان ما لعدم الملك وبالفساد سبب الملك كرجح الوديعة وهذا البيع و  
 الاول منه يعمل عند الطرفين في كل نوع من نوعي المال فلا يطالب ربح الوديعة عرضا او نقدا لا يحصل من  
 مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني فيعمل في الاصل من المال لان المرح جزء من بدل المثل ملكا فاسدا  
 فوجب لتصدق دون الثاني لان ذلك تعيين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد  
 الثاني لان المرح حصل له لا بالتقدي فلا يكون المرح جزء من بدله ما يملكه ملكا فاسدا فلا يجب تصدقه كما  
 اليه في الكفاي وغيره وكه وحرر الخشن بفتح الخوف والجهم وسكونها وولغة الامارة وشرعا الزيادة في  
 الثمن لرغبة المشتري بان يقول ليس هذا ما كنت اطلب منك بل هذا هو اكثر مما اشتريته وهذا اذا كان  
 الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فخرى وكما في شرح الطحاوي وكه السوم اى الاستشراء بثمن كثير على  
 غيره اى استشراء غيره بثمن قليل الارضيات الخوف السوم بثمن معلوم لم يبق بينهما الا العقد فلو اذلل  
 الترافع فهو مع المريدة الا في الدال على جواز المفهوم فان نادى دلال على سلفه فطلبه انسان بثمن فقال  
 الدال اسالك المالك فلا يسلون يزيد احد في هذه الحالة فان اخبره الدال فقال لا يعتبه به واقبض الثمن



فليس أحد ان يزيد بعد ذلك كما في المحيط والخلاص مشعر بحوازيهذين البيوعين كما في النظم وغيره لكنهما باطلا  
على ما دل الظاهر وكذا تعلق الجلب الى استقبال في المصير جلبا لفتحين او السكون اي مجلوبا من طعام او  
حيوان او غيره المصير صفة الخلط باهل مصر الذين جاؤا بالحب او حتى اليهم فلما اضر بهم وليس عليهم السعر  
يكون والام يكن كما في الاختيار وغيره وبيع الحاضر في القيم في مصر ما لا يحب لبيع باليمن العالي للبادي  
او لاجل القيم بالبادية وقيل بغير الطعام او العلف من البادي بذلك الثمن فاللام يحسن زمان الخط اي  
احتباس المطر وقية اشارة الى ان يكون اذا اضر باهل مصر والام يكن كما في الاختيار وكذا البيع جالسا او قايما  
او واقفا لا ما شيا الى الجمعة وقت النداء اي بعد ان يولد الى ان يصل وكذا في الرواية تعلق صغير بالبيع والهيئة  
والصدقة والوصية والمروعة مما ليس يحق عليه عن صغير او كبير ذي رحم محرم للقرابة منه اي الصغير لاجتماع  
في ملك احد فلا يكون المرفق بين كبيرين ولا بين جاني او مدبر او ام ولد او مكاتب او معتق وغيره ولا بين  
ذوي رحم من مثل ولد عمين واخوين من الرضاع والروحاني ولا بينهما اذا كان الرجلان لكل منهما نقص او  
لحده او رجل وامرأة او مكاتبه او مضاربه وقاية النظم وعن ابي يوسف ان بيع احدهما باطل وعنه انه جائز يكره  
في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهة تمتد الى البلوغ وان رضيا بالتفريق وقيل اذا اراهق ورضيا به فلا  
باس به وهو رواية عن ابي يوسف وعنه ان لا باس به بلا مراعاة اذا ارضيا كما في المحيط ولا يكون بيع من يزيد  
والمراد ان النسب لا يترك بعبادة صلا الله عليه وسلم وشارة الى صورته وهي ان ينادى الرجل على سلعة  
بنفسه او يابيه ويؤيد الناس الى ان يرضع ثمن وفيه اشعار بان لا يكون بيع ما يساوي درهمين او درهمين وهذا  
عند ابي يوسف خلافا للمحدث كما في الخزانة وغيره وتام في كراهته هي به انسب **الاقالة** اي اقالته  
غير السليم فانه ليس بفسخ كما في قوله الهداية فسخ للعقد ان كان في حق المتعاقدين اي فيما ثبت بنفس العقد  
من غير شرط فيجب على البايع رد الثمن الاول كما ياتي ولا يبطل بالشروط الماسة بخلاف البيع وبيع ان بيع  
من قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعا لبطل ويصح استرداد المبيع بلا اعادة الكيل والوزن والفسخ لغة  
والتمريق كما في القاموس وشعر ارفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ونقصان والمتعاقدا من المحيط  
والحكم فيشمل اقاله الوارث وفيه اشارة الى انها لغة الفسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية عا وفاق  
المعاني اللغوية كما في حواشي الهداية وقيل ان ازالة القول السابق فان الهزيمة للسلب ورد بانها من نبات الياض  
على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما في قوله وآيها شرعا فسخ العقد عند الندم منه والى انها باطللة  
ان لم يكن جعلها فسخا والى انها يحتاج الى الإيجاب والقبول فيصح بلهظي ماض وبامر وماض عند الشيخين  
او الطرفين على اختلاف المسامحة فبطل اقالته بعد ولادة البيعة المتبوضة اذا لزيادة المنفعة مانعة للفسخ

ولا بين ما اقام

بخلاف المتصل فانها لا تمنع كما لا يمنع الزيادة في البيع قبل القبض بيع من جهة المشتري من البائع في حق ثالث  
 غير العاقلين هو الله سبحانه او غيره ثم فيما ثبت بالشرط لا بالعقد فيجب بها اي اقله الاستمرار في الحيز  
 فان حق الله تعالى فانها لا يجب بها الشفعة في العقار فان الشفعين ثالثهما ويجب انقباض لو كان البيع السا  
 صرفا ولا تسقط الزكاة اذا اشترى بعروض النجاة عبد للمدانة بعد الحول ثم رده العبد بغير قضاء فاسترد العوض  
 فملك في يد فاني بيع في حق الغير وصحت الاقالة بمثل الثمن الاول وان شرط بغير جسم اي اثنين الاول واحتق  
 به عما قيل انها تنحل عنه بغير جسد كافي المحيط والاحسن تقديم هذه اليه لانها من فروع الفسخ او شرط الاكتمال  
 كونه منه اي من جنس الثمن الاول فيكون من التسعير ويحتمل ان يكون اللام زائدة ومن تفصيلية او يقيد بفعل آخر عاد  
 عن اللام متعلقة به اي اكثر منه كما ذكره الرضوي وكذا صححت بمثل وان شرط الاقل لانه في حق هورق ما كان فيه زهر  
 المثل ويلغو غير الجنس والاكثر والاقل اذا انقبت المبيع عند المشتري فانها تنع بالاقول وصان المحطوط  
 باذنه نقصان العيب وهذا كله اصل في جنس وفروعه واما اصل ابي يوسف فبان الاقالة في حق المحل الا ان  
 لا يمكن بان كان المبيع شقرا لا غير مقبوض ففعل فاستحالا ان لا يمكن بان كان المبيع عوضا هالكا وثمنه درهم  
 فنبطل واما اصل محمد فهو انها فسخ اذا اذاعه بان زاد فجعل كما في المظن فجميع ما ذكره من الصور المبيوع  
 الاخير لا يبيوع لان بيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة المشروطة الاقل فانها فسخ انما هو معتذر  
 فيها بخلاف البواقي واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة ما اذا حصلت بغيرها  
 كلفظ المفاضة والمنازكة والرد فانها فسخ بلا خلاف كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف  
 كما في الاختيار ولم يمنعها اي الاقالة هلاك الثمن لانه باق بوجوه الزينة بل هلاك المبيع لان الاقالة تنقضي  
 بقاء العقد لقام ببقائه المعقود عليه فصح اقاله بيع عبد بكنز بربعه بعد هلاك العبد لان الربيع  
 من وجه كافي المحيط وهلاك بعضه اي المبيع كوت العبد من المبيعين يمنع الاقالة بتقديم اي الهلاك ولم يمنع  
 في الباقي والكلام متبرك لان هلاك البدن يمنع الاقالة لكن في الاختيار وغيره انه لم يمنع في العرف لان الاكراه  
 تنعين في الاقالة **التولية** لغة جعل الشخص واليا وشريكا ما انزل اليه بقطر ان يشترط اي يحصل  
 يشترط بقرينة الاتي في البيع اي بيع العوض احتراز عن الصرف بقرينة تاخير التولية والمراد به ان يكون في بيع  
 الدائم والدائره كما في الكفاية انه البيع بالثمن اي ما قام على البائع من الثمن او غيره بقرينة ما ياتي  
 والمراد به يحصل به اي بذلك اي بان يشترط في البيع ان ياشري به مع فضل اي زيادة شيء معلوم من الربح  
 فيخرج به التولية ولا يصح بربح ده يارده الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار وقوله ده يارده عني معناه  
 عشرة باحد عشر وبعبارة مع احضار المعبر ببيع ما اشتراه بعبارة باحد عشر استحسانا او باحد وعشرين قياسا

والاول منه هياكله وكما في النظم وبما قلنا من معنى ما شري به صح مراجه بيع المصوب بعد اداء قيمته  
بالقضاء والمملوك بهبة او صدقة او وراثة كما في النهاية وفيما سارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان  
الثمن السابق ان لم يكن ملتقا اليه فهو المساومة وان كان ملتقا فبالثلث بوليته والزيادة مراجه والنقصان  
وضيعة والى ان الجار والمجير وفي الموضعين خبر واحد في الصيرورة اسم الامانة بل لا تسامح في النظم ما وقع  
عن الكل ان قوله به معناه باشري به وعن البعض انه ج ان كان المراجه من عطف الجمل ينقص بالمساومة وان كان  
من عطف المزد يرفع عطف العولين بل لا تقديم المجرور وشرها الى التولية والمراجه شراقة قبلها بمثل كذا  
او وفي اوردى متقارب لانه لو اشترى بقبلي لا يباح توليته ولا مراجه لجمالة قيمته لا يعرف الا بالتأمين وكذا  
عليه ان اورد اوبيعه من يملكه فانه لو اشترى بثوب فباعه مراجه من يملك ذلك الثوب يجوز تقديمه على ما فيه  
وان لم يملكه بطل البيع لانه انعقد بقبليته كذا في المحيط وغيره وله اي البايع توليته او مراجه ضم اجر القصاص  
الى راس المال وهو من القصر الرق كالقرب من القرب وفي بعض النسخ اجر القصاص بالكره فانه لا يصدر في خوف  
غالبا واجر الحمل وكراه الدابة ويحرمها كاجر المصباغ والخياط والغسال والقتل والكرى وسوق الغنم ولغة الزئبق  
والحيوان وكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والمبيطار والمخاض والرائض ومعلم القرآن والشم وغيرها  
من الاعمال فان ما يوجب زيادة في البيع او قيمته وما لا فلا كما في المضمرات وفيما سارة الى انه لا يضم البايح الا  
اخذة الطريق الا اذا عرف بين التجار والمضم وكذا اجرة السمسار الا اذا شجرت في العقد ولا ان ما عمل بيده من  
تصاوت او خياطة او غيرهما لا يضم كذا في المحيط وغيره ويقولون لا يبيع الا ما ضم قام المبيع على بطلان الدوام ولا  
يقولون لا يبيعه به بصلاته عن الكذب وقد يكون مما لا يبيع ان يقول ذلك من ان يشترى متاعا ثم يقبل منه  
ثم باعه على انه لانه لو قال ذلك لكان كذبا ولا رخصة فيه ولكن يقول كذا فاما ابيعه مراجه عادلك كذا  
لمحيط وغيره فان ظهر من البايح بالاقراء او البينة او انكسر خيانية كما اذا اشترى من لا يقبل شهادته بكايده  
بلا بيان فانه لا يبيع البيع فيها خلافا لما وكذا اذا افتق المولى عينه او اجنه فاحذر ان يشهدا بلا بيان بخلاف ما اذا قر  
الغايه حر قالنا في المراجه اخذه المشتري بثمنه المسع او ود البيع وفي التولية خرف ما بعد كراه قبله ويجوز فيها  
العكس حظ عند ايجته عن الثمن قل الخيانة وعند ابي يوسف حظ متعا وخيانة الرج وخيانة الاصل فهما  
اى المراجه والتولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان البايح اشتراه بثمانية حط درهمان من الاصل واما  
من الربح واخذ باثني عشر وعند محمد خيانية فيها اي لا اخذ بالثمن وبين الربح ولم يحط شي فيها وفي المحيط لو شد  
به ما منع الفسخ من نحو الهلاك لزم المسع بلا خيار ولا شيء له في قول الطرقيين وعن محمد ان المشتري يرد قيمة البيع  
ويرجع على البايع بالثمن والظاهر مشعر بان لو قال المشتري قيمة متاعى كذا او متاعى يساوى كذا فاشترى بثلث على

شبه  
ابراهم  
محمود

المتين



ذلك فظهر بخلافه كان لا ريب في حكم التبرع والى ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يقتضيان بالرد على حاله الصحيح  
 ان يقتضى بالرد اذا وجد التبرع وبدونه لا يقتضى بالرد كما في الكافي **فصل** الربوا بالكسر والقصر اسم من الربو  
 بالفتح والسكون كما قال ابن الاثير فلامه واو والقبيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التمدد  
 لكن الياء كوفية وفي الكافي انه قد يكتب بالواو وهذا صحيح من كتاب الصلاة لانها في الطرف من عرض الموقف  
 واقبح منها ثم زادوا بعد ما التمس فيها ابا والجمع والفتك لا يقاس عليه فالاول الوجه وهو لغة الفضل <sup>الاستقامة</sup>  
 مشترك بين معان الاول كل مع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيمضي الملك كما في شهادات  
 النهاية والثالث بالنسار والماليع بالنقد والى الاخيرين اشار بقوله فضل شرعي وفي فضل الحد على الاحل والحد  
 على الدين كما في باب النسل او فضل احد المتعاقبين على الآخر بالعباد الشرعي الى الكيل والوزن كما في باب الله  
 للاختلاف عن مجموع ثوب بغير نسبة ومع كبر وشعر يكرى بر وشعر ومع ما يبرأ به وادنى وحسنه  
 ويزاع من الثوب بغير عين نقد فان الفضل فيها لم يعتبر شرعا حال من عرض للاختلاف عن مجموع كرى بركرى  
 وفلس شرط صفة اخرى تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد يتم بالصيانة بعد  
 المتعاقبين الى البليغين او الغرضين او الواهين للحد في الاشرط لغير ما في عقد المعاوضة للاختلاف عن  
 صفة بعض ما يبدو ويخفى في الاشرط فيمن اشغاع بالرهن كالاختلاف بالركوب والذرة واللبس والرب  
 الابن وكل الثمر فان اكله باجرام كما في الجواهر والنف وعلته او علة الفضل بموجب حرمته وفيه تسامح النفيق  
 علة وجوب التساوي بين الجمعيتين المذكورتين للاختلاف عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفرع فخذ  
 مشير الى علة ربا النساء ورا النقد كما في فلم يكن قوته لاختصاص التعريف به كما في القدر لكونه شئ  
 مساويا لغيره بل لزيادة ولا نقصان وشرعا التساوي في المعيار الشرعي المرجع للمماثلة الصورية واليد اشار  
 الى الكيل في الكميات والوزن في القروانات مع الجنس شرعا التساوي في اللقب باقدا اسم الذات والمضم  
 المضاف اليه او المنتسب فكل من العنق والشبيبة والحلم والبر والقيم والثوب المروى والمروى جنسان فنقد  
 الاختلاف المذكور بالبر والشبيبة والتمر والمخ كيلي اي منسوبة الى الكيل والذهب والفضة وفيه اي منسوب  
 ذلك الوزن وغيرهما اي الاشياء المستقيمة على العرف اي عرفنا ان الله عليه وسلم اوزنا ثا فلا اصول  
 الربوية غير مقصورة على الستة فاعرف كيل ووزنه بالقرين الستة كيلي ووزن ابن اكرام واما ما لا يفرق فيه  
 فاعرف كيل ووزنه على عهد صل الله عليه وسلم فكذلك ان خالف عرفنا والمروى في المعبر عرفنا وما عند  
 الطرفين واما عند المعبر عرفنا وان كان كيلنا او وزنا على عهد صل الله عليه وسلم كما في المحيط وفيه اشارة  
 الى جواز كون الشئ كيليا ووزنا وليس كيل ووزن كالا فانه عند الشيخين ليس كيل ووزن وعنده كيل

عند ذلك  
 من ذلك

ووزن كما في الخزانة والارباب في الحيوان والذري والعددي فخلا في سبع مائة جوزي ياتين منه  
 كما في النظم وغيره فان وجد الوصفان اي القدر والجنس معا حرم الفضل والنساء كالجواد اسم من  
 شئ اي تناهوا للنسبة على النعنية كما في الطلبة والحق حرم هذا الميعان بسبب الفضل الحقيقي  
 والحكمي فلا جعل الكد ولو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التسميات مع الكراهة لانه بيع فاسد وفي  
 تأخير النساء اشعار بانها انكر من ربا النقد وكذلك انكره بلا خلاف بخلاف منكر ربا النقد بخلاف  
 ابن عباس رضي الله عنهما في اراهدي وروي رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتهاده فيه فتعلم  
 كافر اولئك اصحاب النار ثم فيها خال دون كما في المبسوط وغيره وان عد ما في الوصفان خلا في الفضل  
 والنساء كبيع عشر اذرع من الثياب يقترن في شتم بقا ونساء وان وجد احدهما وهو العذر في  
 الثمنين والثمنين والجنس في الثمنين حرم النسبة حتى اذا اسلم قفيز برقي في غير شعير لا يجوز لوجود  
 الكيل في ثمنين وكذا اذا اسلم الحديد في الاعفران لوجود الوزن فيها وكذا اذا اسلم الدهم في الا  
 لوجود الوزن في ثمنين وكذا اذا اسلم ثوب هرري في مثله لوجود الجنس في ثمنين واما اذا اسلم الدهم  
 في الاعفران ليجوز لانه لم يوجد الوزن في ثمنين او ثمنين بل في ثمن وثمانين وكذا اذا اسلم الفلوس  
 في الرصاص لانه لم يوجد الجنس والوزن الا اذا صار كاسلا فانه صار وزنا فوجد الوزن في ثمنين كما  
 في المحيط فقط فلا يحرم الفضل في بيع قفيز برقي شعير خمس اذرع من الاثواب بعشر منها فلا  
 فان القدر والجنس موثقان في اثبات التسوية الوجهة لحرمة الفضل الحقيقية والحكمي بحكم الحديث فكانا  
 معاولة واحدة والفضل الحقيقية قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون على تامة لا دون الا  
 فلا ينبغي ان يحرم الفضل مع احدهما الفضل كما ظن ولا يجوز ان يباع الكيل بمثل الاساير اكيلا فلا يجوز  
 بيع بربر مساويا وزنا اذا علم انها متماثلة كالا اراوية شاذة عن ابي يوسف وقيل اختاره بعض  
 اصحابنا كما في الخزانة وعليه الفتوى لعموم البلوى كما في المضمرات ولا الوقت بمثل الاساير او وزنا  
 فلا يجوز بيع الذهب بمثل مساويا كالا اراوية شاذة عن ابي يوسف انه جاز اذا اعتلوه الناس في الكلام  
 مشير الى انه لو يباع ثمرا ثم كالا بكيل مثلا بمثل وتفاوت الوزن جاز وكذا لو يباع وزن ثوب مثلا  
 بمثل وتفاوت الكيل كما في المحيط واعلم ان الكلام معطوف على الرخصة فيكون مصدا ايعاء النتيجة  
 فلم يكن مكررا كما ظن والمجدين الربوي والري من ردة الكرم رذالة اي فسد ويجوز ان يكون من  
 ردة كثره ردة بفقتين فعوردة الى هلك او من ردة عليه ردة اي لم يقبله وخطاهه كما في الفلوس  
 فهو موزون ناقص على فعل او مضاعف منسوب سواء اي متساويان في حكم الربا ولذا لو يباع قفيزا

فكره بطله

مجنون

من البر الجيد بقفزة من الردي جان ولو استهلك البر الجيد وباعه الردي فابذل بالردي لم يجز وكذا  
لو باع المرء بعض حقه اعتبر من الثلث كما في حكم الكسف وجاز مع حقه من بزاوار أو عدي أو نحو ذلك  
بفتح الهمزة وسكون الفاء ملأ الكفاين كما في الصحاح والمتنيس لكن في المغرب والقاموس والطبقة والنهاية  
ملأ الكف لثقتين ولويس جنس لانه كقابلة الحقة الجيدة بالرويتين فيستأويان وفيه شارة الى  
كل واحد من البدلين من الكيلالت اذا لم يبلغ نصف صاع أو قفر على الرويتين أو الصادقين فلا باس  
به واما اذا بلغ احدهما دون الآخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف القفزة من البر بقفزة منه جاز ولو  
الاصل لكنه مكروه عما روى عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع ثمة بتمرتين وكان يقول ان ما حرمه الله كثير  
فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره وجاز بيع فلس بفلسين باعيانها أي بسبب تعيين ذوات البدلين  
وقد هما في الباء للسببية لا بجمع مع كاض فانه حال لم يجز تحريك صاحبها كانه في روج العين على غير  
وهذا البيع لم يجز عند محمد لانه ممن كالههم وقالان النسي بالاصطلاح وقد بطل منكم وفيه شارة الى  
كان كلاما واحدا غير معين لم يجز كما في النهاية وبيع اللحم المفصول من الشاة أو البقر مثلا  
الى ولويس جنس متفاضلا لانه موزون بغيره وقال محمد لم يجز في الجنس اذا علم ان اللحم اكثر من لم ذلك  
الحيوان فيكون بعضه بالزلة السقط وفيه اشعار بان اذا كان ملبو حا غير مسلح أي غير مفصول عن  
لم يجز وهذا اذا لم يكن المفصول اكثر ولا يجرى كما يجوز للاسليخ وتساويا كما في المحيط وبك بيع لحم السبع جاز  
وفي رواية ثان ومن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الزنة حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كذا في الزانية  
ولباس لحوم الطير واحدا باثنين يد بيد كما في الظهرة والدقيق الخويلد بحسنه ولو تحولت متساويا كما  
لانه كيل وعن الفضا انه انما جاز اذا كانا مكبوسين وفيه اشعار بان لو بيع وزنه لم يجز وفيه رواية ثان  
كما في الظهرة وبيع الرطب بالرطب متساويا كيلة وبيع الرطب بالتمر كذلك وبيع الرطب بالبسر والقربا  
وقالا لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه من سبل عنه فقهاء انقص اذا جلد فقل نعم قالوا لا اذن واجب بان  
السؤال عن البيع نساء على الصحيح كما في سائر ابى داود والمراد من السؤال التنبيه على اشتراط المساواة  
لا الاستطعام فلهذا انتهى علم المساواة بين النقد والنسيه كما اثر اليه غاية النفع في الغن السور ودلوا  
بان السالح لا يلزم استفسان عليه السلام وبيع العنب بالزبيب والعنب متساويا كيلة وقالوا لا يجوز  
وفي اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلفت الزاوية كما روى عن ابي يوسف في المحيط والبر  
رطباً او سبلوا مثله أي بيع البر رطباً بالبر رطباً او سبلوا وبيع البر سبلوا بالبر سبلوا متساويا كيلة او بيع  
البر رطباً او سبلوا باليابس متساويا كيلة وكله جاز عند ابي يوسف لبيع الرطب باليابس وفيه جاز



عند عمله الا ان يعلم تساوي ما بعد الجفاف واليبس كما في الظهيرة والشمس النفع والرياح النفع اسم  
اسم مفعول من النفع والرياح في الحايث اذا القاه فيها ليسل ويجز منه الماء كما في العوب اي الذي اصابه  
وانتفع بالنفع منها اي النعم والرياح ولا يستكر عود ضير الاشياء الى العطوف باربع العطوف عليه كما  
ظن على ما ذكره الرضيه وهذا عند الشيخين خلافا للمحمد وفيه اشارة لان لا يجوز بيع احدهما  
باليابس منه وهذا عند خلافا للشيخين كما في الكاف وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين متساويا  
كلاهما ما بعد اللحم فالاصل اشارة العطوفين في القيد كما قرر والكلام لا يلحظ عن اشعار بان النمار  
كانت قاح والكثيري كلها جنس واحد وان اختلفا في اعداها لانه فلم يجز بيع نوع من العنب بنوع آخر  
منه متفاضلا كما في المحيط ولم يجوز بيعه كاشاة بل لم يجوز بيعه في اخره كالبعض ولو متفاضلا لاختلاف  
الجنس والثاني مثل اللحم اللبن فجاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف وكذا في الدقيق الخبيث  
ارده القمح كما في القاموس بجعل العنب متفاضلا للاختلاف وكذا في السم البطيخ او اللحم بالاية ونسبوا  
باللحم متفاضلا والخبز ولبن البر والبر والدقيق ولو منه متفاضلا بالاجزاء على ما ذكره القندري وعن  
ابن حنبل في الاخير فيما الفتوى على الاول كما في المضرب وفيه اشعار بان بيع الخبز بالخبز لا يجوز ومن محله  
باس بيع قرض بقر صاين يدا بيد كما في المحيط وان كان احدهما اي البر والدقيق نسبة والخبز نقدا  
فلم يجز عكسه عند خلافا لابي يوسف وعليه الفتوى كما في الكبرى فالسلم في الخبز وزنا جاز وكذا عدد او عليه  
الفتوى كما في المضرب والاصل انه لو اراد دفع البر الى الخبز واخذ الخبز بغيره فافطريقه ان يباع خاتم  
مثلا من الخبز بقدرة ما اراد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثم يبيع به في دمة  
الخبز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الخاتمة لا يجوز ويفسد بيع البر بالدقيق او السويق متفاضلا  
ومتساويا كقوله انهما سكتان والبر يتخلل والسويق دقيق البر النقي او الدقيق بالسويق  
متفاضلا ومتساويا في قوله قياسا على بيع البر باحدهما وقالا يجوز نقدا لانها جنسان ولا السهم بالجر  
بفتح الميم من السهم بالكسر الا ان يكون الجمل ما في السهم من الجمل عند التعاقدين فانه جاز  
بلا خلاف فلو علم ان الجمل مثله او اقل لم يجز بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عند اخلافه ان في مثله في الوجوه  
الاربعة بيع اللبن بالسمن او بشاة ذات لبن ومع شاة ذات صوف بصوف والربط بالديس والفتن  
بجهد والتمرا بالزاد والعنب بالزبيب في قوله او بالعصير والخاس الابيض الاحمر ولبن الجوز بالدهن  
كما في النظم وينبغي ان يكون فساد الشئ فيما اذا كان لغير الجنس قيمة في المحيط قالوا اذا كان الحل  
مثل ما في السهم ولم يكن للشئ قيمة جازية ويستغنى الخبز عند الجوسف وزنا لا عدل المتفاوت

ولا يستفرض مطلقا عند ارجحية خلافا لمحد والعقوى على الاول كما في النهاية وغيره قيل هذا اخلافا  
زمان وقيل اخلافا مكان وانفقوا انه ليس باختلاف برهان كما في الروضة ولا ربا بين السيد وعبد  
اي ملوك القن والمدبر وامر الولد الا اذا كان ماذ وتامد هو لان ما في يد ليس السيد ولا ربا عند المذنب  
بين مسلم وحرابي في ذره لا باحة اخذ بلا عذر وفيه اشارة الى انه ربا بين مسلم ومستأنس في دارنا والى  
ان ربا بين الحرابين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم **فصل** لا يجوز بيع مشتري دون  
المهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد والعنق والموهوب والميراث والصدقة متقولة ومن عا  
خلافا لمحد وسيأتي قبل قبضه للمنهى عن بيع ما لم يقبض وصح التصرف كالاستبدال في الثمن ولو  
مكسلا او موزونا قبله اي قبضه وفيه ريز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض والقروض قبله والاول  
صحح كما في العماد وكذا الثاني عند الطحاوي وذهب لقد وري الى ان سهو منه ولا يشك في بطلان  
الصرف والسلم فان الشرع جعله عينا يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف والمطاعة اي صح عند المذنب  
القار كل البيع ولم يقبض الثمن فصاح ان يقول خطت كذا او بعضه عنك او هبته منك او ابرأه  
عنه على ما ذكره الرخصه وذهب شيخ الاسلام الى ان ابراء قبل القبض غير صحيح فان كان هذا  
الامر وقبل القبض فهو حط بالاتفاق وان لم يلتحق باصل العقد وان كانت بعد القبض فكذلك  
الا ابراء فانه ليس يحط عند شيخ الاسلام فلم يجز في المتقوض عنه كما في المحيط من التوم النظم  
ان الضمير للثمن وان كونه للمشتري توم صح للمشتري المريد الموهوب الى الزيادة القبول في المجلس  
فان القبول بشرط كما في الاختيار وغيره فيه اي الثمن بقرينة ما بعد ان بقي البيع بحيث يكون محلا للثمن  
في حق المشتري فذا بيع الزيادة في الثمن بعد ما باعه او منعه العزل المشتري ثوبا للمالك بالبيع فله  
ما اذا قطع وخط الثوب المشتري ايضا لان البيع باق فلا يشتري عبدين صفقة بالف درهم فزار  
ماية يقسم الزيادة على قيمتها بخلاف ما لو حط فانه نصف وهذا هو الرواية وهو الصحيح وعند انه  
صح وان لم يبق المبيع وعن محمد بن صالح ان يفي نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط وصح المريد في البيع  
وان لم يبق فالمزید يلتحق بالعقد حقه يجعل كانه وقع على الاصل والمزید معا فلو اشتري وزاد واستنع  
البائع عن المريد جبر عليه ثم اشار الى دفع توم ان الشفع ينبغي ان ياخذ بالثمن الاول في الحط  
وبالمخرج في المريد واستدل بقوله لكن الشفع فيها ياخذ المبيع بالاقل اي الثمن الاقل من الثمن  
الاول والباقي بعد الحط وهذا في الحط هو اما في المريد فلا يتعلق به حق الشفع بالعقد الاول  
وفيه سعاد بان ما زاده البائع او حط المشتري من البيع اخذ الشفع الكل لان حقه متعلق به وبع

وحاز تأجيل كل دين اى مال واجب بالعقد او الاستهلاك او الاستقراض بحيث لا اجل معلوم  
او محسوس لجهة استقرارية كالحصان فيسجل على المدين وفيه شعار بانه يقيمه لبيع وهو صحيح و  
التأجيل يكون المدين حيا فلو مات واجله الدين يسقط وانه لو بيع هذا التأجيل قبل هذا قوله  
محمد خا فالاى يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الحذف ذكر ان الاول قول الكل كما في العادى ولا يرد  
السلم والمراد انهما يجعلان عينين الا القرض بالغنى والكسبه فان تأجيله لبيع وخرجه لانه معا  
انتهى فيصير بها النسبة كما ذكره المصم فالحسن ذكره في الفصل السابق الا ان التعديل على العادة ابتداء  
ونتهى كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبدل صح يكثر والمعنى ان تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يرد وان  
يأخذ منه شاء حتى ان الاستهلاك لا يخلو عن شئ بل ان القرض ملا يعطيه من مثلي فيستر بعينه والدين عند  
المحققين فعل هو تليك او تسليم كما في كفاية الكرماني وغيره من المتداولات وفيها القاموس الدين ماله  
اجل والقرض ملا اجل لاجل واعلم انه لو احال المستقرض القرض على احد بدونه فاجله المقتضى مدعى معلومة يبيع  
ولم يطلب قبله لان الحواله مبراة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال ويدخل البناء هو في الاصل مصدر بمعنى  
البناء ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خصلان كان جنسهما به والمفتاح اى مفتاح القفل وكذا القفل بالعار  
كذلك ولا يدخل مفتاح القفل والقفل والعلو اى علو لوضعه احتراز عن التعلي للغير ولم يدخل الى عنان  
السماء فيبيع الهواء فيفسد لان المراد ما يدخل تحت العقد دون غيره من غير الهواء والكيف اى السطح  
ولو في الشارع والمرتبط والمطبخ والبيرة في الدار بطريق التبعيه لان الدار اسم لما ادبر عليه الحائط والاصل  
ان ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكره ولما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجرى فيه القسمة  
عز في الاصل الظلة اى الساباط الى احد طرفيها عجايد هذه الدار والعارف الاخر على حداد او اخرى او على  
الاطراف ان لا تكون خارج الدار وتاسق الايمان الامن ككل حق هو اى ذلك الحق لها اى الدار صفة  
حتى تحت الشئ تابع لهدم منه كالطريق والشرب كما في الكرماني وغيره او بمرافقتها اى بذكر مرافقتها جمع  
مرفق بكسر الميم وفتح الغاء وليس معطوف على الجر وكما ظن وفيه اشعار بانه الحق من الدار فان شرعا وهذا  
ظاهر وايه عن ابي يوسف انه اعم فانه تابع الدار بما يرفق به كالمتوضا والمطبخ كما في شروط البعير او بكنين  
قبيل وكثيرا بالواو كما قال محمد خا دون اوله باخرة فوجب العموم كما في النزهة هو داخل فيها او خارج منها  
باو دون الواو على ما اختار اصحابنا كما ذكره البيرة والجملة صفة لحق مقدرا لتبليد وكثيرا فان الصفة لم يوصف  
والكل على راي كما تقدم وبهذا التقدير اندفع طعن ابي يوسف على محمد بن جعفر لانه متعة فيها وطعن زفر عليه  
بغيره لانه زوجة والولد والخبرات وفيه شعار بانه مرادف للاولين والركب موصوف به كما في الكشاف فان  
لا يدخل دون احدها عند حبيفة وكذا عندهما اذا لم يكن متقما الى الدار لا فتدخل معلقة كما في الكافي

وإذا دخل في الدار فدخل في الدار

وإذا دخل في الدار فدخل في الدار



ويدخل الشجر ولو غير مثمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا على دخول  
 قوائم الخفاف خلاف الاول اصح لاتصالها بالارض اتصال قرا لا الذرع وما في حكمه كالورد والاسن والظن  
 والرتبة والشجر لا يدخل في بيع الارض لانه لا يتقرر فلو غرس القطع كشيء الحطب لم يدخل كما في المحيط وقيل  
 اشعار بان الذرع اذا لم يصل قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم يثبت لم يدخل كما  
 في المغارات ولا الثمر كارض في بيع الشجر ويدخل الارض عند محمد وعن ابي يوسف وداود والشافعي على  
 انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد فخطا فامر ان يثبت منه وقيل لا يدخل ما لم يكن فيه من  
 عروق لا يقدار لذلك الشجر بدونها وقيل ما يباخذ ظلها اذا قام الشمس فكذلك السله كما في اقوال الطهري  
 وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيوم وقطعه مع عروقه عما عليه العادة لا  
 الى ما يشاء من العروق الا اذا اشترى ابيع القطع على وجه الارض او كان في القلع مضرة بخلافه يكون  
 بقرب حائط فيوم ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه ثم نبت من اصله او عروقه فالتايت للبايع  
 وان قطع من اعلى الشجر فله الشجر كما في المحيط ولا يدخل العلوف في بيع بيت هو سقف لم يدخل في النهاية  
 الا بغيره اي شرط البيع وهو ان يبيع على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الذرع والعلوف في بيع الارض  
 والشجر والبيت المذكور كل واحد منها باعيا بها فلا يدخل في ذلك احد من اللفاظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان  
 الاولين يدخلان بذكر كل منها والعلوف في بيع منزل هو لغة موضع التزويج شرعا دون الدار وفريق البيت  
 واقدم بيتان كما ذكره الطريفي لكن في النهاية ان اسم لما اشتمل على بيوت وصحن مستقيم يفتح بسكة الزل  
 بهما والدار اسم لما اشتمل على بيت ومنار وصحن غير سقف الا بذكر ما ذكره في ذلك واحد من الثلاثة  
 الثلاثة في الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرفنا لغة واما في عرفنا يدخل العلوف في بيع كل مسكن صغير كان  
 او كبيرا يسمي بهانه الادار السلطان فلهما شمس سري كالطريق والشرب والسبل فانها لا تدخل في البيع لا  
 بذلك ما ذكره اللام للعبد اي سبل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض وما فيها وتبين ان لا يدخل  
 الشرب اصلا في موضع يعارض مع الارض بلا شرب وطريق الدار عرض عرض اسباب الذي هو دخلها وطول  
 منه الى الشارع وهو اعم منه ومن طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فهو سبل الطريق القديم لم يدخل  
 بذلك فالطريق الى الشارع العلم والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخيرة  
 لا تدخل الا بذكرها في الطريق النافذة فانه لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كما كان قبل المنزلة  
 يدخل الطريق واخوه في الاجارة للراد ونحوها لا ذكر ما ذكر اذ لم يتبع الموجد وفيها ونخلها الارض والعد  
 للوقوف ويؤخذ من الشري المولدا الذي ولدته امه عنده بلا استيلاء وان استحققت الله على المشتري

خلافه كقولنا بيت

بيوتها من بيت

بينة لانها حجة كاملة وفيها اشعار بان الولد يخل في القضاء بالام تبعاً كما قال بعضهم لكن الاصح  
 ان القضاء بالولد شرط ايضاً لانفسال وقت القضاء كما في النهاية وان اقر المشتري رجل بها الى الله  
 لا يرخد الولد بالتبعية اذا اقر رجلاً قاصداً ولم يذكر النكول لانه حكم الاقرار كما في العادى والمالك خبر  
 فسخه فاذا التزم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع الموقوف ما يوجد فيه ركن  
 البيع مع شرط الانقضاء وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في التحفة ببيع غيره  
 الفصول من احد ملكه مفعول ببيع فسخه اى البيع وان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان في فسخ بيع الفسخ  
 لا يحتاج الى القضاء ولا الى الملك اجازته بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول اخرته او تصدقت بمنه عليك  
 ولو قال احسب فيه وليتان كما اذا قال بسمي اصنعت وفيه الرواية انه رد وعيد القترى وفي تقديم الخبر  
 اشعار بان البيع لم ينفذ لو اجازته وارث المالك بعد موته كما في العادى وفي الكلامين وفيه ان  
 بقاء المالك شرط للفسخ والاجازة ولذا لم يصرح به في قوله ان يبق العاقدان والمبيع لان الاجازة تتوقف  
 على بقاء اركان العقد فلو كان ثوباً فصبغه ثم اجازته ربه لنوب لم يجر لهلاك البيع وفي الاكشاف اشعار  
 بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط لصحة الاجازة فلو اجازته علم فودم يرتد بالرد كما في العادى وكذلك المالك  
 اجازته ان يفي به يد البائع الثمن مع بقاء حال كونه عرضاً كانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام  
 الخصة فيما يتعين بالتعيين وهذه الاجازة اجازة نقل لا عقد فهو للبائع دون المجهول ولا يصار بمشروا  
 المجهول ببيع ببيعة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقداً لم يشترط للاجازة بقاء الثمن  
 وفي المسئلة انه شرط كما في العادى وهو اى الثمن الذي لم يتعين كالنقدين ملك عند الاجازة للمجهول  
 فيكون البائع كوكيل له وهو امانة ولو بعد الاجازة عند بائعه من قبيل التنازع فهلك بلائش الا اهلك  
 قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه ان فسخه فانه كان مضموناً كما في العادى وله اى لهذا البائع  
 فسخ قبل الاجازة اى اجازة المالك بخلاف فسخ الناح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل  
 وجاز عندهما خلافاً للمجوز ورضي اعتناق العبد للمشتري اسم مفعول او فاعل صلته من العاصب ان  
 اعجاز المالك اعتناقه بعد بيع العاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا الاعتناق لا يجوز ويحظر  
 بالاختلاف ليعاود ذلك المشتري من اهل ذلك اعجاز المالك بعد بيعه مع العاصب لان الملك للمشتري  
 الثاني الوقوف ابطال حيث قل ملك بان للمشتري الاول فقول ان اجيز مع العاصب قيد المسئلة الاولى  
 والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما ظن بعض السام بفتحين اسم من الاسام وهو التملك  
 وقال القدوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البائعين وتأجيل الآخر ثم خص الشرع بعقد وجب

هذا هو السهم في البيع والشراء

تجمل الثمن وتاجيل الثمن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يتم السلم  
الذي ارم في البراي قديمه اليه عليه فالمشترى يسلم ويب السلم والبائع يسلم اليه والبيع يسلم فيه والتمن  
راس المال وانما اخر عن ابي ابي لا يملكه كالمقدمة له لا تبي ان السلم فيه راس المال المتخذ المجلس لا يجوز  
ان يكون مالكين او موزعين وان كان متساويين فيما يعلم قدره ووصفه اي فيما يمكن ان يوصف  
بالوصف والقدر من يسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة ولا يقضى الى النازعة كالكيل او الموزون  
مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من كيل كالحنطة والشعير والتمر والمخمس والاذ  
والذرة والزرع والسمين والخل والعسل والنج والعدس والتوتيا والكمحل وغيرها والموزون اي ما يوزن  
مقداره بالوزن من منجن او اكثر مما يباع بالاسماء ولا وان كان من المسك والعنبر والعقارب والفا  
والشكر والبصل والثوم والحديد والنجاس والصفرة والقطن وحبها حال كون الموزون منها  
لا يكون السلم فيه وراس المال ارم او ثمانية لم يخرج بالجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على  
الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن موحد صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في الفلوس على اختلاف  
المعد فانه ثمن عنه ولا انه لا يجوز في التبر لا يملك بالمعروف وفي رواية لم يحن بالعرض كما في الحقيقة  
ولذلك روى اي ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف كالقوس من الكنان والقطن والصفوف  
والخز والجوز كما يساطح كما لو باع حال كون المذروع بينا طوله وعرضه ذراعا وربعه اي غلط في  
الاصول ما يكتب ويرفع بالتوب وفي غيره يدخل الجوز في الذراع بلان وزنه ايضا على العصم كما في  
الحيط وكذلك الخز كما في الظهيرة والعدس اي ما يعرف قدره بالعدس تقريبا اي مقداره كل احماده  
في القيمة كالجوز والبعض والبانيخان والاجر واللان فانه لا يباع عرفا بصفة صغيرة باعداد  
التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح في التقارب كمالا ووزنا وعدة او في عدد علماء الثلاثة ولم يصح  
عدة عند فروق بانه لم يصح فيما يتفاوت كالوزن والبطخ كما في الحقيقة ببيع السلم في السلم بفخطين  
الحوت المبيع وزنه او كيلا وفيه اشعار بان لا يصح في الطرقي منه وان كان في جنسه وهو صحيح والصحيح  
اي يصح كيلا وزنه في الصغار وفي الكبار واثان واعلم ان اذا السلم كائنه او موزنه فيما ثبتت وزنه  
ففيه من اصحابنا روايتان والبيع المنفرد الذي فيه ملح وحالف العدس وغيره في اثنائه على المالح لانه  
لغزوة كما في النهاية لا يصح السلم ويحوز بها عدة في الحيوان طائرا او غيره لانه لا يضبط وعن  
الطيفيين انه يصح وزنه ولا عدة في اطرافه كالروس والكروني والامعاء والكبد والطحال والاكارع  
لانها معدة وتختلف وتوزن الكافي انهم اختلفوا فيما اذا السلم فيها وزنه او لا عدة في حمله اي الحيوان



معين

كالأبل والبقر والغنم وغيرها إلا إذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا في شعاريه بجمع في العلم المنزوع  
والخلاف فيه بل في غير المنزوع ولو قطع بجمعة السلم في العلم جاز اجتماعا وبانه يجمع في السهم والاليزونا  
كما في الخزانة ولا عدنا أو زنا وكيلنا في الجواهر كبارا أو صغارا كاللعل والعقيق والزمر والياقوت  
والبلور واللؤلؤ والمحيطان يجمع وزنا في صغاره للادوية ولا يخفى أن الجواهر يشمل الشبه والاسم  
والحديد ونحوها ولا يجمع في مثله بصاع أي كيل معين وذراع أي خشبة معقون عند المعاقدين  
ويجوز الاضاعة والمخ صاع رجل معروف وذراع رجل معروف ولم يدق قدره أي قدر ذلك الصاع  
والذراع لا عندنا ولا عند الناس وأعلم أن الموصف لا خير لم يذكر في الأصل وقالوا إن أراد فعل كيل  
والذراع المصادرين جميعا معروف وإنما يجمع السلم لاحتمال الوتة وشروط أي شروط السلم بصيغة الكثرة إشارة  
إلى أن الشطر أكثر من عشرة فإن راس المال يشتمل على خمسة كما بينت وأشارة السابق إلى شرطين كون السلم  
ما يسطر وما يتعين وفي الربا إلى شرطين كون المسلم فيه راس المال خاليين عن أحد وجهي عدد الربا  
كما في النهاية وغيره ثم أشار إلى البواقي فقال بيان جنسه أي المسلم فيه كثر وهو فلو سلم في طعام قرية معينة  
يفسد بخلاف ما إذا سلم في طعام نحو خراسان ونوعه إذا اختلف نوعه ولا فليس بشرط كما في الخاصة  
وفيه كسقية أي بسقية على أن يلاحظ سقية نحو الدين القيمة على تأويل الله كما في سورة البقرة  
الكشاف والبيان والم في الشرح والسنة ما يسقيه للم الجارى خلاف النسخة ما يسقيه لما أسله فهو فعل  
بفتح مفعول ليس في المذكور الموت ولا يلحق التاء إذا حذف موصوفة كما تقرر في الظن أن  
اللفظ على سماعي كما في الإيضاح وغيره والخمس والنوع قد مر في الطلاق وصفته التي تختلف بالقيمة  
كجهد ونيق ونيك وسره واجبر رب السلم على القول لو أعطى الجيد كان الردي بخلاف العكس كما في  
فقه وقدره بمقدار معروف عند الناس مثل كذا صاعا أو منا أو دراعا أو عددا أو اجعل أي اجعل السلم  
المعلوم ولم يقيد بهما سياق وأقل أي أدنى أجل شهر وعن أصحابنا أنه ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام وقيل  
أكثر من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة والمختار ما يمكن من تحصيل مثل  
السلم فيه ولا راصح وعليه الفتوى كما في المصبرات وينبغي أن يكون الإجل بحيث يمكن من الوصل إلى الشيء  
لشرطه ولا فالبيع فاسد كما في شرح الطحاوي وبيان راس المال جنسا كدم أو نروعا إذا اجتمعت  
النفود كهمزة وصفة وقدره واستغادا ولو كان مساويا إليه حال كون راس المال متحققا في ضمن الكيل  
الوزن والعدي المتقارب فلو سلم هذه الدراهم أو الشعر والأرز والجوز أو الحد بدا والبعض  
أو الجوزة كرحطة لم يجز لأنه يفتى إلى المنازعة إذ لم يجر بحد يبيع راس المال عيبا فاد المراد

بين ان يقسم المسلم على قدره فلم يصح قدره راجح فيه البيع وهذا عنده واما عندهما فقد جاز لان  
 يتعين بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه اشعار بان لو كان راس المال شيئا ذهبيا وحيوانا او عديدا  
 متقاربا لبيان صح عند الكل لان الاشارة كايته فيه عندهم كما اشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر  
 في الزهدى ان راس المال لو كان زينا ان يجوز في المجلس وبعده جاز لا يرضى عنه وكذا ان يجوز  
 واستبدل في المجلس وكذا لو كان مستحقا او شوقا واستبدل في المجلس بخلاف ما يجوز وان استبدل في  
 بعد الافتراق بطل فيه وان كان في المجلس الراد الا اذا كان قليلا وهذا عنده واما عندهما فلا يسل او  
 استبدل في المجلس الراد ان الدائم كلما تجلو عن ريف ولا يراج عن القليل فعنه في ذلك اقل من النصف  
 وروي ان النصف قليل وروي الثلث وان وجد شوقا او مستحقا بعد الافتراق ولم يجر المضي  
 بطل بطله اتفاقا لا بخلاف جنسه من الظن انه ليس من تعديده ما في الوفاية انه لم يجر ما اذا سلم تعدين  
 بل بيات حقه كل منهما من المسلم فيه لان من تعديده ما لا يربط بعض راس المال في العداية وشروطها  
 وغيره ويان مكان ايفاء اي عطاء مسلم فيه وايضا اذا كان شيئا محله بالفتح مصدره حال الشيء بالكر  
 والاحسن ان يقال ان تمام المحل والمحل المسلم فيه مونة بالفتح اي ثقل يحتاج في حمل الى خطر واجرة حال الحصة  
 وقيل لا يحمل الى المجلس القضاء مجازا وقيل لا يمكن دفعه بين واحدة وكفى الكرماني وهذا قوله اخرا  
 وقال انه ليس بشرط فان كان العقد متعينا له او الاول المختار فان الخلاف لم يذكره خزانة المتدين  
 وفيه روي ان لو طلب في مكان اخر قيمته في مثل قيمته في المشروط جاز المالح الاجل على ما لا يلزم الاية  
 خلافا لبعض المفتين وهذا احب الا اذا عجز به المسلم عن استيفاء حقه بسبب قامة المسلم اليه في ذلك  
 المكان ككافي الميتة وان اذالم يكن له مونة كالمسك لم بشرط بياته بالاجماع ويتعين مكان العقد على صح  
 الروايتين ولو باين مكان قيل لا يتعين لعدم العداية وقيل يتعين لان قيمة الغرض في العداية كافي  
 السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار الى ان وجود المسلم فيه ويقاوم شرط عند حلول الاجل  
 وهو محله من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احد هما او فيهما بينهما الاخير في السلم لم يجر وانما انتهى  
 الاجل فلم ياخذ به السلم حتى انقطع بان لا يوجد الا سوا في فله الفسخ واخذ راس المال وانما وجب  
 كافي المحيط الا ان السلم لا يجوز فيما لا يبرم ذلك الا فيم كالمطلوب في خراسان كالتقطع كما في الاختيار  
 وقيل راس المال ولو غير نقد بالخيار قبل الافتراق بالبدن فلا يضر القبض بعد شيهما او فيهما بلا غيبة  
 شرط يقاوم ابقاء السلم على الصحة فلو ان السلم يقبض في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الى ان شرط  
 الحيا وفصل السلم لا يمنع تلم القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا ان يطلعه صاحبه قبل الافتراق ولا

المال قائم في يد المسلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو هلك لم ينقلب كافي المحيط والمان غير القبض شرط  
 صحة العقد فاذن عقد واحد منها لا يفقد بطل العقد بشهادة ما تنقضي الاصولين وبه يشعر التفرع في  
 قوله فلو كان بعض راس المال ديناً وبعضه عينا فقد بطل العقد عندهم في حصة الدين سواء كان  
 العقد مطلقاً بان قلنا اسلمت اليك ما يقرهم في كرحضة ثم جعلنا ما يقرهم من راس المال قصاصاً  
 بالدين او مقيداً بان قلنا اسلمت اليك في مائة نقد ومائة دين لم عليك وسواء ما ضيق بالدين او لم  
 بعينها او لا وذلك لتفقد القبض وفيه اشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة الدين والمال  
 من الدين هو ما على المسلم اليه فلو كان الدين على الاخص فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو فقد  
 الكل من ماله المجلس لم ينقلب جائزاً بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس  
 ينقلب الى الجواز كافي المحيط ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في راس المال بالشركة بان يدخل فيه بعد  
 شركاء او بالبيع او الاستبدال والتولية او غيرها ولا يجوز لرب المسلم التصرف في المسلم في شيء مما ذكرنا  
 قبل قبضه اي راس المال او المسلم فيه فلو تقابلا سداً صحيحاً فاشترى المسلم اليه من راس المسلم براس  
 المال قبل قبضه شيئاً لم يجز للمسلم اليه ان يبرأه رتب المسلم من راس المال ان ابرأه اسقاطاً لعدم القبض  
 الواجب حدثان حد والشرع فلا يجوز اسقاطه والاستصناع لغرض طلب العمل متعلقاً الى المفعولين  
 وشرعا يبيع ما يصنع عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعاً فلو كان العين من المستصنع  
 كان اجارة الاستصناع كما في اجارة المحيط وكيفيته ان يقول للصانع كتحقق مثلاً اني زلت من لويك  
 خفاصة كذا بكذا ثم ما اجازك شئ ببيع مسلم وحكي عن الهندوان ان ذكر المستصنع فليس ببيع  
 وان ذكر الصانع فليس وقيل ان ذكر اني مائة تمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان اكثر فليس ببيع  
 شرط من حقوق راس المال ومكان الايفاء والاستصناع في الاوصاف وعدم الخيار كافي في السلم  
 وغيره فاعاملوا اي الناس من غير تكثير يد من علماء كل عصر فيه اي الاستصناع كالواني الصنعة والتعا  
 والزجاج والعبدان والاسلحة والخفاف والقلانس والارعية من الادم والطين او لا تعاملوا فيه بالخيار  
 ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة واما ما تعاملوا وصلح عقده سلباً او استصناعاً فاستصناع  
 عندهما عملاً بتحقيقه للفظ لكن السلم اقوى لثبوتها بالنس والاجزاء والاستصناع بلا اجل ذكر فيهما  
 تعامل فيه معاقلة اجارة ابتداء ولذا لو مات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفى من تركته بيع  
 انتهام قبل تسليمه ولا ثبت احياء الروية وكان الحاكم الشهيد يقول هو مواعده وانما ينعقد بالتعاطي



اذا جازم مدوغا عند ولا ثبت الخيار لكل والا لا يصح كما في النهاية وفيه اشعار بأنه اذا قيد الاجل  
 والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اثير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا فيجب  
 الصانع على العمل فلا خيار له وعندها لا يجب له الخيار وعن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما ولا يرجع الامر  
 عن امره جلافا للحاكم والبيع هو العين لا العمل كما قال البرقي والا لا يصح لان المقصود هو العين  
 وذكر المصنف لبيان الوصف كما في البسوط والاحسن ويكون البيع هو العين لانه يعطوف على  
 ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التفرع فلوجاء الصانع بما صنع غيره او صنع هو قبل العقد فاختار  
 المستصنع صح الاخذ ولا يتعين المصنوع له اى الامر بالاختيار اى الصانع واذا لم يتعين البيع  
 ببيع اى الصانع المصنوع من غيره قبل روية الامر واختاره فلو اختار له ببيع البيع اتفاقا  
 وصح بيع الكلب والسباع كالغمر والحصير عام بعد الخاص علت الكلب والسباع اولا كما في النهاية وقال  
 الامام الرضا ان بيع الكلب يعقود الغير العلم له بخر وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجر بخره والبقرة  
 والبقرة يقبلان التعليم فيجوز بيعهما واختلفت الرواية عن البيهقي في الرد ذكره عند البيهقي وسواء  
 عند محمد والقبيل كالمدة في الجواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوان الارض كالحية والعقرب  
 والورع ورواب البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدوم مع حل الانتفاع وحرم  
 الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها لادوية كما في البيهقي ولا يخفى  
 ان هذه المسئلة مستندة بما مر في البيع الفاسد والذبي في البيع كالمسلم لانه يكلف بمثل هذه الاحكام  
 كالمسلم الا في الحر والخنزير فان بيعهما من المسلم باطل فاما اى الحر والخنزير في جواز عقده كالحمل والاشاة  
 في جواز عقده فيكون الحر مثلية والخنزير قيميا عند وفي تخصيص الحر اشعار بجواز بيع سائر اثاره  
 الحرية ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده ولم يجب عندهما ورواهم اورد بنار وفسل اولو  
 او سكر او شحمه انثر بالتحفيف والتشد يد اى روى متوقفا على العروس او غيره ما وقع في ثوب رجل  
 ذبلا كان او غيره فهاى الدم والغار في خبر نكرة موصوفة لم ان اعده اى هتاء ذلك الثوب  
 بان بسطه له اى وقوعه فيها وكفه بالكاف او اللام كما لبعض النسخ اى ضم الثوب بعد وقوعه فيه فان  
 اخذ غيره منه فله الاسترداد ولا يبعده او يكفه فلا اخذ المتخوف وفيه اشعار بأنه لا يكون نشر ما كتب عليه اسم  
 واختلت المسألة فيه واعلم انه اذا وقع الدم في غيره للثمن لم يجس لنفسه شيئا منه كما ان لم يتعطل بعد  
 النشر وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يجزه عند النشر اختلف في جواز اخذه كما في المحيط و  
 اى قس على نشر الدم سائر المباحات فلو صار طيرا وبضعة او فرخ او جرح ظم في ملك رجل كان

لأن أعداءه ولا فلاخذ وإذا أعد كانا للرفيق فأوقع فيه فهو لم عند بعضهم كما في النهاية ولا يخفى  
 أن هذه الأحكام بالكوثر أنسب ولا ذكر بعض المشايخ فيه فصل المرفق في اللغة الدفع وفي الرتبة  
 بيع الثمن بالثمن أي أحد الطرفين بالآخر ولو غير مضر وبقرينة ما ياتي حال كونه جنسا لجنس أي غنة  
 بفضة أو ذهبا بذهب أو جنسا لغير جنس أي فضة بذهب أو ذهبا بفضة أو ثوبا بذهب أو ذهب بفضة  
 فيجوز بيع أحد الجنسين مع غيره فيمضي حصته المحرين إلى المرفق وما في الأصول من المعرفة إذا عرفت فالثانية  
 عين الأولى والنكرة بالعكس فليس يكره أن يبيع به لوجوب دفع ما في يد كل من العاقدين إلى الآخر  
 وشرطه أي شرطه المرفق وصحة كما هو المتبادر إليه ذهب بعض المشايخ إذا لم يوجد في المجلس العقد  
 كالموجود في العقد وسياتي إشارة إلى ما قاله الكشاف من أنه شرط البقاء على الصحة وإلى ما أشار إليه  
 في الكتاب كما في النجعة المتعاقبة أي اشتراط المتعاقدين في قبض الثمنين قبل الاتفاق بالبدن حتى لو  
 طلق فمضى في المجلس لعقد أو غنى عليها أو ذهبا فوطئا أو فاما فتعاقبا صحيح وعن محمد بن النعمان افتراق  
 وعن ابن النعمان الطويل افتراق وعنه جعل المرفق كالخيار فيبطل ما هو دليل الإعراس كالقيام عن المجلس  
 وفي هذا الشرط إشارة إلى شرطين أن لا يكون فيه أجل ولا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروية فإن افتراقا  
 من غير تقاض أو من أجل أو خيار فسد البيع ولو تقاضا في الصور قبل التقاضي فبطلت جميعا كما في المحيط  
 ولم يذكر ما هو شرط البيع من التساوي في الوزن إذا كان من جنس واحد اعتمادا على ما سبق في الربا على أنه  
 يصد الشرط المختص فلو بيع ذهب بذهب بخاففة لم يجز إلا إذا علم تساويهما قبل الافتراق فإن وقع  
 التقاض في البعض من البديلين صح البيع فيمن قبض التقديم الحكمة أي ذلك المقبوض من البديلين فصل  
 فيما لو قبض في مثل أثناء فضة ظرف وقع في الظن أنه من تسامح وحذف فإن المخذول وقع قبض البائع والغير  
 من الثمن صح البيع فيه أي فيما يقابل ذلك البعض من البيع حال كون البيع في أثناء فضة والصواب وفي  
 أثناء فضة أن وقع في البعض صح بقدره وصار الأثناء مشتركا بينهما فيكون المشتري منه بقدر ما تقدم الثمن  
 والخيار لأن عيب التكرار من قبلك حيث لم ينفذ جميع ثمنه وإنما يذكر على سبيل التوجيه استعارة لما قاله  
 بعض المشايخ أن التقاض بشرط لبقاء المرفق لا يوجب لوجوه شرط الجواز ينبغي أن لا يصح هذا العقد عند  
 الخفيفة لأن التساوي في البعض إذا تمكن في صلب العقد ليسوى إلى الكل عنده خلافا لما إذا تفرق بخلاف ما  
 لو كان شرط البقاء فإنه لا يمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فلهذا يشترط لكل القولين في التقاض  
 ولكل أي مثل الحكم في بيع الأثناء الحكم في بيع مثل السيف والعمامة وغيرها المحلى أي المزين بعين الذهب أو  
 الفضة فالمحلى أهم من الذهب والفضة أن خلعت المحلية أي أمكن تخليصها وإزالة الثمن من السيف بلا فطر

يعود الى البائع فصح البيع في السيف والحلية جميعا بقدر القبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا الذي  
 يثنى من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز وكيف وان كان مثلا او اقل او لا يدري انه اقل  
 او اكثر لا يجوز في السيف ولا في الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف موهبا الى سطل بماء الا  
 او القصة جاز البيع مطلقا لانه بالتقوية صار مستهلكا او خارجا عن الوزن اذ لا يمكن وزنها خلا  
 ولا يخلص فلم يبق سوز ولا حجب من الحصة كما في المحيط ويعرف القبض اي قبض البائع الثمن وان  
 سكت المشتري او لا الى ثمنها الى حلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن المحددين وان لم يقبض شيء  
 من الثمن بطل البيع وبها اي الحلية لانه صرف فقد شرط في التخصيص اشعارا بان جميع البيع في السيف  
 لانه بيع لا يشترط فيه القبض وقوله بطل مذكور في الهداية وغيره ما كن في قم ويفسد الصرف بالافتراق  
 قبل القبض ولا يخل وهل يتعين القبض المرد فيه روايتان والظاهر انها متعين وان لم يخلص الحلية  
 من السيف بطل البيع اصلا اي في الحلية والسيف لا يندم شرط ولا يفسد ان اشارة هذا الكلام الى انما يحسن  
 الاحتياط **الشفعة** عقب البيع بها لانها بعد على ان شرط عند الجمهور وهو الشفعة سببا لها كما  
 قال شيخ الاسلام في فقهه بالضم بمعنى مفعول من قولهم كان هذا الشيء وتوافقت في آخره جعلته زجاجا  
 وفيه الاصل اسم للملك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء باع الشفعين الدار للشفيع  
 بما اي لو خد الشفعة كما في الغريب وشرعا تلك العقار دون التملك كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب  
 الشفعة فيه الا بتبعه العقار كالدار والكرم والرحا وانير وغيرها وقامه في آخر الطلاق والتباعد وان يملك  
 ملكا طيبا لا طلاقه واحترابه عن الحديث كما اذا اشترى غير الشفعين بالاكراه فانه تعزف فاسد ويشترط  
 الصفة للشفعة كما بان على مشرفه التجرد الملك طرف جبر واحترابه على ملكه بلا عوض بل بالهبة والوفاء  
 والصدقة او بعض غير عين كالمير والجار والمخالف والصلح عن دم عدو فالشفعة في شيء منها  
 دخل فيه ما ذهب بعض فانه اشتراه انهاء كما مر جبر فان المشتري لا يرجع به في الاكثر وهو مقرر من جبر  
 قهر كما ذكره ابن الاثير ولا حسن تركه لانه مستند له بكلمة على يمينه اي مثل ثمن العقار المشتري به الشفعة  
 والقبض وقامه بالخط والبناء وغيرهما فاعترض بها اذا اخذ بالكثر او اقل منه فانه بالشرع لا  
 ويشترط تلك ذلك العقار بقدره من الشفعة بقدر الملك من ملكه لان عدل الشفعة اتصال الملك  
 لا قدره ولذا قسم على التخصيص ما بان من ذلك لصاحب نصف وثلث وسدس وجاز له جازان احداهما من ثلث  
 جوانب وثانها من جانب او لا يثبت للمليط اي لشريك فهو فاعيل بمحضه الفاعل من خلاله شريك في نفس  
 العقار والبيع اي كل جزء منها وبعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في الأساس كما في النظم وغيره



وفي اضافة الثبوت الى التعلل اشارة الى ان الصلح واجب على الكل وان لم يكن من اخذ الاثر  
ان الجار اذا لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سئل الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثاني  
عشر من المحيط ثم بعد ما لم يكن فيه شريك او كان لكن بطل شفعته بوجه ما ثبتت للمحيط تركه احصرا  
انه ذكره للتبعية على انه المبيع بالمحيط حقيقة فان الاول والثاني يسميان بالشريك كما اشار اليه الاجماع  
وضمير فيكون ذكره على سبيل المسألة في حق البيع اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي يوسف لا شفعة  
للغير مع الشريك في الوقعة وان سلم لا نهججه كالشرب بالكسراى شرب نهر العقارب ومائة والاحسن ان الشرب  
والطريق اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرجت فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من  
جهة حقوقه ولو شاء اكد احد في الشرب واخر في الطريق لصاحب الشرب او لمن صاحب الطريق الخاصين فله  
كانا عاملين فللجار والشرب الخاص كثر ب نهر للعة اربن لا يجري فيه السفن اي اصغر السفن فلهما العامة  
عند ابي حنيفة ما يجري فيه السفن كدجلة وفرات وفيه كرم بيع الاسلام ان الشارع اختلفوا في قيل الخاص  
ما يتفرق ما بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الارض ولا يكون له منفذ الى المفاوز التي لماعة السيد  
والعام ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعامة الشارع على انه ما كان شركاء ولا يحصون واختلفوا فيما لا يخفى  
من خمسة ايام او مائة او اربعين او عشرة والاصح انه مفوض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع  
حصة بئر لها شفعة للمحيط ثم لاهل الحدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في الشفعة الذين  
الخاص من طريق لا ينفذ اي لا يخرج اي طريق لا سها ضيق واخرها واسع فيها دور مثلا وجميع اهلها  
شفعة ولو لم يبا بئر بل طريق للجار له عقار واخر فيه عا يكون وقفا او اجارة او ودعة ملاصقة اي  
متصلة بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دور فان الملاقاة له ولا فيه الدائرة والشفعة سواء اباها  
والحال ان باب عقار الجار او المبيع في سكة بالكسرة الاصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير نافذة بان  
يكون ظهره الى ظهر المبيع ويمنع عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذابا لا نرى انه لو اشترى بئر او دار  
ارض في اعلاه الى جنبه ولا حرق اسفل فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جاره  
كما في المحيط ويطلبها بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق للمنفعة او شفعه فها هم  
بلان جاي كخر يدى بلان حقه كمرست كما في النظم وطلبت الشفعة او انا اطلبها كما قال بعضهم ولا  
يجمع بين الماخذه والمستقبل عند بعضهم وعن البعض لوقا قروي شفعة سفقة كان طلبوا العجيب  
حقة الطلب بما يفهم من الطلب كما في قاضي خان وغيره وفيه شعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط  
بيعهم بدونه لو صدق الشري كما في الاختيار وغيره في مجلس علمه اي الشفعين بالمبيع حقه لو سكت ساعة لم

ولو قام بطل عدلية عن عهد واختيار الكرمي وبعض مشايخ بخارا وفي ظاهر الرواية يشترط على قائل  
 علمه بالبيع حتى لو سكت ساعة بطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في  
 يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كما في النظم والاولى صح على ما قال الجصاص كما في النظرية ووفق  
 كالعلم ولذا لو اخطأ عدل وجب الطلب وقال لا يشترط عدالة الغير ولا بلوغه كما اشار اليه الواهدي وغيره  
 ولا إطلاق دل على وجوب الطلب ولو لم يكن عنده احد لا يسقط الشفعة ويأثر اولى يمكن من الخلف  
 عند الحاجة كما في النهاية وهو أي الطلب في المجلس طلب موافقة بالجر أي سارة من الوثوب سمي به ليدرك  
 على غاية التجهل ثم أي بعد طلب الموافقة طلب الاشهاد ويسمى بطلب لتقرير ايضا كما اشار اليه بقوله  
 يفتقد من الاشهاد على طلبه أي الشفع عند العقار بان يقول يا قوم اشهدوا لي طلبت الشفعة في هذا  
 العقار وابرزيد الكيري لا يشترط هذا الطلب عند كما في المحيط والاحسن ان يحصل الطرف متعلقا بشهد  
 كما دل عليه الرواية وثمة من الفصل اصل في العمل على ان يشترط ان طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن  
 الاشهاد عند احد هو اما الثلثة كما في المحيط وغيره من الظن ان الحسن ان يجعل متعلقا بطلبه او عند  
 يده أي تصرف العقار حال كونه من بايع فلا بيع الاشهاد عند بايع ليس بطلب يده وما ذكره القدوري  
 وعصام والناطقة واختاره الصدق الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد بيع عند استحسانا  
 كما في المحيط او عند شترى ولو غير ذي يد بان يقول له اطلب منك الشفعة في دار شترى بها من فلان  
 حد وهذا كذا او انا شفعيها بالشركة في الدار واليطبق او بالجواز بدل حد وهذا كذا فاضلها الى ما عاين  
 ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الشبوت كما في فقه نكاح الثاني وغيره ان يتبين هذه  
 الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد عند بعد من مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ  
 وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار  
 انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البائع او المشتري وما ذكره في ثمة اشارة الى ان مائة هذا الطلب يمكن على  
 قول المجلس في الاكثر بل مقدمة بدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره فان آخر الشفع احدهما أي  
 الطالبين حسب موافقة عن المجلس وطلب الاشهاد متى تمكن منه ويمكن ان يراد بالقيم النوعان من  
 الطالبين النوع الاول ما ذكرناه والثاني الاشهاد عند البائع او المشتري او عند الشترى فانه لو اشهد عند العقار  
 ولم يشهد عند مال او شهد عند البائع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعد من مثل غيبة مدة التسوية  
 والنظم بطلت الشفعة ومن عهد لوجال وجوه في البيع واجاب سلم ما قبله او شمت عطا ساليس باع من كما  
 اذا اتم الاربع قبل الظهور بعد الجمعة او سئل عن كمية الثمن كما في الاختيار ثم أي بعد الطالبين بطلب طلبا

يسع بطلب خصومة وتليك عند القاطن اذ لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفع للفاضي  
 ان فلانا اشترى عقارا حده كذا وكذا فاشفعه بعقار الى حدوده كذا فتره ليسلم اليه ويتاخر او يطلب  
 الخصومة شهر يبطل عند محمد كافي الهداية لكن في المحيط والذخيرة والمختصرة والمضمرات وغيرهما من المؤلفات  
 انه رواية عن الصحابين وعنهم ثلثة ايام وعن محمد سبعة وعنده شهرين كما في النظم ولا يبطل اصلا عند  
 ابي حنيفة وبه اى ما عند محمد يفتى بحاجة الناس اليه كما في الشاهير والذخيرة والمختصرة والمضمرات وغيرها  
 فقد شكل ما في الهداية والكافي ان الفتوى عاقله ويستثنى الاعذار فيما خيره واحدة من هذه الطلقات  
 ما لم يبطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل واخر الطل الى الصبح او طلب مواثبة واخر الطل الى  
 المصير والحس انهم كافي المحيط وغيره فاذا اطلب طلب الخصومة سال القاطن المحكم الدال على الا<sup>ثبات</sup>  
 المدعى والمدعى عليه بالاشراك فسال اول الشفع المدعى عن موضع الشفوع به وحدوده ثم عن سبب  
 الاختلاف لاختلاف الاسباب ثم سال المدعى عليه عن الشفوع به ملك الشفع فان اقر الخصم بملك  
 ما يشفع الشفع المدعى به من عقاره لم يخل عن الحلف بطلب الشفع اما على العلم كافي ابي يوسف لانه  
 فعل الغير بطلانه ما نعلم بانه اى الشفع ما لكان اى العقار واما على الاثبات كما قال محمد والفتوى على  
 الاول كافي الكبرى او من الشفع على ان ملكه بان اقام شاهدين ان هذا العقار الذى يجوز هذا العقار  
 البيع ملك الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لانهم اخرجوا عن ملكه ولو  
 قال ان هذا العقار لهذا الجار فكفى كافي المحيط وعن ابي يوسف لا طلبة الى ان يهان ساله اى سال القاطن  
 المحكم المدعى عليه عن الشراء اى شراء المشتري للعقار وقال اهل الشريعة فان اقر الخصم به اى الشراء او بطل  
 عن الحلف على اثبات فان كان ثبوت الشفعة لمختلفا فيه فعلى السبب بالله اشتراط لم ينع وان كان متفقا  
 على فعله الفاسد بالله ما احتج الشفع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على حقيقة ما روى  
 النهي وفيه شعار وان المشتري لو اكر طلب المواثبة حلف على العلم ولو اكر طلب التفرع فله اثبات  
 لا طلبة العام كافي الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفع ولاعى المشتري تسليم الشفع سلم العقار الى الوكيل  
 راتب الوكيل للتخفيف كافي فخر او من الشفع على انه اشترى خفى القامه وظاهر الرواية لم اى الشفع بها  
 اى الشفعة عن العاقل ان لا يقطع بالا احضار الثمن وان تغل لوقفه في اختياره وان طلب المشتري اجلا  
 اجلا يمين او ثلثة بلا قضاء فله ان اى اذا قطع فقد زهر الشفع احضار الثمن فلم ينقد جسد القاطن  
 كافي المحيط ويحس المشتري الدار اى العقار اى الثمن ولا يسمع القاطن البينة ولا يقبل خصومة الشفع على  
 البائع اى باع بغيره حيث يحضر المشتري فيلحق بحضوره اى يزيل القاطن بحضور المشتري الى الشفع وقول



البائع بعث منك فيصير الخطاب بالكاف شفعاً مع بقائه الباقي فان بناء الشفعة على البيع وطريقه  
 الحسوس في سبيل الحد فانه لا يتبدل باصالة غيره للخطأ وانما الشطر حضوره ايضاً وعائنه حتى اليد ولا  
 ويقض بالشفعة كما في الهداية لكنه مستلزم لان هذا الفسخ متضمن لم وعهده بالجميع جواز الية  
 على البائع طرف يقض او خبر مستلزم هو عهده من العهد الحفظ واعتبار بهما حقوق العقار  
 كضمان اليد وتسليم العقار والصك القديم وعن ابي يوسف ان العبد على الشترى ان ينقل له المالك  
 وفيه اشعار بانها تسمع على الشترى ذي يد بلا حضور البائع لانه اجنب وعمل الشترى عهده ولم يسمع كذا  
 الشترى لانه ملكه كافي الحفظ والشفيع ثبت خيار الروية وان رآه الشترى وجعل العيب لانهما بمنزلة البائع  
 الشترى والكتفله مستلزم لانه ثبت خيار الشطر والاحل لعدم الشطر وان شرط الشترى في الشرارة البراءة  
 مع براءة البائع منه اي من العيب والرد عليه العيب والقول بالشرع مع اليقين عند خلاف الشترى والتمسك  
 في هذا الشأن لا كراهة لاقول الخطأ ان لا شرط كون كل مدعى عليه وهو مقصور في الشفع وبينة الشفع على  
 الشترى من اقل احد عند الطرفين من بينة اي الشترى على الشترى باكثر منه لان المزمع بينة الشفع وفيه  
 اشعار بان له لو اختلف البائع والشترى او هما والشفيع فبينة البائع الحق لانهما ثبت الزيادة ولو ان على  
 نما وادعى بالبيع اي العقار فما اقل منه اي من ذلك الشترى اخذ الشفع العقار بقوله اي الشترى الذي له  
 البائع بلباين حال كون ذلك القول صادراً من قبل القبض اي قبض البائع كل الشترى سواء قبض الشترى العا  
 او لا نه حطس البائع وفيه اشارة ان البائع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتماح المحط  
 واخذ الشفع بقوله الشترى حال كونه بعد اي القبض لان البائع ج اجنب واخذ الشفع العقار في  
 صورة حط بعض الشترى بان قال البائع حطت عن الشترى بعض الشترى او هيته منه سواء كان قبضه  
 او بعدك او زيادة اي زيادة الشترى ولو بالتقيد ببقائها اي الشترى ففي الحط اخذ العقار واد  
 المحط طلاء للقبض باصل العقد وفي الزيادة اخذ بالشترى الاول لانه حق الشفع فكيفت الزيادة ابطال  
 وفي حط الكل وجهه قبل القبض وبعد بالكل فلا يصح في حق الشفع لانه لا يلتحق باصل العقد كدبيع  
 في حق الشترى واما البراءة عن البعض او الكل فقبل القبض كالمعبر واما بعد فلا يصح لانه حق الشفع ولا ي  
 حق الشترى وقوله من في البيع وفي الشرارة اي شرار مسلم من مسلم بمن مثلاً اي مكيل او موزن او عددي متعار  
 بمثل اول ما قيد بالسلم لانه اذا اشترى حطب من ذي حجر او خنزير والشفيع مسلم فانه اخذ بقيمة الحجر او الخنزير  
 كما في الكافي وفي غير اي الشطر كالعقار والحيوان والاشنة بقيمة الشترى وقت الشترى لا وقت اخذ الشفع  
 كما في التتبع في صورة عقار وكذا اشترى احد عقاراً وكان اخذ كل على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفع

عقاراً هو شفعته أو أخذ كل من العقارين بقيمة العقار الآخر لأنه بدل وفي صورة ثمن موجد اجلاس علونا  
 قائم اذا جعل الاجل كالحصاد فالبيع فأسد بحال أي أخذ ثمن حال أو في ثمن موجد طلب الشفعة في  
 أحد المجلس فان سكت عند بطلت خلافاً لابي يوسف وأخذ العقار بعد الاجل لا في الحال وفي بناء المشتري  
 في العقار قبل القضاء بالشفعة وفي غرضه فخر أخيه بالثمن أي أخذ العقار بالثمن في الصورتين قيمتها  
 أي بقيمة الجوز والغرس مقلوبين أي مستحقين للقطع فان قيمته أقل من قيمة مقلوبها بقدر  
 الحق القليل أي رفع البناء والفرس كما يأتي في الغرض وكلف المشتري قلمها الا اذا كان في القليل نقصاً  
 بالارض فان الشفع له ان يأخذها مع قيمة البناء والأغراس مقلوبة غير ثابتة وعن ابي يوسف ان الشفع  
 يخرج بين الترك والأخذ بالثمن مع قيمة البناء والفرس بدل قطع كما في النهاية فلو اشترى داراً ووضعها  
 بأشجار كثيرة ثم جاء الشفع فهو لا خيار ان شاء أخذها بالشفعة وأعطاه ما كان فيها وإن شاء تركها ولو جعل  
 سجلاً أو قبره ثم حضر الشفع فقدر بالشفعة وإن ينقص السجل وينش للموتى كما في المحيط وذكر في  
 النظم ان ينقص المجرى ويطلت شفعته كما لا ينش الموتى وليست الشفعة التي بيع جميع للعقار وجب  
 لخروج عن ملك البائع من كل الوجه فلا شفعة في بيع الوفاء لأن حق البائع لا ينقطع واسكاً في قص  
 وفيه شعار شربت الشفعة بأثر البائع بالبيع والترك والموتى كما في المحيط أو هبة بعض مشروط  
 في عقد مقوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء في غير الطلب عند التقاض في ظاهر الرواية كما  
 في المحيط وفي غير الأصول انما لا تثبت في الهبة كما في قص ولا تثبت الشفعة في بيع غرض غير ثمن من المنقولات  
 كالبناء يباع أو مباحاً فضلاً أي يعاقب فدا فيثبت الشفعة فيها بتبعية العقار ولو اشترى فخله بار  
 منها فغير الشفعة تبعاً للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لأنها نقلية كما في البناء  
 والترك كما في المحيط فالأحسن ان يقال ولا في غرض غير ولا في بيع بخيار البائع اتفاقاً إذ البيع يخرج عن ملكه  
 بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فان خرج عن ملك البائع اتفاقاً وعن أبي حنيفة أنه لا شفعة في خيار  
 المشتري وإذا كان الخيار له فلا شفعة له بخيار البائع كما في المحيط الأبعد سقوط أي الخيار البائع فإنه ثبت  
 له الشفع وفيه شعار بأنه يطالب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والأول أصح كما في الكافي والثاني الصحيح  
 كما في النهاية ولا في البيع الناسد ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلو وقع فأسد بعده كان صحيحاً فمقتضى  
 حق الشفعة الأبعد سقوط فسخه بالهبة أو البناء أو الفرس فان لم الشفعة خلافاً لما لا لا بسقوط الفسخ  
 بالآخرين فلو راعى صحيحاً سقط فسخه وللشفيع ان يأخذ بالثمن الثاني أو بالقيمة كما في المحيط ولا في  
 بخيار أي إذا اشترى عقاراً فسلم الشفع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار ربه أو شرط فلا شفعة للشفيع لو

بعد القبض لان الراس يبيع بل الفضة الا في رد يبيع عيب بعد القبض فلا قضاء وان لم يرد الشفعة كما  
نقابلا فلا شفعة لانه في خيار عيب فلا قضاء قبل القبض وقضاء قبل ابعده كما في الزهري ولا يكره  
لو قيل باع ما كان يجب عقاره من عقار يملكه لانه يملكه من ابطال عمله او يبيع له اى لو كان باع وكيله ما يجب  
عقاره لانه باع عقاره ومن الدعا في فسخين او السكنى اى الشئ عند الاحتقاق فلا شفعة لصاحبه  
في عقار البايع لانه لا بايع بل الشفعة لمن اى لو قيل الشئ ما يجب عقاره من عقار يملكه فطلب الشفعة  
الموكل او اشترى له اى لو كان الشئ له وكيله عقار ما يجب عقاره ويطلبه اى الشفعة تسليمها اى اسقاطها  
قال بلانعيين احدا سقطت شفعة فيما اشترى او قال لذي اليد سلمتها لك ولو قال للوكيل سلمتها لك  
فتسلم وان كان البيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجوبه الا بطلبها قبله اى البيع اذا لم يستأجر  
الحق قبل الشفعة ويطلبها الصلح عنها على ما سوى المشفوع مع بطلان اى الصلح فلا يجب البطلان لانه  
ليس الا حق اخذ المشفوع وانما استثنى المشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثلا لم يطل الشفعة  
التي من جملته فلا اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانها تطل ويطلبها موثقة  
قبل القضاء لبعده فلما اراد اخذك وعليه ثمنه لا موت المشري فللشفيع ان ياخذك ولو باعه او اوصاه  
لبقاء الب وهو اتصال الملك ويطلبها بايع ما يشفع به قبل القضاء ببيعها بائنا ولو باع بالخيار لم يطل  
وشفع بالضم اى اخذ بالشفعة وملك بالحقبة احد الشريين اى يصيب بعض جماعة اشترى عقارا احده  
واحدة كاشفع حصته لهم لانه ليس في اخذها من عيب الشفعة وفيه ايماء الى ان الشفعة لم ياخذ نصيبا احدا  
قبل القبض وهذا اذا لم يرد الشفع والمشرى الثمن والا فياخذ وعندهم ان لم ياخذ الا بعد القبض والاد  
الصحيح كما في الهداية والى ان الشئ لو لم يتعد لم ياخذ ببعض عقار البايع لغيره انكره في خلاف من اصح  
كما في الدرر من الظن ان الممعد من عبادة الهداية والكافي والشفيع ان ياخذ نصيب احد الشريين  
لعل ربه حصة الحكم يجوز الشفعة ولو كان قبل قبض الشري او بعده فمثل لا يشفع حصة بائنا على البايع  
عقار من المشرى على الشري وفيه تعاريف ياخذ حصته لهم وعندهم ان ياخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا  
الحصة فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت ولذا الشري داين او قريبن حصة والشفيع واحدا بين  
احدهما وان كانت بالشرى والاخرى بالذهب فيشفعها ويقرهما كافي الخواص وان سلم الشفع شره ريد  
بان اخبر ان الشري ريد فظهر شره يجرى عنه وسلم الشره بالثمن من الدرهم فظهر انه اشترى باقل منهما  
نسقط شفعته لانه اشكر فان ظهر انه بالكثر سقط او ظهر انه اشترى بمثل اى مكيلا او موزون او عدا  
شقايب فبمقتضى اقل او اكثر لا نسقط شفعته فان ظهر انه اشترى بلثا بغير قيمة الف لم يسقط كما قال اللطفا



عما في الامر وقال ابو جعفر وزيد وسقط عند يوسف بنه على انها جنسان او جنس كما في النخيم وغيره في  
 علم المتبع ظن معتمدا على الكافي والتهذيب ان في اطلاق المشتبه تساهل الابدع سقوط الشفعة فيسقط  
 ان سلم الشراء بالف ثم ظهر انه اشترى بقيتته المتساو اكثر فلا يسقط ان ظهر انه باق وفي الاكثر الشفعة  
 بان يكون الحيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت بخوان يجعل الثمن مجهولا كما اذا باع بدارم معلومة وفلوس  
 غير معلومة فانه لا يحكم بها الجعالة وهذا اعني انكره عند محمد وقال ابو يوسف انها لم يكن ويكره بعد الثبوت  
 بان يقول المشتري للشفيع اشتر منه بما اخذت فقال الشفيع اشترته وقيل لا يكون كافي المحط وذكر في  
 الرافعات والكبرى والنجاش والمصنفات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق وما قبل فلا بأس وهو المختار  
 وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة درهم وفلسا بمائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكاة بان  
 باع الساية بغويا قبل الحول وتبيع المصوغ وغير ذلك على امام ابو يوسف في غاية الشناعة فانه على كل حال  
 وارفع شأننا ان يطعن عليه احد وقلايد ما فتح عندنا ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في اوانه زينا  
 للغة والدين ابا بكر النيايادي قد راي في التمام او غافق الذهب قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 ابا يوسف جرحه في اسقاط الزكاة فقال خط الله عليه وسلم ان ما جوزه ابو يوسف حتى اصدق وانما  
 اورد مسلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كاهوشان اولى الابواب والله اعلم  
 كتاب القسمة عقب بالشفعة مع اشتغال كل على البادلة ترقيا من الاولى الى الاخرى لجوازها ووجوب  
 القسمة في الجدة هي القسمة بالكسوف من الاقسام كما في المغرب وغيره والتقسيم كما في القاموس كقول  
 بالاتي من لفظ القاسم ان يكون مصلد رقم بالفتح اي جزاءه كافي للقسمة وعرفا تعين الحق اي يخرج  
 كل ما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعين الدين ولو قال تعين الملك لم يشكك بالهابة  
 فان الحق يستعمل غالباً في المادية الشائع اي المتشابه بين اثنين فصاعداً قبل ذلك التعيين وفيه شعار  
 بان القسمة تتضمن مخاراة الافراز والبادلة فان ما اجتمع لكل كان بعضه لصاحبه فباعا اعتبار الافراز  
 والثاني سلوة الا ان احدهما راجع في بعض المواد اشارة اليه فقال وعلم فيها اي رجع معنى القسمة  
 نشد بلغة الافراز اي تعين المحض في الشيء اي المكمل والموزون والمعدود المتقارب لعدم التفاوت  
 بين ابعاضه وعلم فيها البادلة اي اعطى من الجانبين في غير اعيان المظان العقار وسائر المتعولات  
 للتفاوت بين ابعاضه واذا كان كذلك فما أخذ كل شريك من اخر حصته بغية صاحب وان لم يرخصه وبيع  
 كل نصيب من الجدة ثم اى في المشترا وفيه شعار بان المتأخر للجبر احدا منهم على القسمة فيه لا اذا كان المشترا  
 من جنس واحد لا يأخذ بغية صاحبه ولا يبيع من الجدة لانه ليس عين حقه هنا اي في غير المشترا ولذنب للامام

نصب قاسم يوزق أي يوصل الله إليه زقا هو ما ينتفع به من مال من بيت المال المعهود أي كان معلال  
الخارج ويقوم ما اخذ من الكفا والجزية وصدقة بني تغلب فلا يوزق من بيت المال الثلثة الباقية  
كبيت مال الزكوة وغيره لا يطبق القرض ليقسم المال بالكس ويجوز التشديد ببلد اجر على المتقاسمين وان  
نصب الامام قاسما باجر عليهم مقدرا على اجر النثل صحيح ذلك النص لان النفع لهم والكلام بشر الى  
للقاض القسمة واخذ الاجرة لكنه غير صحيح كما في المحيط لكن في الخلاصة انهم يأخذ القسمة بل للكتابة بقدر  
اجر النثل وهو المختار وهو أي اجر القاسم عند قسم على عدة اروس أي المتقاسمين وعندهما على قدر نصيب  
ولا في الصحيح فالمعقود عليه هو التميز لا غير كما في المضطرب وعند ان الاجرة على الطالب القسمة دون المتع  
عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصاف بلا خلاف كما في المحيط  
ومحب كونه أي القاسم على أي متنيا وانما خالف الهداية في تركه الا بين له قوله اياه علما بها أي كيفية القسمة  
لانهما من جنس عمل القضاة كما في الهداية وفي التفسير اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انها غير  
واجبين في الفضاة على ما ذكره ثم فابعد بالوجوب الوجوب العرفي الذي هو جمع الى الاولوية كما اشار اليه المحقق  
وخراتمة المقتنين ولا يعين من جهة امام قاسم واحد ولو بلا اجر منهم لضيق الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه  
بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر ان من نصيب احد باجر فالاولى ان يقول ولا يجزى عن على واحد فيلزم بغيره ولا  
يجوز ان يستاجر واقاما لانه لا يجوز على العقد كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه اشعار بان يعين اشخاصا  
الا اذا اشركوا في القضاة لا يشرك في القسام بالضم جمع القاسم والمضاربة القاسمين ان يشركوا في الامر فيصاروا  
بالانفراد في ذلك والافتقار يتفقون على الاجر الا يزيد وقسم المال بين الشركاء بطلب احدهم القسمة ان اشغ  
كل منهم بحصة بعد القسمة كما اذا كان المقسم بين اثنين متساويين وقسم بطلب صاحب ذي المال الكثير  
أي المستغنى به وان الى صاحب القليل فقط فلا يقسم بطلب صاحب القليل مع اداء صاحب الكثير ان لم ينتفع  
بحصة الآخر صاحب القليل لقلته حصته والاخر وقسم بطلب المتفق بحصة ولو واحد قبل بطلب غير المتفق  
بطلب كل منهما والاولى صح كما في الهداية وغيره والاخر صح كما في الاختيار وغيره والله ذهب اصحابنا وعليه الفتوى  
كما في المضطرب وغيره ولا يقسم الا بطلبهم ورضائهم ان ينظر كل منهم للقله وعدم المنفعة المحصة وفي رواية  
يقسم القاض بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقرتة هو الانفسم جاز كما في المحيط ولا يقسم لجنسان المختلفان استلوا  
قسمة مع جميع بان جميع حصته احد جنس واحد وحصة الآخر في الآخر لفش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان  
يقسم كل جنس بانقراده فلو كان المقسم ابلا وغنا مثلا لم يجمع نصيب حدين الوراثين في الاول خاصة نصيب  
الآخر منهما في الغنم خاصة بل يقسم الاول بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وفيه الدليل والنص

وبه الغلس والحديد والرقيق ونحوهما هو حش واحد أو اجناس مختلفة معناه فلا يقسم عنه قسمه جمع  
 الا اذا كان معه شيء آخر كالعرض وما عندهما ففعل يقسم بدونه وقيل ان في القاطع اذا كانا ذكر  
 ما كانا لا يقسم في قيام كما في قاصحان والجواهر والمحال للؤلؤ والياقوت والزريرجد وقيل يقسم الصغير  
 وقيل المخذل الحش كما في الهداية وفيه اشعار بان لا يقسم الدم الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر  
 قطع او ثقب يضر كما في المحيط والجود كل حجر يستخرج منه ما ينفع به كما في الفلوس والحمام ونحوه ما في تقييده  
 كالزحى والجدارين الدارين والبيت الصفوف والبلب والحشب والقيص وكذا القنارة والمير والعاين والنبير  
 الخ ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وقام في المحيط الارضانم قسمه الجدار  
 والرقيق والجوام والحمام فانما تقسم لان الحق لم يورثوا فرعه او كرم مشتركة ولو في مصر قسم كل عند  
 الحقيقة وهو الصحيح كما في المضرب وهذه قسمه فرد لا قسمه جمع وقيل هذا في الاولوية لانه الجران وقالان  
 كانت في مصر واحدا لا الى القاطع في القسمين وفي مصر بين يقسم قسمه فرد عند ابي يوسف وقسمه جمع عند  
 محمد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدور فان المنازل ان تلازمت قسمه  
 ولا افتتحة جمع والبيوت يقسم قسمه فرد كما في المحيط او دار وضيفة او عترة مبنية او دار وحانوت او كان  
 قسم من الدار المشتركة او الدار او الضيقة او الدار والحانوت وحدها اى قسمه فرد فيقسم العترة بالذراع  
 والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة او في حكمها فلو اكتفى بما سبق قول لا الحسنان لكان اخيرا وصحت المقسمة  
 بالقرعة اى انشأه الشك في الرضاء بلا قضاء لان الحق لم يعد صخر احدهم فانما لا تنفع الا ان يقسم  
 او يقرع من نصب القاطع كما في الاختيار فمن القل انما لا تنفع الا ان يقسم او يقرع او يقرع او يقرع او يقرع  
 اى انشأه ايدىهم يدعون الى الشراكة عند القاطع او يقرع اى الشراكة بينهم اى قسم بين الورثة وفيه اشعار  
 بان اذا ادعى ملكا ورثته قسم بينهم مجرد الاقرار كما في النهاية وقسم مجرد الاقرار وعنده لا يقسم الا بالبنسبة على  
 الشراكة عفا يدعون شراؤه عن فلان او يدعون ملكه مطلقا اى بالسبب من اسباب الملك كالهبة والهدية  
 عفا راية البسوط وسائر رواية الجامع فان ادعوا راية اى العقار عن فلان لا يقسم حتى يرضوا على رايته  
 اى فلان وعلمه ورثته وقالا يقسم مجرد الاقرار على الاول الصحيح كما في المضرب ولا يقسم عند الكل وقيل ان  
 ان يرضوا على انهم يطبق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى يرضوا على انهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا  
 يقسم حتى يرضوا على البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير والانسب ان يجمع مع رواية البسوط  
 فيقول فلان ادعوا ملكه مطلقا برهونه عليه وقيل يقسم بلا برهان ولا يقسم ان كان نوع منه اى العقار اى  
 مع الورثة لطف اى فيه الا ان ينصب القاطع وصناعه ويقسم البينة فانه يقسم او مع الورثة الغائب



الآن نبين خصما ويقسم البينة فانه يقسم على ارض من ابي يوسف كما في المحيط فان حصل ثمان جعل كل واحد  
 احدها مديا والآخر مديا عليهما ان احلوا لورثة فتنصب خصما من الميت وباقي الورثة ولجميع البينة ويقسم كل  
 المهادنة فالاطلاق لا يخرج عن شيء ولا يطلع عن خارج التركة اللهم والدينا في القسمة اي قسمة التركة عقارا  
 كان او منقولا لارضهم فلو كان في قسم فضل لا يوسى بالديهم بل ما كان من جنس القسم كفضل البئر فانه  
 عوض بالارض دون القيمة وعن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابى حنيفة الاصل ان يقسم  
 الارض بالساحة ويجوز ان يوسى النصيب الجرد او البناءا لما فصل بالديهم والاول قول محمد وهو احسن والآخر  
 للاصول فيبقى ان يستت ما اذا قلنا بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع احدهما جميع البناء  
 فانه جعل القسمة في البناء على الدائم والنفقة اما بعض عدم الجواز او معنى قوله الاولى وقام الكلام في المضطرب  
 والاختيار وان وقع عند قسمة العقار سبيل قسم لاحد المتقاسمين سدا وطريق في قسم متقاسم اخر منه صواب  
 ذلك السبيل والذين عندي من هذا القسم الاخر سواه ذلك كل من التقاسمين الحقوقي ولا ان امكن الموقوف  
 يكون في هذا القسم ساحة تصلح سبيلا او طريقا ولا يمكن الموقوف عن بان لا يكون فيه هذه الساحة فيبقى القسم  
 واستوفت لفسادها فان صحبها ان لا يصح كل منها الى ما يتعلق بنصيب الآخر فلو قسمه صفة فيها بيت فانه  
 فيها وسيله على غيره فان كان لذلك البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشاق الى ان القسمة  
 فائدة وان ذلك الحقوقي كونهما لنفسه لا لغيره فكل منهما با بقاء الطريق والسبيل على ما كان عليه بالتقسيم عليه  
 وذكر العلم انهم انفسهم وان لم يذكر الحقوقي لبقاء ما حالها كما في الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض  
 يكلفه ورثه رجل ونور ولا يشترط مرور الجمهور والجملة فلو لم يرفعه رجل ونور لم يكن طريقا ولم يجر قسمة كافي  
 المحيط وغيره وان اقر احد من التقاسمين بالاستيفاء اخذ تمام حصته من القسم فزاد على ان بعض حصته  
 منه وقع في بلصاحبه غلطا صدق ذلك في هذه الدعوى بالجملة ان كانت والاختلف فالكلف لم يكن اقل  
 سهل وان كل من حصصان ثم فمنا عطفه النصيب وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا  
 بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف في عاريا بالضعف وكذا قال في المضطرب ان شكل البينة ترتب على  
 دعوى صحته ولم تحصل تناقض وقال صاحب المهادنة والكافي ينبغي ان لا يقبل دعوى للتناقض فيه اشارة الى ان  
 لم يوجد رواية وقد صرح بخرج الطحاوي والمحيط والنجمة وغيرهما ويجوز ان يراد بالغلط الغلط فيصدق  
 بالبينة والافاق لم يرد على كافي هذه الكتب والوجه ان يراد بالحق اقرار صاحب الدار وفي الرواية  
 في الميسور وغيره ومادة القاسمين على احد التقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء جهة تقبل الا عند جملة  
 الطحاوي انما لم تقبل بالاتفاق اذا قسما بغير رواية بل بعض المشايخ وقضت القسمة اجماعا ان استحق بعض الناس



انما هي ملكات فان القليل اعطى الملك كافي التخلد لكن يوم ان الاجال ياتي يكون بلا حيلة كما بان في العلم بالهبة  
 للتحقق فيما ليس بالعدو احسن وان لم يكن هبة الطاعة فانها هبة محيية في هذا اهل الشكر اصرح بالامام محمد بن  
 الاشرف في الجمع وغيره بلا عجز لولا ذكره عن من قبل سبها في الوالدين كالعوض في اثناء الاخر وكالغنى كافي  
 النهاية في مثل الهدية التي يراد بها اكرام الهبة للصحة التي يراد بها لوجه الله والاعلام في ان الهبة لم يجب من  
 وقال الامام ابو منصور رحمه الله ان يعلم ذلك الجود والحسن كالتوحيد والادب كافي النهاية في دفع الهبة لوجه الله  
 على ان القبول ليس بكن كما اشار اليه الخلاصة وغيره وان كره في ان الاجابة الهبة عند تمام وفي السوط ان القبض  
 كالقبول في البيع ولذا لو هب لابن من الغنم لم يقبل الا ليقول كافي الكسبي كافي الكافي في الحقيقة ان كره في كره الكرا  
 انها تنقضي ان الاجال ملك الانسان لا تنتقل الى الغير بدون تملكه والقبول لا يراهم الملك على الغير وانما بحث اذا  
 حلف ان لا يهب فوجب ولم يقبل لان العرض عدم اظهار الجود وقد جعل اظهاره ولعل الخلف ما في المتن فافاد في  
 التبرع بالهبة غير لازم ولذا قال الامام ابو جعفر في طريقه ليكون ملكا للرافع جاز في مثل اي اعطيت بطريق  
 بلا عجز من غير انما جعلت وكسفت واعطيت والتمس ان كان في يد غيره ولا في يد غيره وفيه شك هذا الذي هو دون  
 والاعادة واظهرت هذا الطعام ان لم يقبضه وان ترافقوا لا ابن ترافقوا كافي المحيط وكثرة الظهور في  
 فالهبة هذه الجارية في قولنا انما ياد او ان ترافق فثبت لا يكون هبة ويتم الهبة فملك بالقبول في الجواز وفي  
 السيد في غير القابل كافي الكرا والتمس في غير شعرا وان التخلية الى التمكن من الجواز لم يكن قبضه هذا عند السيد  
 خلافا لمحمد بن ابي جعفر في الجواز في قبض لم يقبله ايضا عند خلافا لمحمد كافي الظهور ولا اطلاق شعر بان القبض  
 شرط فيما لا يقسم الا ان يقبض في القبض القلم كافي الهداية في مجلسها اي الهبة ولو كان القبض الا ان حرج ويتم القبض  
 بعد ادى المجلس لو كان ياد حرج والتمس ان اذا انقبض بالقبض حرجا يبيع قبضة المجلس بعد ذلك في سائر الجواز  
 ولو انقبض بعد الهبة يبيع القبض في المجلس لا يبيع ولا يملك قبضه لو لم ياد في القبض ولم ينعنه ان قبض  
 في المجلس مع القبض احسانا لا في سائر قبض بعد المجلس لا يبيع القبض قبض احسانا ولو كان الوهب عابدا  
 في قبض فان كان القبض ياد الوهب انما احسانا لو كان ياد ياد في قبض هذا كذا في مخالفات كذا من انما ياد  
 ولا يمنع ان يبيع ولو لم يتركه في قبض ولا يتم لعدم كمال القبض في غرضه من قبضه شيئا عابدا في العقد  
 يقسم على وجهين يبيع بعد القبض كافي ما لا ياد في البيت الكبير فلهما شفع بما في المالين فلو لم ينعنه  
 اصلا كالمعد في انما ينعنه انقبض قبل القبض كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فلهما شفع فكل ما يوجب قبض  
 نقصان فهو لا يقسم الا انما يقسم فاذ وحب درهمان لرجلين لا يبيع لان شفع درهم لا يوجب نقصانا هو ما  
 يقسم والجميع لا يبيع لان الشفع لا يبيع فلهما لا يقسم ومن ابي يوسف اذا وحب درهمان درهمين فان

كانا مستويين ليرجع من مجمل وان كانا مختلفين يجمع لان الوهوب قد ردم وهو شع لا يقسم كما  
 في المحيط فان قسم الشع قبل التسليم وسلم الوهوب صح ذلك الهبة تكمل القبض وفيه إشارة الى انه لو  
 النصف شاعا وسلم فهو هبة النصف الثاني وسلم لا يجوز والان التسليم لله تعالى الملك علما  
 قال اصحابنا وهو الصحيح كما في الزاهدي لكنه ملك حيث ويريفه كما في موضع من الوقعات  
 وفي موضع اخر منه انه لا يبعد الملك وهو المختار كما في المضمرات وعلامه في عن الجنيته وهو الصحيح  
 كما في العادى وفيه دالة على ان الشيوع القارون يبطل الهبة كما سيصح به المص وكذا لا يجمع وينفذ  
 هبة لمن في الصرع فان استخرج وسلم صح استحسانا ونحوه كصوف عاظم الغنم ونحوه على شجر وزرع وكل  
 في ارض فلو وهب ما وافقها استاع الواهب او جوالها او جوا فيها طعام الواهب لا يجمع لان الوهوب  
 مشغول به ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجوانب والدار وسلم جاز لان الوهوب غير  
 مشغول بغيره بل هو متاع على غيره كما في فقه لا يجمع ويبطل لعدم الوجود هبة دقيقة في بزوان طين البر  
 وسلم القبيح وكذا هبة الدهن في السهم والزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا سلط على  
 القبض كما في المحيط وهبة ما كان مع الوهوب لري في يد وليس بحضوره من الوديعة والعار  
 والرمي ونحوها فانه لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت  
 تكن فيه من قبضها فان القبضين اذا تجانسا تناوبا للتشابه واذا تغايرا الاينوب الا الاعلى عن  
 الاول فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لانها قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايران لا  
 قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوى لكنه ليس على الإطلاق  
 فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالدين والمروون المضمون بالدين لا ينوب قبضه  
 عن القبض الواجب كما في المستصفى ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد  
 وكأية العادى كهيئة العبد المظلم ما عدا فانه فائتة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او  
 وقبضه اى الطفل حال كونه عاقلا وقبض من يربيه اى الطفل وهو اى الطفل معه وقبض الزوج  
 لزوجته الصغيرة بعد الزفاف بالكر اى بعد البعث الى بيته معتبر خبر القبض في هبة الاجنبة لري  
 الطفل والاجنبة الوهوب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبة لطفل  
 عاقل وقبض بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض هبة الاجنبة لطفل من يربيه من الجد والاب  
 او الم او الم او وصيه واجنبة وهو في عياله وان لم يكن عاقلا او كان ابو حاضرا في هذه الصور  
 عما قلنا منهم في الاسلام وقال بعضهم لا يجوز قبض غير الزوج حال حضرة الاب والكل المختار كما في المضمرات

واجب ان لا يكون له مال

الاب



من الظن ان في الاطلاق تسامحا اذا القبض لم يرجع حال حفره الاب من الزرع ومنهم من قال ان البعثة  
اذا كانت بجامع شأها لم يرجع قبض الزرع عليها كما اذا لم توفى الى بيده وجاز قبضها بنفسها ولو  
مات الاب او غاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يقول كما في المحيط وجمع هبة اثنين او اكثر معا  
الواحد من موهوب له بالاجماع كمال القبض وعكس بان وهب واحد دارا الاثنين او اكثر لا يرجع ويصدق  
عنه للشيوع خلافا لما كان القبض مرة فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف  
الموهوب مفسد في الخلاف فلو قال رجلان وهبت لكما هذه الدار لهذا النصفها ولهذا النصفها فلم يرجع  
لأشبات الشيوع في العقد ولو وهب لابنه صغيرا في عياله وكثيرا وقبض الكبير جمع الاعضاء بخفة وعن  
ابن يوسف انها فاسدة الا ان يسلم الدار الى الكبير تهيب الدار لها كما في الظاهر فلو وهب لها الرجوع في  
قولهم كما في الزمدي كصدق عشرة او اكثر من الدار على عيني فانه على الخلاف لان التصديق هبة  
بما العنة وجمع التصديق على فقيرين عندهما وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالمهبة لرجلين ففي  
مسئلة التصديق روايةين وهو الاظهر كما في البسوط والعصم الصحة كما في العاردي ويصح ويكره لان  
الرجوع عنها اي رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلامانع براض اي بالرضى بالرجوع من المجانيين او  
قاضي به لا يفسخ والبار طرف يصح ويدخل في الهبة الهبة فان للهدف الرجوع كما في الهبة والكتاب  
الى ان يرجع قبل القبض كما في النهاية والى ان يرجع في العاقبة فان وقع احد من الامور السابقة لان  
القبض منها مضمون بعد اتمامه فلا يرجع قبله كما في العاردي والى ان الرجوع لا يصح بغيرها لكن  
الكرواني وغيره انه يصح من ادب حكما ولو كان لا يملك مرة ومنع الرجوع عن الهبة الصحيحة بقرينة  
السابق زيادة تورث زيادة المالية كما هو المتبادر متصل بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب  
كالنقط مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل اخر وقال محمد انه يرجع في التعليم و  
كاسلام العبد الكافر واخراج المذابة الى دار الاسلام واخراج الثوب المروى الى موضع زاد قيمته فيه  
وتحديد السكن والجمال والسنن والكبر وقصارة الكرواس والصخرة وصيرورة سميعا او غير ذلك  
والتحجيص بالتقنين والاصلاح والفرنس وكما اذا وهب حلقه فركب فيها فصلا يمكن نزعه لا يضر  
واحرز زيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار اطول بحيث يكون اسبح والتمتع  
عن المنفعة كما اذا ولدت المذابة الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السفوفية شاع  
بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم على حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه  
ما في النهاية انه حين زاده يعود الى الرجوع بعده لان ذلك فيهما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح نفسه به

وموت احدهما الوهاب او الموهوب له ولا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجميع <sup>التي</sup>  
 وقضاء الدين وتغذية الوصية وغيرها كما تقر في النطق ان الخرج عن الملك مفعول عن ذكر موت  
 الموهوب له ومنعه عوض ولو من جنس الهبة لكن من عنها فلو عوض درهم من الف هبة رجع وانما  
 اطلق العوض ليشمل ما هو عوض الجميع فيسقط الرجوع في الجميع وعوض البعض فم يبطل في الباقي وحكم العوض  
 حكم الهبة فيصح ما يصح به الهبة ويبطل ما يبطل كما في الاختلاف اصف اليها اي بشرط ان يصنع الموهوب له  
 العوض لا الموهوب عا وجب يعلم الواهب انه عوض هبة مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جازها  
 او ذهابها او غيرها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع ولو وقع  
 ذلك العوض من اجتهد بغير امره ولو رجع الاجتهد الى الموهوب لم يعرضه وان كان بامره الا اذا ضمنه <sup>بها</sup>  
 كما في النهاية ورجعها الى الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة ونحوها من ملك الموهوب له لانه كونه  
 العين فلو فسخ الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي يوسف خلافا للطرفين كما في النسخ والزوجية وقضية الهبة  
 فلو وهب لامرأته شيئا فابانها لم يرجع ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها رجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجته  
 او لاجنبية لان الهبة حكم الابتداء وقرابة الحرمة من اضافة السبب الى السبب ويجوز العكس وايضا  
 مصلحة اي قرابة سبب يكون احدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حرييا كالأصل والنسخ ف يرجع قريب غير  
 محر كولد العم والحال محر غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام الزاة واعلم ان ما ذكره  
 من الاطلاق موافق للكتاب وغيره من التلاوات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عند ما اعدت كغيره  
 وهب لمحر مكاتب لم يرجع بالاعتاق وفيه اشعار بان له وهب وكيل اخيه لم يرجع لان القبض والملك  
 يقعان له كما في النية وهلاك الموهوب اي تلف عينه او عانة منافعة مع بقاء الملكية فلا تطلق ان الخرج  
 عن الملك مفعول عن فلو انت بالماء تراب موهوب لم يرجع كما لو وهب سيفا فجعله سكينا او سيفا اخر ولو  
 وهب شاة فذبحها لم يرجع بخلاف كما في النسخ وضابطها اي جامع الواضع السبع حروف ومع غرق فلو وف  
 لا تمام النسخ والتشديد على ازالة الحروف بما بعد فالدال الزيادة المتصلة واليم موت احدهما والعين العوض  
 والخارج الخرج عن الملك والزاة الزوجية والعتاق القرابة والهاء الهلاك والمفعول التركيبي ان ومع كثرته  
 محال كان اطرافه ففضل الخرج وجهه فالخرف الطرف وغرقه اي فقد فيه وتذكر الضيف على غرقه ان  
 وجه الله قريب من الحسين ولها صواب اخر كخرج قدمه وقى عن خدامه ونزعى خدامه يتم خرج فلا  
 اي تخلف في العكس والخدم بفتحتين جميع خدام ونزعى بالكسر صلح وهو اي الرجوع عن الهبة بشروط  
 للمعينة من الاصل فلو هلك الموهوب في يد الموهوب له بعد الرجوع لم يكن للواهب ان يصنعه وهذا المال

مشكل في صورة الزيادة المتصلة إذا العقد لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند صاحبين على رواية  
 الجامع وما على رواية الأصل من أبي سليمان أنه عقد جديد عند حمل ذلك بقرينة فادأوب وسلم ثم  
 وهب لثاني وسلم ثم رجع هذا الواهب بغير قضاء فليس الواهب الأول أن يرجع على هذه الرواية <sup>تعالى</sup> وبلا  
 إذا وصل إلى الواهب الثاني بعبئة أو ارث أو وصية أو شرا أو غير ذلك كما في المعطى وهي العبة هدية  
 كانت أو غير ما بشرط العوض هبة ابتداء وعند العقد أي بشرط حره كله على وجه الباء فانه يرجع ابتداء  
 وانتهاء اجماعا وصورة الأول أن يقول وهبت لك هذا العبد على أن تعوضني هذا الثوب أو كذا <sup>هنا</sup> هدا  
 وصورة الثاني أن يقول وهبت الثوب بالعدد ثم كما في النهاية وفيه اشعار بان إذا كان حرف الشرط كلمة  
 أن بلان يقول وهبتك كذا أن كان كذا ينبغي أن يكون العبة باحالة كالسبع وإذا كان هبة ابتداء فشرط  
 قبضها أي قبض العاقدين العوضين وقد يضاف إلى المفعول ويعطى بالسبع المقارن ويرجع كل منهما  
 وهذا مشهوران في العبة السابق كما وعدناه أو بيع انتهاء أي عند اتصال القبض فيه وبالعيب  
 الكائن بالرهوب وخيار الروية وثبت الشفعة مع شرطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استثنى ما في  
 يدا حدهما يرجع على الآخر بما في يده أن كان قايما وقيمة هاتك أو أن استثنى إلى أهله لم يلزم فلا  
 وهبت هذا العارية أو الناقلة أو غيرها أو شرط في العبة ما يقصد البيع من شرط فاقع لهما أو الوهب  
 أو غيره مما مر في البيع بطلا أي الاستثناء والشرط لأن الحمل وصنم يكن من جنس المستثنى ولهذا يجوز  
 هبة والشرط مخالف للقبض العقد من الظن أن الظاهر توحيد الضمير لما مر في هبة هبة هبة أهم الجاهلية  
 والحمل وان اعتق المالك الحمل ثم وهبها أي أم صحت العبة أي هبة الأم كما صح اعتاق الحمل وإن دبر  
 أي الحمل ثم وهبها لا يصح العبة لأنها هبة المستفول بل كجدا في الأول وفيه قبض لا يجوز العبة فيه ما في رواية  
 وقيل حازت فيها أو الصحيح ما ذكره ويصح العري بالضم اسم من الأعرار كما في الصحاح يقال عرته الدار  
 عري أي جعلتها له يسكنها مدة عمره وإقامات عاريت إليه هكذا فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الأثير  
 وهب أي العري في الترتيب جعل مثل قوله أي العبد ثم عمره أي العولم بشرط أن يراد ذلك على المعرا <sup>كما</sup>  
 ورأيت إقامات المعرا والعولم بأن قال العرته دارى هبة حيوتك أو وهبت لك هذا العبد حيوتك  
 فلا إقامات إلا في المورثي أو هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال وإن قال  
 أسكتك دارى هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لمصرحة بلفظ الأسكان وهو المعنى في  
 المنفعة كما في الميسر وذكر في فقه أنها يقول وهبتها منك على أنك إن مت قبل فنى في وإن مت <sup>قبل</sup>  
 ففنى لك وبطل في الرتبة الشرط أي شرط الوهب على المعرا وورثة كما في الجاهلية فالدار للمعرا حال حيوة

ولورثة بعد مائة ولا يصح ويبطل الرقيع بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطى انسانا ملكا وتقول  
 ان مت فموتك وان مت فموتك كما في البسوط والصالح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكوفيها من  
 الاقارب لم يقتل له احد كما في المغرب بالعين وثلاثة عند الطرفين ان يقول داري لك رقيعا ان  
 مت قبلك فهي لك كناية عن قولك ان مت قبلي فموتى وانما الرقيع به احقر لانه من سبله ذكر  
 مراقبة موته وعند البيهقي ان يقول داري لك رقيعا ان مت قبلك فهي لك فالرقيع اسم  
 من المراقبة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره والخلاف في تفسير بناء على انها متضمنة للشرطين  
 فقال انها تعليق بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فيكون باطلا وقال انها تليق في الحال والشرط  
 وهو انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والاول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره في اللغة  
 ان القول بان الرقيع من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كما يقولون ان مت فموتك  
 ميت فموتى لا يلام شيان التفسير ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقيع اسم من الأوقاف  
 والصدق على غيره لا تصح ولا ثبت للملك الا بالقبض في المجلس او بعده اذنا كالمبة والصدق على  
 نفسه فضل عند البراءة اذا كان محتاجا وعياعه عند النقص اذا صبر على الشدة ولا بأس بالصدق  
 على من يسأل الناس الحاق الا اذا علم انه ينقض في معصيته كما في المحيط ولا تصح في شائع بقسم كماله  
 تصدق بنصف دار مثلا لانها مبة ابتداء ولا عود اى رجوع فيها اى الصدقة لا اخذ الثواب  
 فتلزم فيه اشعار بان الفقير والغني يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني  
 وفي هذا الهام لطافة دعائه حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهبه الذوق التمام كما في الاحارة  
 عقب المبة رقيع من الاعمال الى الاول فان قيلك المنافع لا الاعيان وهي لغة بمركات الهرة كما في  
 القاموس بيع المنافع كما في العدلية فانها وان كانت في الاصل صدرا جوهريا جوهريا بالضم اى صار  
 اجبرالا انها في اغلب يستعمل بجهة الايجاب اذ المصادر بتمام بعضها مقام البعض فيقال اجرت  
 الدار اجارا اى اكرتها ولم يجرى من فاعل بهذا الفعل على ما هو الحق كذا في الرضة لكونه في القاموس ضم  
 انها اسم الاجرة ويقوم اجرة المولى اجرا واجرة اياه اجارا وهو اجرة اى اكره اى اعطاه ذلك باجرة  
 وكانها يعود اليه الثواب وشرقا بيع نفع في حق الحاكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار مع غيره  
 قائمة مقام النفع ويدل ساعة فساعة ولا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال الجريك داري غدا  
 فالاجارة في حكم عقود منفردة في عقد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع النفع وهو عبارة  
 عن اللذة والراحة من دفع الحر والبر وغيرهما كما في غصن النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تعتقد



بما يعتقد بالبيع من لفظ ما من وغيره واختلفوا في الانقضاء بلفظ الحال مع النية والى انهاء العقد  
 بالتعاطي كما اذا استاجر قد وانما يفرغ منها وانما لا يجوز التفاوت بينهما من حيث الصغر والكبر الا ان لو  
 بقدر وبقيلها على الكرام الاول جاز في اجازة مستندة بالتعاطي والى انها لا تصح بالانقضاء بالبعد  
 هلاك عينه فلا يستاجر بخيرها وانما لا يشرب لبنها وما يستحق ارضه كما في المحيط وغيره  
 معلوم جنسا وقد ابرأ بجي بعض مالى او تقع من غير جنس المعقود عليه كسكة دارين كسكة دابة  
 ولا يجوز بسكة دارين او اجرة من العارية والوصية بالنعيم كذا في معلوم قد اوصفت في غير  
 العروض لا بشرط في غير هاتين اى مثل كالكيل والموزون والعدوى التقارب او على اى قبلى  
 كالشباب والدواب وغيرهما يعلم النفع قد ابدكر الداء وان طالت كسكة سنة او اكثر تكن في اجازة  
 الوقف اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها لا يصح ولا يلزم وبطلانها التالف فرق ثلثة سنين  
 ولو لم يشترط ان لا يبرأ اكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقدا لكنه لا يعمل فانه ان شرط الواقف في العالم  
 بيع ولا فاشترط ان يصح في العيب وان لا يصح في غيرها اذ كانت المصلحة في العدم او الصحة فانه  
 امر مختلف باختلاف الزمان والمكان كما في المضرات ومن الظن ان مشايخ بلج جوزوها ما لم يبرأها  
 بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول الداء كما في قم وقال بعض المشايخ ان اضطرر المولى  
 في ذلك يرفع الى القاضي حتى يبرأها وقال بعضهم يعتقد بنفسه عقود فان الاول لا يتم اتفاقا وكذا  
 الباقي على الصحيح كما في الظنية ويعلم النفع جنسا بذكر العمل اى عمل متعلق بمحل خاص فانه عرف  
 للنفع المستاجر من ذلك العمل كصنع الثوب فانه اذا ذكر ثوب الثمن او العوف مثلا ولو لم يصح  
 عرف جنس النفع وفيه اشارة الى انه لا يشرط بيان قدر النفع بان يبين ان يجعله مرقومين حتى يصح  
 وهذا اذا كان النفع على اختلاف ولا يشترط كما اشير اليه الخافى وذكر في الاختيار ان يصح  
 بالنسبة كما اذا جاز الدابة لعمل شئ معلوم فانه اذا عرف عقد الممول وجنسه والمساقه صار معلوما  
 بالنفع المولون وبالكسر ما يصح به ويعلم جنسا قد ابرأ بخارة اى بذكر العمل مع الاشارة الى انها لا تنقل  
 هذا الطعام مثلا الى ثمر اى موضع كذا لانه اذا عرف ما يتعلم مع موضع يتم له ايهما مطونا ولا يخلو  
 اى اذا اخرج عينا كان اودى بها وقبلتها واحدة دينا بالعقد نفسه لانها تستعد ساعة فساعة  
 وفيه اشعار بان نفس المولوب قد ثبت بنفس العقد كما في الكرامان بل يجب وثبت الملك فيها  
 فيها بتجملها اى اذا ابرأه قبل استيفاء النفع من غير شرط فلا يبرأها من عطف المولى بخلاف على  
 مخوقوله ثم والله يجحد في السموات والارض والشمس والقمر مثله كثير في القديم وغيره من الكلام

في الظن ان فيه تساهلا لانه جمع بين الوجوبين في لفظ نعم الاولى عن العطفات الآية لان بعض  
 الوجوب فيها كما في الاول وجب بسبب شرط اي شرط التحصيل في العقد لانه اسقط حقه او باستيفاء  
 النفع اي اخذ حكمه او التمكن منه اي القدرة على النفع في المدة التي وردها العقد في المكان الذي  
 اضيف اليه العقد فالاجارة صحيحة كما هو المتبادر واما اذا كانت فاسدة فقد اشترط الاستيفاء و  
 التسليم من جهة المواجه فلا استأجر وانه يومه للركوب خارج المصارف كان كذا فذهب اليه بالذات بعد  
 اليوم بلا ركوب لوجوب شيء كما اذا اسكنها في المصارف التمكن من الاستيفاء في مكان العقد وكذا اذا  
 اشترى عبدا ووجهه البائع للخدمة يوما فله ذلك اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة  
 المواجه كما في المحيط وغيره فيجب الاجرة للدار واستأجرة قبضت ولو بالثقلية واخذ المتاع ولم يسكنها لانه  
 تكن من السكنى وتسقط الاجرة وقيل لا يجب وانفسا خلافا كما في الكافي وغيره بالنسبة الى بان  
 عصب من المستأجر اخذ عينا مستأجرة بقدر نفقته من النفع ان كان فكل وان بعضا فبعض وللحق  
 طلب الاجرة من المستأجر للدار والارض المستأجرة في مدة معلومة لكل يوم وان كان القياس في كل ساعة  
 لان اليوم ايسر والذات المستأجرة لقطع المسافة لكل مرحلة ومنزل وعن ابي يوسف اذا استأجر دارا  
 شهر اقل منه حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه والقصاص اي غسل  
 الثوب فانها بالكسر صدق على قياس سائر الحرف والخطاطة والصباغة وغيرهما من الحرف اذا تمت  
 القصاص والخطاطة ونحوها على كل العمل وبعضه بان سرق الثوب قبل ان تمام العبد كما ذكره المعنف  
 الظن ان أقوى دليل على وجوب الاجر بقدر العمل ما في فضايلة اذا قطع الخطاط الثوب فاقطع كان لاجر  
 القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستأجر لم يستحق الاجرة الا بعد تمام لان بعض  
 العمل غير منتقم به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن الصادق  
 ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق بقدر العمل ويصح الذئد ويصير والله تعالى اعلم  
 والمغنيان وغيرهم فكان فيروايتان ولم يطلبها الخبز في داره بعد اخراجه اي الخبز الدال عليه المصدق  
 من التنوير لانه لم يعمل وفيه اشارة الى انه يستحق اجر ما خرج منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز  
 في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضار فاذا احترق من غير فعل الخبز كله  
 او بعضه بحيث يفسد ولا يتنفع به ادى بعد ما خرج اى بعد اخراجه منه فله الاجر تاما واذا احترق  
 قبل اى اخراجه لاجر له وان خبز في بيت المستأجر لعله لا قبل التسليم ولا غيره اى الاضمان على الخبز  
 فيها اي هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عند ما فعله مثل دقيقة بلا اجر وقية الخبز

الاجر والاضمان في اللع واللعب كما ذكره القديري وفي المحطان في اختراق الاول لم يضمن عندهم وللعين طبع  
 الولية اي طعام العوس بقية اللام في الغن ان تسامح في الاطلاق بعد لعرف اي بعد جعل الحق في القصاص  
 وفيه اشارة الى ان طبع قد طعام لصاحب ليس عليه لعرف والعرف والى ان تسوية الخوف ووضع القصاص واجب  
 عليه عما قيل كما في الكرم والى ان لو افسد طعام الولية بان امره ولم يضمنه ضمن كما في العادي ولعرب  
 اللين في ملك المستاجر تعيين المالكين والمالكين في ملك وكسر المالكين مع السكن لغة اسم جمع عند  
 المحققين جمع عند الاكثرين ما يتخذ من الطين ويصنعها بعد قامت اي بعد نصبها للين اذا نصب وقال  
 بعد تشهيره ومنه بعض الاعين فان تلف قبل الشروع تلف من مال المستاجر عند ومن مال الاجر عندها  
 فاذا ضرب في ملك الاجر عندها فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا اعد عليه بعد الاقامة عنده وبعد الشروع  
 عندها كما في النظم وفيه اشعار بان اذا ضرب للين واصابه المظ فاحسبه قبل ان يقيم فلا اجر وان غلب في  
 داره وانما قلنا مع تعيين المالكين لا نلوه بوعين ولهم ملان يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن  
 له المالكين واحد او متعدد لكن يغلب استعماله لو احدها صححت كما في المخطط ويحبس العاين بالفتح بـ  
 من خططين صانع خطا حقيقيا او حكيا ملكه اي شيامن بالهيا اي العاين كالصباغ فان الصبغ ملك  
 الغير خطط بالعاين المستاجر فلا حبسها وانما المخطط اشعار بان يجب حبس كل صانع لعمل اثر في العاين سواء  
 كان ذلك اثر عينا متصلا بالعاين كالنشا والغراء وغيرها او عرضا يرى ويعاين في العاين كياض  
 مرسى في ثوب غسل بالده وظهور وجلد الرأس والحق والكسر في المحطب وقال بعض الشايع انه لا يجب حبس  
 اذا كان اثر العرض والاولى اصح كما في الزاهد وغيره فان حبس العاين للاجر فضاء بلا صنعة فلا غير  
 عليه لانها امانة ولا اجر لعدم التسليم وقال انه في القيمة ما غير معمول بالاجر ومعلوم الاجر خطا في  
 المخطط ملكه لم يولد له حيث فيه اثر من عمدا كالصباغ والفتال والجمال واليا من الممل وفي الجرم فكافى الجاني فانه  
 لم يجب حبس للاجر اجماعا وقال ابو يوسف في الحال ليس لم طلب الاجر قبل الوضع لا من تمام العمل كما في المخطط  
 ولم يطلق له العمل بان لم يقيد به وقال خط هذا الثوب لي واصبغه بدهم مثلا ان يستعمل غيره فلا  
 بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره فان قيد ذلك العمل بدهم او نفسه لا يستعمل غيره ولو غلامه او اجيره  
 والانيض من وذكر في المخطط انه اذا وضع الانصاع غرا ليس به كروا ساو في مع النسيج الا غيره ليس به فرق  
 منه ان كان اجيرا فلا ضمان على احد وان كان اجنبا ضمن الاول بلا خلاف ولا يضمن الاجنبي عند خلافا  
 لها ولا حير المحي بمعاذ العلويين فان جعلوا فسدت الاجارة ووجب جرم النشل ان مات بعضهم وجاز ان  
 بقي احد بحسبه يستدركه خبره لا حير المحي اي من استاجر رجلا ليذهب الى البصرة ويحج بمعاذ العلويين

فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله الاجر بحساب من بقي فله اجر الزهابة بكمالها واجر المحيطة  
 ما بقي لان الاجر يقابل نقل العيا لا ينقطع المسافة وهذا لو لم يسلح ولم ينقل احد منهم لم يستوجب شيئا  
 وقال المعتدل وان هذا اذا كانت القوة نقل نقصان العدل اما اذا كانت موتة لبعض والكل سواء فيجب  
 الاجر بكامله كما في الكرماني وحاصل مثل كتاب ما ليس له مونة لكنه لو استاجر للرسالة ولم يوجه له رسالة اليه  
 او لم يبلغه فله الاجر ولو اذ ما لم يوجه له مونة من غرو في الكوفة الى زيد بالبعثة باجر معلوم ان رده الى الكتاب او  
 الراد لموتة اي زيدا وعينت لاشد من اجرة الذهب والمحي للزاد بخلاف ذلك الكتاب عندهما واما عند  
 فاجرة الذهب واجبة سواء شرط المحي بالحواف ام لا كما في النهاية وغيره من النقل انه لا بد من التقييد بالمحي  
 بالحواف حتى يتبين خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مسير الى انه يترك  
 الكتاب ثم وجب كل الاجرة وهذا اذا لم يشترط المحي بالحواف والا فاجرة الذهب بالاجماع كما في النهاية وكذا  
 الظاهر في الكتاب ثم وقيل ينبغي ان لا يجب لاجرة ح لانه اذا تركه ثم انتفع به وارثه بخلاف ما اذا تركه كما  
 في الظاهر وصح استيجار دار او مكان معد للسكنى وهو كتمان موب عند الجاهلي عوفي عند الفلاس من  
 لكس المتاع اي مضدت بعضه فرب بعضه لا ذكر ما يعمل فيه اي بلاد ذكر السكنى عند العقد فانه التعاقب  
 وله عمل فيه كالوضوء وغسل الثياب وكسر الخطب ووضع المتاع ووطئ الدواب هذا في عرفهم واما في  
 عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معمله وفيه شاة الى انه لو قال عند العقد استاجرت هذه الدار للسكنى  
 ليس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في كرماني سوى موهن البناء كالحجارة والقصارة والرحى الارضا صلح  
 وقيل ايدها المامو الثورون رحا اليد وقيل ايدها الكل وقيل ايدها يد يضرب البناء او افلاو عليه  
 الفتوى وفيه شعار يانه يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد كما في العمالي لا يصح ويفسد استيجار ان  
 صلح للزراعة مطلقا لان البعض يضرك للزراعة والبعض لا يضرك للزراعة فكل من التعاقدين فسح هذا  
 الاستيجار الا ان رعاها ومضت لذة في يصح ويلزم السيم بخلاف ساير الاجارات الفاسدة كما في المضمرات  
 حتى يسم ما يزرع فيها من نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم او حقه بعد اي ما يزرع بان يقول طمان  
 يزرع فيها ما يشاء او طمان يزرع كما في النهاية وحتى يكون الارض خالية عن ماله الزاخرة فلو كان فيها طينة  
 او شجر او قصب او كرم او غيرهما لا يسم الا بضره وشفقة فلا جارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من  
 السلطان ثم معلوم ويتقاضى ان يزرع الارض وان يدفعها اليه معاملة تزرع كما في المحيط فان  
 استاجرها الى الارض للبناء او القصر او لاجل احدهما مدة معلومة صح ذلك الاستيجار لانهما منفعة فاذا  
 انقضت المدة اى مدة الاستيجار لهما سلمها الى الارض فلهما خياران فلهما ان يعلما المستاجر لانه ليس لهما نهاية فيضر



صاحب الارض بابقائها وفيه شعور بانه لو استاجر للذراعة وانقصت المدة لم يسلم ولا يجب زياد  
الاجرة الا اذا ترك بالقضاء والعقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في الميتة الا في صورتين فاشارة  
الى الاولى فقال ان هذه الوجع للستاجر قيمة اي البناء والفرس حال كون مقلوعا اي مستحقا للقطع  
فان اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب وان يملكه اي يملك الوجع كلامنا وتلك هذه الجملة في مضر  
ثم شرع في قيد للفتلين فقال بلاء ايضا الستاجر بذلك الفرس والتملك ان نقص المقلوع اي فسخها الارض ولا  
ينقص ما فيه رضا او فيغير الوجع القيمة ويملك برضا الستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال ان كان برضا  
الوجع تركه او البناء والفرس في ارضه ويجعل فيه بركة لكن الوجع والستاجر كان احسن فيكون البناء  
او الفرس لهذا الستاجر والارض لهذا الوجع والاحسن للذي امل ان البناء في الدار المستجرة خلاف ما في  
الارض المستجرة فانه لو لم يكن من توالي الدار كان من طين لا يقطع والاي قطع ويغير قيمة التراب كما في  
الظهرة والوطية والكراف وغيرهما كالشجر اذا انقصت المدة يقلع لانها فيهما وضعت مستاجر  
حمل عليه كناية وعشرين مناس الير فحطت الحصة اي بعض من سدس قيمته مائة وعشرين درهم مثلا  
المقابل بالزيادة كعشرين مناس الير على كل الكس كناية مناس ذكر العقدان اطلاق فلما لم يجر العمل والزم  
جميعا لانهم لم يسبب ثقلها والثاني غير ياذون فيه وضمن كل القيمة ان لم يطبق لان الستاجر حمل عليه  
ما هو غير ياذون فيه فحمل الوجع عليه بالمشاركة لبعض كالحمل الستاجر والمال والوجع من اقلها  
جوا القلوا احدا ضمن الستاجر مع القيمة وفيه شارة الى انه لو استاجر حمارا لم يكن له ان كان كذا ركب حمل عليه من  
قد لا يزيد فحمل اهل البصرة ان هذا الحمل كيريد على ركوبه في القمل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع  
اما اذا ركب على موضع فيصير القيمة وهذا اذا اطلق الركاب والحمل جميعا واما اذا لم يطبق فيضمن كل القيمة  
كما في العلام وغيره بصل يفسد ما شرط ففسد البيع كجملته المدة والاجرة او المعقود عليه كما في الاختيار  
وكشط لا يقتضي العقد كسر العشر وكذا في النهر والناية على الستاجر فان اخل على الاجر كما في المحيط فيجب  
عند فسادها اجر المثل اجر شخص ما نزل في ذلك العمل وحسب فيه لزمان الاستيجار كما في وقف الظهرة  
ولم كان الاستيجار من جنس الدار ام اهل الثانية من جنس السهم ان كان غير ولو اختلف لجر المثل بين النوا  
فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كما في الميتة وفيه شارة الى انه وجب جرم المثل بالعاما بل سواء  
كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة التسمية او غير ثم استثنى ما اذا سمى فقال لا يزداد على السهم فلا كان سائر  
لاجر المثل وازداد على جرم المثل وان كان اقل منه فالسهم كما في الكرمان وصرح ولزم اجارة دار وارض كانت وكذا  
اي بعثرة درهم مثلا حال كون قتل الاجاق كناية ببيان المدة الى جمل الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بانه

لو بين جملة المدّة عشرة أشهر صحّ الكل كما في الكافي واحد هو الشهر الأول وقبل في الشهر الثالثه الأول  
 كما في النهاية وفي ظرف لصح فقط أي موقوف في الشهر فلا كلمة كل للعموم وإن جهل فإتمام الشهر أول  
 فلكل منها الصبح الأجرة بخبر صاحب وكذا بلا حضوره عنه خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما  
 في النهاية وصح ذلك في كل شهر بعد الشهر الأول حال كونه يسكن في الدار في أول يوم في الساعة الأولى من الليلة  
 الأولى وقيل في الليلة الأولى وهذا أصح كما في المضاربات والصحيح أحد الطرق الثلاثة أما أن يقول قبل  
 الشهر الأول فصح الأجرة فيتوقف الفسخ على انقضاء الشهر فيعمل أو يقول قبله فصح العقد والشهر  
 فيفسخ عند إعلان الهلال أو فسخ في الليلة الأولى مع البصر وهذه كلها إذا لم يعمل بالأجرة وإلا فمفسخ كل  
 فيما عدا ذلك في النهاية وإن صح في الأجرة أول المدّة بان قل أجرتهم من المحرم فذلك المفسخ أول المدّة ولا  
 يسم أول المدّة فوقت العقد أول المدّة فإن كان وقت العقد حين يعمل بضم الباء ففتح الهاء أي بصر  
 الهلال أي اليوم الأول من الشهر كما في النهاية اعتبر أهله أي الهلال فإن اللام يرد الجمع إلى الجنس كما تكرر  
 والابن وقت العقد حين يعمل الهلال بل في أثناء الشهر فلا يام اعتبر فإن استأجر فله ثلثة أوجه  
 على شهر وفي اليوم الأول منه فيعتبر الشهر والهلال لأن أصل الأيام كالميلاد في أشايه فيعتبر بالأيام لأنه تعدد  
 الأصل وأما على كل شهر في الأشاء فيعتبر الكل بالأيام بخلاف ما عده فلأنه وقع في الأشاء وما عدها  
 بغير الأهل كما ياتي إذا كان آخر المدّة معلومة ومنها غير معلومة فيجب اعتباره بميلاده وأما على شهر ومعلوم  
 كافي عشرة أشهر إلى اليوم الأول فيعتبر الهلال نقص أو تم أو في الأشاء فعدتها بغير الشهر الأول في كل  
 من الأخر وبقي الشهر بالاهله وعند يعتبر الكل بالأيام كما في المحيط والخبر وغيرها فعدده كل  
 شهر ثلثين يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندها يعتبر ما بقي من الشهر الأول مع الآخر ثلثين يوما  
 والبولق أحد عشر شهرا هلاليا كما في الحقايق وغيره فالسنة عنده عديدية لأشهرية ولا تميز وعندها  
 قمرية لا يميز والمختار ذهب إلى أن ما في لو أجر في عاشر ذي الحجة فالسنة تسيم على عاشر ذي الحجة على كل حال  
 وإن عاشر ذي الحجة وعشرين والابن ذكره عبيد الأضي سنة واحدة ثم تزاودها في أول المدّة والثاني  
 فأخبرها هذا حاصل ما ذكره المصنف في الظن أن الظن أن هذا الاستسكاك أي التكرار في السنة القمرية  
 وأما إذا اعتبر السنة لوجله فربما يجب تكرره ولذلك الاستسكاك على ما ذكره إمام الزمخشري  
 حيث تكرر في العيد وأيام التبرع قطعاً وإيضاً مثل هذا الاستسكاك وتوجه على ما ذكره من الحق المختار  
 واليه لا يستقيم إطلاق أن الشهر الأول عندها يعتبر بالأيام ثلثين يوما انتهى فعنه خمسة أسكاك على  
 كلام المصنف وأما عدم الإطلاع على مراده وبما بيننا يخل الكل فتأمل كالعدة فإن الاتباع إذا كان حين

بهذا الحال يعبر شهر العدة بالاهله ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واذا كان في انقضاء الشهر في  
 حق تنقيل لطلاق يعبر بالايام اتفقا وكذا في حق انقضاء العدة عنده وامام عند مما في غير شهر حرام  
 بالايام وشهران بالاهله كما في طلاق البسوط وذكر النهاية نقلنا عن احاد البسوط ان العدة في هذه  
 الصورة يعبر بالايام اتفاقا وقد مرستوفي وجه اجابة الحام فبحرنا هذا الحام الاجرة ويكره بعض  
 العلماء لانه ثبت باسناد صحيح من الله عليه ولم يوجبوا بعض اتخاذه للنساء لانه قبلما اجتمعوا من  
 فتنة والصحيح ان لباس اتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كقوله اكن ما في ولا اعتبار للرجال مع  
 اصطلاح المسلمين كما في الاختيار وكذا اجابة الحام فبحرنا هذا اجرة لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة للمرأة  
 الوارد عند الاستفاق لما فيه من الحساسة والظفر باجر معين لانه عقد على متعة هي قربة الصبر واللذان  
 تابع وقيل عقد على اللين لانه المقوم والخادمة تاديه ولولا قرب الى التقه كما في النهاية وهو الامح كما  
 في الكافي لكن المرخص قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللين تبعا لم يستحق اجره في رده فهو على هذا كذلك  
 المحيى في الف ميث وتما في النهاية وقية اشعار بان طلع الظفر وكسوتها على الظفر اذا ارسل في العقد  
 كما في المحيط وبانه صحيح استبحار الظفر الكافرة والفاخرة كافي للمصريات لكن يفي من اوضاع المحقرة فان  
 اوضاع بغير الطبع كما في تفسيره الزاهد ووجه استبحارها ماله معلومة بطلانها وكسوتها وان لم يجر  
 كل منها وحيد وجب اوسط منها وقال لا يصح ان لا يوصف والا ولا الاستحسان وفيه اشعار بان اذا  
 استجار من اهر او يكيل او يركب لا بد من العدة والوصف واذا استجار بالثوب لا بد من طلع السلك كما في المحيط  
 وللزوج وطبها الى الظفر الموحدة وان خيف الجمل لانه حق ثابت بالكتاب لا بسطة الاجارة لا يجوز وطبها في  
 المستاجر الا باذنه لانه ليس له ولاية الدعوى في ملك الغير فبطلان الجوز الوطى في المهرين واداء الزوج  
 في النكاح طم شهرين بالناس فستحقها اي جارة الظفر وان لم يكن من يلحقه عار بارضاها او خيفت  
 الصبي بان لا يواخذه من غيرهما كما في المحيط ان لم ياذن بالاجارة لها اي الظفر لا يتضرر بها لان اثر  
 بنكاحها لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجها لا يقولها ولا هل الصبي فستحق ان مرضت  
 او حلت لان اللين يفسد بالمرض والحمل وفيه اشعار بان الظفر والمسترضع لا يفسخها جمل عند  
 كونهما يئنة الفجور وسارقة اوسية الخلق او متعة عن السفرة او ان لا يخذلها او يتقيا اللين  
 او لا تكون معروفة بالظنورة وكان هذا ولا اجارة لها او يتكدر ايها وهم لها كما في المحيط وعليها غسل  
 الصبي وغسل ثايله من النجاسة الذي كافي للكرمان واصلاح طلعها على نصف او طمخ ودفنه بالغ  
 ويجوز الغم على غير علفها تبنا وامام يار لو المعز على التقديرين استعمال الدهن وفيه اشعار بان ليس

عليها ثمن ما يعالج به العبد كالرياح والدمن ومثل في عرفنا ومن عرفنا كوفته وعلى اليد الى الاجر اى عطا  
الاجر على هذه الاعمال للظفر فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يطل الاجارة بموته وقال ابو بكر  
البلخي انها تطل اذا كان للصبي مال وعليه ثمنها اى ثمن نحو الصابون والنياب والطعام والدمن للقر  
ولا يخفى انه مستدل به بالاستعار السابق فان ارضعه بدين شاة اى صب في فيه لبن شاة مثلاً فلو  
لبن نفسه ما يلم يستحق الاجرة كما في الكفاية وغيره او غذته بطعام من الغنم او التعلية كلاهما  
يغنيان عنه ومضت الدقة فلا اجر لها لان هذا لا يسمى ارضاعاً فان محبة الظفر فاعتباراً لغيرها  
او لغيره وان اقام كل بنت في بيتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بدين شاة وما ارضعته بدين نفسها  
فلو كفى بالنفس لم يقبل انها شاة على النقص بخلاف الاول فان النقص فيها دخل في ضمن الاثبات كما في الخط  
ولا يصح ويطل الاجارة عند التقدم بين العبادات اى لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم  
الكتابة والنحو والطب والتعريف جازت بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او  
الشيخ واحداً فانها لم تصح بالاجماع كما في الكرماني وغيره كالأذان والامانة والتذكير والتدريس واجب النحر  
والعرق وتعليم القرآن والفقه وقرآنها وما لا يصح لفقره الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت الله  
ويبقى اليوم اى يقفه المتأخرون بصحتها اى الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون لهم  
حظ من بيت المال فلواتع الابن من الرسوم الى المعلم مثل ما يقال في شنبه وعيدى وغيرها جسد على  
ذلك فلو ادعى ان يصح قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتامه في الخلاصة والنظر  
ولا يصح للعامة كالغناء بالكمس والمدرس وكذا في الكرماني وتفصيله في الكراهة والنوح اى الذمة  
بان يكره عليه ويعد محاسباً لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناع واول من نعى كما في الكرماني  
وفي رواية انها تطل للنهر والمذاير والمطبل وغيرها وكذلك تحت الاضنام في حرفة البيت بالتمايش  
استاجر رجلاً لينحط له ظنهور او يوطأ فيجب له الاجر لانها تائم في الاعانة على المعصية كما في الخط  
ولو استاجر شاة لتريين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولو  
استاجر رجلاً ليكتب له عناء بالفرسية والعريضة طالب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتاباً الى اجتهابها  
كما في الظهيرة ولو استاجر كتاباً يعويز السحر يجوز اذا باين الكاغذ والخط كما في الميتر ولا لعسب اليتس  
يقع العين وسكون السيد المهملين اى نزول الذكر على الاشياء اعطاء الكرامة على النزول لا حرار بالسنة  
والعسب فرب الخط واعطاء الكرامة عليه والنسب في الاصل الذكر من الظباء والغزو والوعو كما في القلوب  
والاجارة المشاع فيها يقسم عند بجنيفه ونزولها عند ما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل



ان يلحقها حكم الحاكم ليس متفقاً عليه او حكم حكم ان تعدل للمنفعة او عقلاً لاجارة على الكل ثم يفسخ قبل ان يرد  
 لان الشئيع الطاري لا يفسد بالاجماع كالومات احدهما او استحق بعضها فانها يتيق في الباقي كما في الشرع  
 وذكر في النوازل عن المجتهد انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه شعار بان الشئيع المقارن مان  
 لان عقار فلا يجزأ لاجرا اصلاً عما فلا يعقب الشئيع والصحيح انها تستعمل فاسدة فنجب اجزائها كما في النوازل  
 وعنه ان الشئيع المقارن غير مفسد كما في الخلاصة لاسن الشريك فانها جارية بالاتفاق في نظم الرواية وعنه  
 انها لا يجوز ولو اجاب البناء من الارض ثم في الزاد يجوز ويرفع ابو على النسبة وكذا لو اجاب البناء  
 ملكاً او العوضه وقفاً او ملكاً اخر وقيل يجوز وعليه لغوي كما في الخلاصة والاولى للشرية فان كل من ربا  
 علمية كما ذكره الطريزي ولا جارة الرضى حجر يطحن به او بيت فيه حجر يكتب بالانمايم ببعض دقيقه  
 الرضى فيفسد استيجار رجل رجل او رضى وثوراً للطحس به هذا البر يقف من او نصفاً او ثلثاً مثلاً من  
 دقيق هذا البر لان المسمى غير مفقود والتسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بتقير الطمان بالفتح  
 التشديد آسيان ان اقتناء بالجزء وفيه اشارة الى انه لو جعل شيان له او الدقيق بلا اضافة كان صحيحاً  
 لو جرد في ذاته واليصح معنى مملوك في معنى الطمان كما اذا استاجر رجلاً لينسج عنه بعض منه فانه قال  
 خلاف المشايخ بلح او حمل الطعام على وابنه نصفه او دفع ارضاً ليعرس فيها اشجاراً من عند نفسه على  
 الارض ولا اشجاراً بينهما بان المدفع اليه اجر الثلث مع نصف قيمة الاشجار والمدفع الباقي او دفع الاشجار  
 بقره بالعرفه لكون الحادث بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر الثلث وثمان العلف فلو باع  
 الصاحب نصفها من المدفع اليه وابنه من الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط ولا يصح وينفسد بالاجماع  
 عند وضع عندها الجمع بين الوقت والعمل لانه ان العقود عليها او المنفعة فان ذكر الوقت قد  
 يقتضيها والتبادر او يكون والتبادر ان يكون العمل بين المقدار معلوماً فلو لم يبين صح ولا لم يبين  
 الوقت كما اذا تكاثر رجلان الى الليل لينسجوا بعضاً والبعض وعنه في البابين اذا قال في اليوم جاز فخان  
 اليوم بالنسبة كل في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لا يملك احد ما مع الاجرة ثم العقد  
 والباقي للتجديد او تعيين العمل كما اذا قال استاجر منك اليوم بدينهم على ان تخبزني هذا القفيز من الدقيق  
 فلو جمع بين العمل والدة قبل تمام العقد بذكر الاجرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابلة بالاجرة كما في  
 استاجرتك لتخبزني هذا القفيز من الدقيق اليوم بدينهم او استاجر منك اليوم لتخزني هذا الدقيق بدينهم  
 كما في النوازل وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استاجر منك بدينهم اليوم على ان تدرى هذا الكدر  
 لم يصح لان ذكر الاجرة ما يحتاج اليه بعد العمل كما في النهاية فصل الاجرة من الاستاجر يفتح الجمع كما في النوازل

أجرت الاجرة بواجب أي عقدت معه عقدا كما في الرضا من اجرت زيد أي اعطيته اجرة فهو يعمل  
 ببعض مفاعل بالفتح أو فاعل من الظن أنه بعض مفعول أو مفاعل بالكسر فإنه سماعي المشترك صفة الاجرة  
 احتراز عن الخاص فالأصل العلم وقد قال اجرة المشترك بالإضافة وعلى أن يكون المشترك مصدرا أو  
 الشائع في الناصب بين القسمين فتقبل هذين معني الاجرة أي الاجرة بالعمل لا بتسليم النفس والمعنون عتير  
 المشترك هو العمل المعلوم ببيان عمله وإن يعمل للعامة إشارة إلى قوله آخر هذين يتقبل من غير واحد القصار  
 وهو من الجواز والخازن والصباغ والحال والراعي وغيره من المحترفين وحكمه انما يضمن عند الخسفة ولا  
 المحس وهو القياس ما هلك من لال بلا صنع في يده سواء كان له الخرز عنه كالسرق والغصبا ولا  
 كالحرق والغالب والغارة والغالبه وقال ان امكن الخرز عنه فضمن قبل العمل بلا اجرة وبعد معرولا  
 بلا أجر ويقولهما أخذ النقيب والفتوى عما قبله كما في المضمرات الا ان التأخير افتقرا بالصالح وانصت  
 القيمة كما في الكرماني وغيره وقال الرازي على هذا ادركت شيئا فاجزا ومن شرط عليه أي في ذلك الاجرة  
 الضمان وقال النقيب ابو بكر ان يضمن ح والى الاول ان النقيب ان يرجعوا بالثبوت وعليه الفتوى  
 كما في الذخيرة بل يضمن عمله ما هلك من حيوان وغيره بعمله علا غير ما ذوت فيه كالذئب المحرق للثوب كما في  
 البسوط وغيره فهو غير معتاد بالصورة وذلك فسر المص العمل به في الباطل ما ظن انه يعمل تفسير المص بما في  
 الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فلكم التفسير المص وفيه إشارة الى ان السفينة لو  
 من سرج اربع اصدف جل ونحوه لو يضمن الا لا في أي لا في أي لو لم يضمن الاجرة عملا بالاعلان لم يجاوز  
 المعتاد ولو في أو سقط من الماء للسوق لو يضمن في الظن ان الاستثناء قاصر لدلالة على ان النزاع  
 يضمن بعمل المعتاد وان تفسير العمل بالي عنه الاستثناء والشرط لم يشكل ما في العادي ان لو قصد  
 عبدا رغلا ما طلب القصد من فوات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة القصار والاجرة الخاص  
 يسمى باجرة الواحد بالإضافة أي اجرة المستاجر الواحد بالسكون وجاز بالفتح يتم رجل واحد بمقتضى ما في منزه  
 كما في الغريب لم أشار إلى توقيفه عما قبل فقال يستحق الاجرة بتسليم نفسه أو استأجر واحدا وكثر ولذا اطلق  
 فلو استأجر رجلا أو ثلثة رجلا لم يضمن لهما ولو لم خاصة كان اجرة لا خاصا كما في المحيط وغيره مدته أي  
 الاستيعار مع القدرة على العمل وإن لم يعمل لكن لا يمتنع عنه فلو امتنع لم يستحق الاجرة ثم أشار في ضمن المثال إلى  
 لغز في تعريفه على طريق الاجرة المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد أو حصة أو حكمي كما في قوله الاجرة لرجل الغنم  
 أي كاجرة سائر لرجل غنم لهذا المستاجر لا غير يترى الغنم واللام في الموضوعين في الظن ان يتقبل قاصر لترات  
 الشهر يعمل الغنم لو يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المص كاجرة لرجل غنم شهر وهو مثال الخاص كما في المحيط

من يضمن عمله ما هلك من حيوان وغيره بعمله علا غير ما ذوت فيه كالذئب المحرق للثوب كما في البسوط وغيره فهو غير معتاد بالصورة وذلك فسر المص العمل به في الباطل ما ظن انه يعمل تفسير المص بما في الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فلكم التفسير المص وفيه إشارة الى ان السفينة لو من سرج اربع اصدف جل ونحوه لو يضمن الا لا في أي لا في أي لو لم يضمن الاجرة عملا بالاعلان لم يجاوز المعتاد ولو في أو سقط من الماء للسوق لو يضمن في الظن ان الاستثناء قاصر لدلالة على ان النزاع يضمن بعمل المعتاد وان تفسير العمل بالي عنه الاستثناء والشرط لم يشكل ما في العادي ان لو قصد عبدا رغلا ما طلب القصد من فوات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة القصار والاجرة الخاص يسمى باجرة الواحد بالإضافة أي اجرة المستاجر الواحد بالسكون وجاز بالفتح يتم رجل واحد بمقتضى ما في منزه كما في الغريب لم أشار إلى توقيفه عما قبل فقال يستحق الاجرة بتسليم نفسه أو استأجر واحدا وكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلا أو ثلثة رجلا لم يضمن لهما ولو لم خاصة كان اجرة لا خاصا كما في المحيط وغيره مدته أي الاستيعار مع القدرة على العمل وإن لم يعمل لكن لا يمتنع عنه فلو امتنع لم يستحق الاجرة ثم أشار في ضمن المثال إلى لغز في تعريفه على طريق الاجرة المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد أو حصة أو حكمي كما في قوله الاجرة لرجل الغنم أي كاجرة سائر لرجل غنم لهذا المستاجر لا غير يترى الغنم واللام في الموضوعين في الظن ان يتقبل قاصر لترات الشهر يعمل الغنم لو يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المص كاجرة لرجل غنم شهر وهو مثال الخاص كما في المحيط

نعم لنذكر الاجر على هذا العمل وعلى ما قلنا ان لا يعمل الوقت ولا يفسد الاجارة عند كماله وحكمه  
 بالاجماع ما هلك من غير صنع في يد كماله او في يد غيره كما اذا عمل كماله او غيره مما ذكرنا في المشتبه الا اذا  
 عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة ففقد عينا او كسر دها فانه يضمن وان رقد المستاجر الاجر ويد  
 العمل كما اذا قال ان خطه فان سافر فادركه وان روي فادركه وان يزد يا فلتة فيجب له ما عمل  
 فان خطه فادركه وان روي فادركه وان يزد يا فلتة فيجب له ما عمل وكذلك الحكم في الصبي بن عذرا والمعتصر والرس وكذا في  
 السكة في هذه وهذه وفي المسافة الى سم قند وخال وخراسان وله جواز الزيادة على الثلثة كما في البيع <sup>بشرط</sup>  
 لا يخلو من شيء وان روي المستاجر في هذا اليوم او غدا كما اذا قال ان خطه اليوم فله درهم وان غدا نصف  
 درهم فله الجوز مائة من درهم ان عمل اليوم فبيع الشطرا او اعطاهم وله اجر مثله ان عمل غدا فلا يبيع الشطرا  
 خلافا لما فيجب مائة من نصف درهم عندها ولو خالف في اليوم الثالث فاجر الشل عندهم ولا يجوز اجر الشل  
 السهم او نصف درهم وان كان الامر اكثر منه وفي الجاه لا يجوز درهم ولا ينقص عن نصف درهم والامر <sup>بشرط</sup>  
 لان الاجارة فاسدة والسعي في القدر نصف درهم هذا اذا جمع بينهما او امارا فصر على اليوم وضابطا <sup>بشرط</sup>  
 عندهما او اعطاه فلقابل ان يقول جاز الشل او لا اجرة مائة في المحيط ولا يفسر بعبد مستأجر القدر <sup>بشرط</sup>  
 اي لا يخرج الى السوق عملا مستأجر الخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السهل <sup>بشرط</sup>  
 ان يخرج الى القرى والنية البلد والى له لولاية الاستحسان في انواع الخدمة واس السهل ما بعد القطار  
 والى له في القرب وطعامه على صاحبه كما في الظهير وما ذكرنا في مما في بعض النسخ من قوله ولا يفسر بالكسوة  
 بمائة التلاني منه قد تعد صاحبها ايضا **فصل** في نفع الاجارة جوارا يعيب قديم واحداثا  
 بالنفع من المستاجر فلو انهم حايط من الدار واعور الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في فسخ كدب الدار المستأجر  
 بالفتح اي جرح خدها او عينا كما قال ابن الاثير ويدخل فيه الدابة ومن جاز العبد ونقص ما الرمي و  
 الضيعة وفيه شاة الى انفسه بالعيب قبل نفعه ولا يصح كما في الاختيار الى ان لا يشترط في القطار  
 والرضا في نوبة المستاجر ولو بعد قبض كما في العمادى والى ان لا يقرط حضور المال كما في الحضرة وذكر  
 في الصغرى ان شرط الاجماع فلو انتقم المستاجر بالعيب في مدة الاجارة او اقبل العيب كما اذا بنى الدار <sup>بشرط</sup>  
 او لا العيب سقط خياره ولزم بدله وفسخ بخيار الشرط قبل قضاء الايام الثلثة فلو استاجر كما تاسرنا  
 على ان ياتي بثلثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في ثلثها منها لم يجز له ان يبرم من ان ابتداء المد من وقت  
 سقوط الخيار كما في المرو وفيه اشعار بان لا يشترط حضور صاحبه ولا علم خلافا للفرق بين الاول والخيار وقبل  
 الخيار في ذلك كما في الخبرات ونفسه بخيار الروية فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم راعى

بعضها فلهذا في الاجارة والكل وفيه اشعار بان لا يشترط في هذا الفسخ القضاء والرضا وينبغي ان يكون فيه  
 خلاف كذا والشرط بفسخ بالعقد بغير رغبة في اشارة الى انها لا تفسخ بالعقد وقيل تفسخ ولا الاصل  
 عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه يرد به صاحب العدة كما في الاصل لكن الصحيح انه لا تفسخ بغير  
 ارضاء وقيل لا تفسخ بدو في عقد ظاهر فلا تفسخ بالدين كما في التمهيد وهو ارضاء العدة ارضاء بغير رغبة  
 احد المتعاقدين بدنا او ما لا يستحق ذلك الضرر بالعقد ولم يرد به كسكون اي مثل قلع السن الصحيح في  
 زوال موضع فرس استجره لقلعه اي استاجر بغير رغبة بفسخ للزم بغير رغبة القلع ومثل الحبس بالدين في حقوق  
 دين من جنس النفقة وغيره بغير ارضاء او بيان لا يقض ذلك الدين بشيء الا بغير ما اجر المخرج من غير ارضاء  
 المستاجر فانه يفسخ كما ذكرنا في بيع وقيل باع فيفسخ الاجارة كما في فسخ ومثل سفر مستاجر عند الحاجة بطلان  
 بلا تقييد بمصر او لخدمة في مصرف ان المولى يتصرف بشقة السفر والمستاجر يثبت السفر وفيه اشارة الى ان شرط تحقق  
 السفر ان اكره المخرج استفسر القاض عن يسافر معه وقيل ثبت ثبوت السفر وقيل القول فيه للمخرج وقيل  
 للمستاجر فيحمل باله انك غرمت على السفر وبهذا الكرمي والتقدم والى ان سفر لا اجر ليس بعقد والى  
 ان سفر مستاجر والى السكك عند الكل في المحيط ومثل افلاس مستاجر وكان مثالا لغيره فانه عند الافلاس  
 الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه من ان الحق للدين عند الطريق الاولى والى ان ضيق الدكان ليس  
 بعقد لكساد السوق وفيه خلافا في المنيعة ومثل افلاس خياط استاجر عبد الخياط معه فتركه وفيه دلالة  
 على انه يعمل له منفعة فانه التبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عند له لا يتصرف بالابوة والمتراض والى ان لو عمل  
 خبازة فانتفع الناس من تسليم التاج الى كانه عند الحق للدين كافي المحيط ويد استكره الدابة من  
 اي مثل انقلاب ركي مستاجر الدابة من السفر الى الخمر عند العقد ويجعله فلو ان الطريق وفيه من ان بداء قال  
 وهام الدارين القلع والهدم عند البدء بالمد في الاصل وادى مصدره بدلا اي نشا فيه راحة وهو ذو  
 بدوات والا كذا لا استجره بخلاف من قال ان المكارى اي اجر الدابة فانه ليس بعقد لمجوز ان يعتك لمجوز او  
 تملك فلو مضى المكارى كان عند راحة المنيعة ويختلف تركه في اداء مستاجر عبد الخياط معه ليعمل في  
 تركه في العرف فان ذلك الترك ليس بعقد لان الخياط العبد في جانب منه ويعمل في العرف في آخر وفيه شعار  
 فانه اذا استاجر وكان الخياطه فاراد ان يتركها ويستعمل لغيره كان عند راحة المنيعة بخلاف بيع امرائه  
 اذا باع الامر المخرج من الشئ لم يكن البيع عند ان المستاجر لم يتصرف وفيه اشارة الى ان لو باع بانه لم يفسخ  
 وان اعتبر فحق الفسخ لم يعتبر فحق الحبس فلا ينع من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذن فانه في  
 حق الامر والمشتري فلا يفسخ البيع بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط وتفسخ الاجارة فلا يفسخ بموت



احدا للعاقدين اى احدين الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا اجارة وتعقد ساعة  
 فساعة فتوقف على جودتهما وفي اشارة الى ان لو مات احدهما من المستاجرين انفس العقد في حصة  
 الى كافي الكافي وقد يقدر استثناء الفروضيات من الظن انه يقتضى با اذامات الكافي في التطبيق  
 لا ينسخ حتى لا يبلغ ماسا وكذا اذامات المزارع المستاجر الا ان راعته لم تشكل بها اذامات المعقود عليه  
 كذا في معية فانه ينسخ حال كونه قد عقد ما للثمن فان عقد احدا للعاقدين اجارة لغرضه فلا ينسخ بل يقام  
 للعاقدين حقيقة كما لو كمل اجر لا واستاجر وفيه اشعار بان لا ينسخ بموتها اذا كانا وكيلين للماجر والمستاجر  
 كما في فائنه خان والوجه والاب والفقاه وتولى الوقف ولو سقوا عليه ولو قال مالك لعاصب وادعوا  
 اى اخرج من دارى ولا يرفع فاجرهما بكل شهر كذا اى هى عليك كل شهر ما يرفع فلكنت العاصب ولا يرفع وادعوا  
 يحيا الميم لانه ينسخ بالاجارة بطريق التعاملى وفي اضافة الدار اشعار بان ينسخ بانها ملك المفسوس منه  
 فلو وجد وقام المفسوس منه البيت ولو بعد سنة انما لا يقضى بالدار ولا اجر على العاصب ووجه ايقعه  
 عقد مضافة الى الزمان المستقبل الاجارة مثل ان يقول في ذى الحجة اجرتك هذه الدار كذا من هذا الشهر الى  
 سنة لان الاجارة تتعقد ساعة فساعة وفيه اشعار بان لو اراد انفس هذا الاجارة قبل مجئ ذلك الوقت لم يجر  
 فلو عمل الاجر بملك وفيه اشارة فقام بملك بالتجديد والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صحيح البيع عليه  
 الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاز دس شهر كذا فقد اجرتك لم يجر كما قال ابو القاسم الصفا  
 ونهبا لفقير ابو ابراهيم ابو الليث وابو بكر الاسكاف ان جاز المثل في قمم والفرق ان الاضافة تعقد سبعا  
 بخلاف التعليق الا ترى ان لو قال الله عز وجل ان تصدق بدينهم غذا فجاءه حازر ولو قال ان فعلت كذا فعلت  
 ان تصدق بدينهم لم يجر وقامه في الاصول ومعها بالاجماع فتحتها كما اذا قال فاعتكك هذه الاجارة دس الشهر  
 ولو قال اذا جاز دس فاعتكك لم يجر وقال الشيخ حازر الفتوى على الاول كما في قمم وعن صاحب  
 المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العادى والمراعاة والمساقاة كما اذا قال بعتك هذه الارض ولا اجارة  
 للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت والوكالة كما اذا قال ان مع عبدى غذا فانه يصير وكلا لا يصح تصرفه  
 الا بعد الشهر واختلف في الزمان قبل ومع الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العادى والوكالة بان قال كذلت  
 بنفس فلان غدا للمضاربة كما اذا دفع عشرة دهم الى فلان وقال بعتك صايرت عشرة عشرين عمل  
 مضاربة فالنصف فانه لم يصرفها ربا او هديا وادعوا عشرين درهمها والقصد والامارة اى تقضيها كذا  
 قال الوالى لزيد كى قاضيا وميرا في بلد كذا غذا وفيه اشعار بان الحكم للرجوع مضافا وعليه الفتوى كما في  
 الخلاصة ولا يفسد اى جعل وصيا والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافة اى مضافات الى الزمان

التسليم كما ان قال ارضي هذه موقوفة غدا ويصح العارية والملازمة في التجارة مضادين كما في العارية وفي  
 اشعاره انه لو بيع تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يبيع منفعة  
 كل منها غير المباداة مضافا لبيع البيع كما ان قال بهنك عبدى غدا واجارته اى البيع اذا عقد فضولى اذا قلنا  
 اجرت البيع غدا ونقصه اى البيع ولو بيعا جازا فلو قلنا احد العاقلين فسخت البيع بملكه في ستة اشهر لم يبيع  
 الفسخ كما في العارية والنقمة فلم يبيع قسمت غدا هذا لدار على هذا وعلى هذا الشركة والعمدة والصدق في المثل  
 والرجعة والصلح عن مال بخلاف الصلح عن غير المال كدم عبد ولو ايا الذين اى عن الذين كما ان قال ابراهيم  
 غدا على عليك ولا يبيع العفو عن النقص مضافا كما في العارية وفيه اشعار بل بانه مع تعليق كل منها  
 مضافا كما في النهاية وما اخبرنا به من الى رعاية حسن النظم فانه لغة الفصل **كس المعسرة** اورد بعد  
 الاجازة مع اشتغال كل على التملك لا يخطاها من جهة العوض هي اى العارية بالتشديد وقد يخفف منسوق  
 الى العارية في العارية واوثة عامار حوا طلبها عيب عامار كل الجورى وابى الاثر وروى الراغب وغيره  
 بان العارية ياتي والعارية واوثة عامار حوا التمسيم يوقى البسوط وغيره انما من العارية تملك الثمار بلا عيب  
 ورده الطريق وغيره المشتقات استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف النون والصواب ان النسب اليه  
 العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاون والتناوب وان كان كذا لا يخفى النسبة كما ذكره في **المراد**  
 في ربيعة تملك شئ من عين مع بقائها احتراز عن فرض مخدوم وعن البيع والعمدة وروى في المراكبي  
 انها المنة الانتفاع بملك الغير فان المستعير لا يجرها والاجارة جائزة فيما يملك بلا عوض ولا يجر ما لا يملك  
 الناس في الانتفاع والمباح لا يملك ان يبيع غيره كذا في البسوط بلا عوض احتراز عن الاجارة ولا ينقص جهة  
 حق المرو فانها العارية دون المنة لانها لم تكن الا تملك العين وفيه استعاريا في العارية يبيع بالتعاطي ولا  
 يشترط القبول جميعا كما دل عليه قوله ونصح العارية باعرك ارضى جعلها عارية لك لكن في الضرر ان كانها  
 الايجاب والقبول ونظما القبض ومحتك ارضى اعطيتك ما حصل من ارضه فان المنع في الاصل ان يعطى رجل  
 رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضعف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضعف الى ما لا ينتفع به مع  
 بقاء عينه كالدراهم لكان هبة كما في الاصل ومحتك عا وابقى اى اركبتك عليها فان اركابها واخذ منك عبد  
 اى ان تستعمل منك وادرك سكة مصدر بجهة الإقامة او اسم بجهة الاسكان حال الى مسكنه او تميز الى ملك  
 دارك سكة وملكك سكتا هالك وادرك سكة عرى ظرف اى مدة عرى او مصدر من اعرفت كما مر في الهبة سكة  
 تميز وتفسير التخصيص على العارية يجمع المعبر عن العارية المطلقة والمقيدة منه سواء اذ لم ينقل اجازة ولا  
 فلا يرجع كما اذا استعاره فلو جعل فيه زينا فاسترد في الصلح فانه لا يرجع ولا اجر مثله ان موضع يحد فيه زقا

عنوان كتاب

وكذا لاستعارة التبرع ابنه فتقود وصار بحيث لا يأخذ ثدي غيره فانه لا يستبره وعليه امر مثل غارته  
الى ان يعظم كما في المفعول وغيره ولا تضمن العارية بالضم بلا تعدد المستعير ان هلكت العارية ولو لم يمتد لها  
فلو وقع قصاص الحام او كوز الفقاع من يده وانكر له ضمن كما لو ربح منه مستعارة يدين يديه وهو بائع محض  
او مستطاعا وهو في الحضر فيضمن لو ربح منه ثيابا مساقا كما في المجهول وهو عارية ولا يمتثل استعمال  
فان اجرها المستعير فحطيت بالكرامى هلك في يد المستاجر بلا تعدد اى المستعير المعبر بالمثل في المثل  
والقيمة في القيمة ساعه العارية كما في شرح الطحاوى ولا يرجع المستعير فيما ضمنه المعبر على احد اى المستاجر  
لا غير فلا فائدة في النكرة العامة وضمن المعبر المستاجر ويرجع المستاجر على جرحه المستعير ان لو علم المستاجر  
انه المستاجر عارية في يد المعبر فان علم بذلك لم يرجع لعدم العزو وكان الاجرة للمعبر المستعير كونه يمتثل  
به عند الطرفان كما في المفعول وبما اختلف استعمال من العارية كالنوب لللبس والدابة للركوب ولا يمتثل  
كالدار والسكنى والدابة للعلل ان لو بعث المعبر مستعارة اى من يتنفع بتلك العارية وبما لا يمتثل استعمال  
ان عين مستعارة فلا يعارضها اختلف استعمال ان عين وفي الاكتمال اشعار بان المستعير لا يمكن الا بدع من الاشياء  
وهو الصحيح كما في النهاية وكذا اى مثل المستعارة للمعبر بالفتح من جريان الصور الاربع فيعبر المعبر ان لم يعين مستعارة  
وما لا يمتثل استعمال ان عين من استعار دابة مطلقا او استاجرها مطلقا بلا تعيين المثل والركوب والمحال  
والراكب وغيرهما من انواع الانتفاع يحمل كل من المستعير والمستاجر نفس الدابة ويعبر على الدابة اى المثل والركوب  
كل وركب كل غيره وايضا من المثل والركوب والعارية لها فعل المستعير والمستاجر فحين ذلك الفعل يعبر عن  
العقد وقع عليه وضمن كل منهما بغير اى الفعل فلو حمل او ركب لا يعبر ولا يضمن بالهداك ولو اعاد المثل او  
الركوب لا يحمل ولا يركب ولا يضمن هو الصحيح كما في الكافي ففي كل من الصور الاربع اختلاف المشايخ كما في المفعول  
وقيل اشعار بان المستعارة او استاجرها مقيدة بنفسه لا يعبر وهذا في الركوب دون المثل لان الاستعمال يختلف  
فيه كما في الخلق وان اطلق المعبر للانتفاع بالعارية في النوع طرف اطلق والوقت تنفع بهما ما من انواع  
الانتفاع اى وقت شاره وفي بعض النسخ والوقت والنوع فيكون على هذا نشر على غير ترتيب للمعبر وهو صفة  
بل بعدة كثيرة الوقوع في الظن ان الاولى ترتيب النشر في استعمال دابة المثل والركوب اليوم فلا يضمن لو  
هلك عند الاستعمال وقبل وبعد وان قيد المعبر الانتفاع بنوع او قيدا او وقت او مكان ضمن المستعير  
بالخلاف في واحد منها الى ثمة فقط فلا يضمن بالتلف الى مثل او خيرا الا انه لا يمتثل عن شيء من استعماله  
ليركب به فاعلم يركب او يعبر يوما لعل عشرة اقتره من النسخة فحمل شيئا اخف واسهل على الدابة او الى مكان  
كذا وذهب الى ان كان امر ولو اقص منه او كره وذهب واسكن في بيت فذلك في هذه الصور ضمن وعامة

العارية

العادى وكذا مثل تقييد الاعارة بتقييد الاجارة واطلاقها بغيره او وقتها او مكانها فان ضمن المالك  
 الى شرط فقط فهذا من قبيل الاكتفاء على موقوفه تبع بيد المتبرع او الغير والشهر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره  
 من الظن ان الاحسن وكذا الاجارة اطلاقا وتقييد فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العادى  
 يضمن في الاجارة بل لا يرد في كل موضع لا يضمن في العادى لا يضمن في الاجارة مع الامر كما في العادى وغيره ورد  
 اى الدائره المستعارة مبتدأ خبر تسليم الاصطبل اى كان معد للدائره ما لكها تسليم فلا يضمن بالهلاك  
 بعد لانه اى باهو المتعارفين رد العادى الى دار المالك كما في الهداية وفيه استعارة بان الاصطبل لو كان خارج  
 الدائره يضمن به لان الظن انها تكون بلا حفظ كما اشر اليه في النهاية والكلام مثير لانه لو ردها الى المنزل لم يضمن  
 كما لو ردها ولم يحفظ صاحبها ولا خادمه فربطها في داره على سلعها كما في المحيط وغيره ورد ما مع من غيبا  
 المستعير كونه او عبده او اجاره فهو محارر سائنه اى اجاره سائنه جزى بسال فادان او مشاهره جزى  
 به فادان لا يئامه لانه ليس في عياله كما في الهداية ومع اجير بها اى مع من غيبا المعبر كاحيه او لانه  
 او عبده او عبدين عبادا يقوم عبادته اى يتعاملها ولا يقوم عليها تسليم الى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد  
 لانه الواجب عليه وما ضمان العين فلا يجب رد فلو هلك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال الشيخ  
 القياس ان يضمن وتسلم في المحيط وفيه اشارة الى انه لو استعارة عبدا فرده الى دار المالك او مع من غيبا لم يبرأ  
 من الضمان والى انه لو رد الدائره والعبد الى اجير يضمن وقيل لو ردها الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم وان  
 الاول كما في الهداية وغيره كذا استعارة غير نفيس كثيرا فقيمة كالتقير والقصعة والكوز ونحوها الى دار المالك فانه  
 تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهه فانه ليس بتسليم الا بالرد الى المير كما في الهداية بخلاف رد الوديعة والغصب  
 الى دار مالكها فانه ليس بتسليم فضمن بالهلاك اذا رد الى المالك ولو وضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان  
 الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العادى وعارية التقدير اى الدائم والدينار والمكيل والموزون  
 والمعدود المتقارب كالفلوس النافقة قرص فانه اعطى او اخذ كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الاستقاء  
 ولم يستهلك بان استعاره في دراهم للتسوية الميزان يبيع الدكان كان عارية لا قرصا فلو هلك لم يضر  
 كما في الكروالى وغيره وصح اعارة الارض للبناء والغرس بالكس والغنم والى المعبر في العاريتين ان يبيع  
 عنها لانها غير لازمة وان يملك للمستعير قلعهما اى البناء والغرس في الحال ضمن العير المستعير وانفق اى  
 انفق عنها بالقلع اى سبب قلعهما ان وقتها اى عين وقتا للعارية لانه عاريج ورجع قبل اى قبل انتهاء  
 الوقت فلو كان قيمة البناء والغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي احوال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحكم  
 ان لانه ان يضمن العير قيمتها فاقين في الحال ويكونان لو ان يرفعها الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فيكون



الحيا للمعير كما في الهبة وغيره وفيه رد إلى أن الأصل في العارية المطلقة وعنان على القيمة وإلى أن الأصل  
 في الموقنة بعد انقضاء الوقت فيقطع المعير البناء والغرس لأن بضرا القلع في ضمن قيمتها متعلق  
 لا فابين كما في المحيط وكرو كراهة تنوير الرجوع عنها قبل أي انقضاء الوقت لا خلف الوعد الذي هو علة  
 للمنافقين وسحب الوفاء بالوعد كما في النجدة ولو أعار لأرض للزراعة فيها لا يأخذ من السعير تحسنا  
 لأن التنوير بالموت حرام حتى يحصل الزرع من حصده أي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسر أي قطع الزرع وقا  
 في الرضه وجاز أن يكون من حصده الزرع يحصده بالضم والكسر أي جره كما في الغرب وغيره وقت العارية أو لا  
 يوقت كما في الأصل وذكر الحاكم أن المعير لو أراد أخذ الأرض قبل أن تنحصر المستعير بقطع الزرع وإن يترك  
 بأجر المثل إلى الحصاد وكان أبو الليث الحافظ يقول لما يجب لأجره إذا أجزأ المعير أو القاض وفيه إشعار بأنه  
 ليس المستعير أن يكلف المعير قيمة الزرع وإن أراد المعير أن يعطي المستعير بذره ونفقة والذرع له فإن  
 دفعه المستعير وطلع الزرع يجوز فلا فلا الكل في المحيط وأجود المستعار في العارية تين وأجرة والمستعير  
 والغصوب والمهرق والوديعة والمبيع سيقا فاسلا بعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالبيع وبغير  
 الروية والشرط يجب على المستعير العجز والغاصب والراهن والودع والكسر والقاض والبايع والمشتري كما في  
 العارفين وغيره وعلم هذا ترتيب للرفع الاستعار في الكل باختتام إذا جره أنما يجب بعد قطع الحرام كتاب الوديعة  
 عقب بالعارية مع اشراك الكل في الأمانة كما في الأمانة فاعية فاعية معاملة بقاء النفل إلى الأمانة من روعه  
 أي ترك وكلاما مستعمل في القرآن والحديث كما قال ابن الأثير فلا ينبغي أن يحكم بشدة وفيه ما في العربية  
 أو دعت فلا ما لا يستوعبها إذا لم تكن عليه فاما مودع واستودع بالكسر وزيد كاللأشياء  
 واستودع بالفتح وشرعا أمانة تركت للحفظ فيه وفي تسامح والمعه ترك أمانة فاعية لمحضها فخرج العارية  
 لأنها لا تسامح في الأمانة مصدر آمن بالضم أي صلا مائة ثم سمى بهما لوسن عليه في أم من الوديعة لا شرط قصد  
 الحفظ فيه بخلاف الأمانة كما إذا وقع الرجوع فوجب أحدهما لحدود به من النمان بالوفاق فيها بخلاف الوديعة  
 إلا إذا أكرها كما في شرح الهداية وغيرها لكن الأمانة عين والوديعة مفعول فيكونان تشابهاً بين كلاً منهما وفيه اختلاف  
 بأشياء عقد استحقاق فيلزم الإيجاب والقبول لولدانه ولذا لو قال لصاحب الحمام ابن أضع شيئا فقال هناك فوضع  
 فيه ثم خرج عنه لم يضر ضمن كما لو وضع ثوبه عند أحد ولم يقبل شيئا أما لو قال له أقبض لي بعض بالهلاك لأن  
 الدلالة لا تعلل الضم كافي المحيط وغيره ثم شرع في الحكم فعلا وضمانها أي حكم ضمان الوديعة كالعارية أي  
 حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالرقبة ويستثنى منه إعاره الوديعة فانهما حجة  
 للضمان بخلاف العارية كما في الخزانة وله أي المودع حفظها بنفسه في داره ومنزله وجانوته ولو أعاره أو عارده

الضمان

في الاختيار وبعض عياله بالكره جمع عيال بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما  
 في المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد عيال في القاموس وفيه اشعار بان النسخة هي النسخة  
 المسألة مع وليس كذلك فان العرق في هذا الباب المسألة الا في حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت  
 في هذه اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الى الزوج وهو يسكن معها كما في  
 المحيط وغيره لكن في شرح الطحاوي ان من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والامير ولاضافة للعبد الذي  
 عيال غير متهمة ولا يضمن بالدفع كما في دفعه ويدخل فيه عيال العيال فلا يضمن لو دفع عياله الى عياله كما في  
 العاردي وان نهي المودع عن حفظ عياله والا حسن قوله لما سيجي تفصيله وله السفر كما وان كان له مائة وفيه  
 ومن الامة لا فرق بين السفر الطويل والصغير وهذا عنده وقال المحمدي لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف لا يسافر  
 سفر طويل كما في النفقة عند عدم الذي عنه وان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال بالحفظ في هذا السفر ولا  
 يخرج منه فان كان سفره بدنه ضمن وان لا بدنه وكان في الممر من عياله فذلك لا والام يضمن كما في  
 المحيط وعدم الخوف بان كان الطريق آسنا بلا مائة فادان له مائة فان كان سفره بدنه ولم يكن في الممر  
 من عياله لم يضمن عنده واما اذا كان سفره بدنه فلا ضمان عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند  
 ابي يوسف ان قربت ولا يضمن مطلقا وفيه اشعار بان لو كان الطريق مخوف لا يسافر فيها ضمن بالاجماع كما  
 في المحيط ولو حفظ بغيرهم اى غير نفسه وعياله بان استأجر اجنبيا لحفظها وج يكون حافظا لمردها كما  
 في الكرواني ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع الى عيال صاحب ضمن كما ذكره القدرى لكن  
 في الجامة لم يضمن كما في العاردي الا اذا خاف الحرق اى حرقا يحيط بجميع عياله بالتحريك وقد يسكن اذا كان  
 في الصباح او العرق اى عرق سفينة الودعة بالتحريك مصلح السكون عيان يكون اسمها من الاغراق  
 فوضعا عند جاره فان لم يضمن استحسانا وفيه رفر الى ان ان كان يذبح الى مائة عيال يذبح الى اجنبى ضمن كما  
 في الكرواني والى ان ان ارتفع الحريق ولم يستردها منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العاردي او ذلك اخر  
 فان لم يضمن لانه طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس ولا يصدق فيه الا بالبيعة كما  
 في الكرواني فان حبسها الى اسكها المودع بعد طلب ردها ولو حكما كالوكيل عيال في الغارات فادرك على التسليم  
 اى تسليم الودعة وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم اقدر ان احفر هذه الساعة فتركها فملك لم يضمن  
 لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها فقال احببها غدا فلما كان من الغد قال ملك لم يضمن  
 ان هلك قبل قوله احببها والى انه لو قال لا السر من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل تلك العلامة  
 ولم يذفعها اليه حتى هلك لم يضمن والى انه لو طلب في ايام اثنتي عشرة لم اقدر عليه هذه الساعة بعد ما اؤتمنت

Wt.

الاضمار واحد المودعين بالفتح وقعها اي الوديعة كلها الى المودع الاخر فيمما لا يقسم كعبد او ثوب واحد او  
 غيرها مما يعيب بالتقسيم وفي مبسوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان وله دفع نصفها عنده ووقع كل عند  
 فيها يقسم كل لكل والثياب وغيرها مما لا يعيب بالتقسيم وضمن دافع الكل نصف القيمة فيما يقسم عند  
 ولا يقسم شيئا عندها وذكر شيخ الاسلام انه اذا وضيا ان يكون المال عند احدهما ان يحضر صاحب المال اجاز  
 له ان يرد خلافا له يقسم شيئا بالجماع قابض على الكل وفي كلامه اشارة الى انها اذا وضيا ما يقسم عند كل جعله  
 فقد ضمننا وكذا الحكم في المستبضعين والوصيين والمعلنين في الوهن والوكيلين بالتبضع والمرتبةين كقوله  
 في الخبز ولا اعتبار بالدين عن الدفع الى من لا بد من بعض عماله من حفظه فلو قال لا تدفعها الى امرئك او ابنك  
 او عبدة او غير ذلك والمودع لم يجد بد من الدفع اليه بان لو كان له عيال سواء لم يقض فان وجد بلا منة فهو  
 ضامن كما في المحيط ولا يفي عن الحفظ في بيت معين من دار فلو وضعها فيه وضاعت لم يقض استحقاقا  
 وانما خص المني بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار الىه السابق كما ذكرنا الا ان يكون له في هذه البيت  
 خلل ظاهر فانه يغير ويقض بالخلاف وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت اخر حزين المني عنه ضمن ولو لم ينج  
 المودع الوديعة الى من ليس في عياله بغيره ولا ضرورة كالحرق فهلك في عياله المودع الثاني بعد ان يفارق الاول  
 ضمن المودع الاول بخلافه واما المودع الثالث فلا يقض عنده خلافا لما كان الثاني امين عنده لا عمل  
 كما في الغرر فلو ضمن الثاني رجوع على الاول لم يعلم الاول برجوع على ما اشار اليه الطحاوي كما في  
 الزاوي ولو اودع الغاصب الموصوب المودع ثم هلك في يده ضمن ايا شاء من الغاصب والمودع وما  
 يرجع على الغاصب اذ لم يعلم انه غصب كما في العارضي ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم  
 الغصب والضمان يدل على النزاع مما تقدم في الجملة فيصالح ان يكون من قبيل حسن الختم كما في الغصب  
 اخرج عن الوديعة مع مناسبة التعلل لان الحيانة مؤخره عن الامانة وهو لغة اخذ مال او غيره من الغير فله  
 تقبل غضب يغضب بالكره الزوجه الزوج عليه ومنه غضبا وكثيرا ما يسمى به المصوب وشبهة اخذ مال احتراز  
 عن اخذ الدم والحرم والبيعة وكفن تراب وقطرم مله ومنفعة فلو منع صاحب الاشياء عن نفعها فهلك لم  
 يقض كما في النهاية متقوم اي مباح الانتفاع شرعا احتراز عن الخنزير والحرم والمعازف عندهما احتراز اي  
 حرام اخذ بلا سبب شرعي احتراز عن مال الحرفي في دراهم عدنا اي اخذنا ظاهر الاخفئة احتراز عن السرقة  
 فلو قيد بغيره من ذلك عن العدة بلا اذن مالكه احتراز عن الوهن والعارية بزييل ذلك لاخذ صفة له  
 وفي اي تصرف المالك من ملكه واحتراز عن المقتار كما ياتي في اصل انالة اليد المحقة بثبات اليد المطلقة  
 لهذا لو كان في يد انسان ديرة فغصب عليها يد غيره وقعت في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف



ثم يستأنف غضب الرضخ وان وجد اثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد المبرور  
 مال آخر كان احسن وذكره الزاهد انه عاين بين هو موجب الضمان في شرط ازالة اليد وما هو موجب  
 للرد في شرط اثبات اليد فلا غضب موجب الضمان في العقار لعدم ازالة اليد لانه في عمله بلا نقل والتصرف في  
 المالك بالتبعية منه فهو غضب موجب للرد وجب اثبات اليد وهذا عند الشك في اتمامه وما عند العمل في العقار  
 والصحيح الذي في الزحف والثابت في الوقف كما في العاردي وغيره حتى لو ملك العقار كان غلب عليه المالك  
 المقطوع شجرة او ذهب به السيل في ذلك اى الفاصلة يضمن عندهما ويضمن عنده وانما الرضخ يبيس الزرع  
 والشجر في غضب الارض والكروم لا يملكه من نقله من محلهما او محلهما في حكم العقار كما في العاردي وما نقص من السكن  
 والزرعة والحديقة ونحوها يضمن اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالنماء والقيمة على الخلاف كما في  
 ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالثقلان وان لم يكن القيمة وقيل يوم بالكس وان كان له قيمة فقد ضمن  
 وان لم يقص كما في ضم لكن في الشك في ملك العقار ونقصانه يضمن عند الجحيفة خلافا لما ويرى  
 النقصان بان يضمنكم يستاجر هذه الارض قبل النقصان ويكم تستاجر بعد فالتفاوت قيمة ما نقص كما في  
 النقصان واستحقاق العبد ولو شتر كما غضب حقه لو ملكه ضمن القيمة او نصيب لصاحب العبد اذا كان اليد  
 وعن ابن دوسم من محلهما استعمال عديم مثل ليس بغضب وفيه شعاريان ركوب الدابة التفتش وحملها  
 غضب في ضمن نصيب صاحبها ولو لم يكن في ذلك مكانا لم يضمن لان الغضب لم يفتش يدون <sup>المنقل</sup>  
 كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستعمال كذلك لا غضب جلوسه على الجالس على البساط او في الدار لعدم ازالة  
 وحكم اى الغضب الا ان اى استحقاق الدار لمن علم ان الماخوذ مال الغير فلو قل او جعل فلا اثم لكنه يوجب الضمان  
 لانه يتعلق بالارادة وينبغي ان يعلم ان الغضب من الكافر اشد للثبوت عاقب بالارادة لا يوضع عنه وبالكره الدائم  
 ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشدهن خصوصتها لاني كذا في المفردات وفي العين الغصن  
 في مكان غضبها التفاوت القيمة تعاوت لما كان حال كونهما قائمة موجودة في جلد الغاصب سواء كانت مثلية او  
 قيمة لكونها القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب في الغصب من ان يفتقر او يبيع او يخذل بالقيمة  
 يوم الخصومة كما في العاردي وفي التقديم اشعار بان رد العين اثم فانه الموجب لاصلاحه على ما قاله كذا  
 الهداية وفيه اشعار بان الضعف فان الجور فيه هو الى ان الموجب لاصلاحه هو القيمة كما في من الهداية  
 الكافي وحكم الغرم اى ضمان العين فماله هالكه بفعله او بفعل غيره او باقاة سميته ووجه التثلي اى ما  
 يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل نحو التراب والصابون والكحيل  
 فانه قيمى التثلي اى مثل الهالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغضب مثلا امام الرخمة

نقطة تركية ايام

كأن الحيط فان كان القيمة فيه أكثر فالمغصوب منه الحيوات الثلاثة وان كانت قل فللغاصب الحيوات الأ  
 ان ينظر كافي العادى كالكيل المتقارب ولم يوزن المتقارب والعادى للمتقارب والذي على المتقارب  
 أى لا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلق بل منها مثلاً لا ترى ان السوق والناظر للبر  
 بتقديم الزاى بالفارسية حلواى مؤلف قيمتان وان كل واحد كيكيا والثاني فزيها عما قاله  
 الاسلام وذهب الى سيجالى الى ان المشا الكيل والعادى للمتقارب وكل مؤنث مصنوع يضم البعض  
 فان انقطع المشا بحيث لم يوجد في الاسواق كافي الكروان وغيره ولم يجد اصلاً كما في شرح الطواى  
 فقيمة عند ايجبة يوم مختصمان أى يقض بينهما وهو الامح كافي الزاى وهو الصحيح كافي القيمة وعند  
 يوم الغصب وهو اعدل الاقل كما قال المص وهو المختار على ما قال صاحب الهداية وعند محمد يوم الانقطاع  
 وعليه الفتوى كافي حيرة الطواى وبه الفقه كبر من المشا كافي في الكفاية ويجب في غير المشا أى ما يتفاوت  
 احاده في المال من القيمة فتمت فهو الغصب بالاجماع كافي المغفرت وهذا اذا كانت هالكة وكذا اذا  
 استهلك عنه ولما عندهما حقيقة يوم الاستهلاك كافي الاختلاف كالعادى والذي على التفاوت والجور  
 وكل موزون غير ذلك المصنوع مما لم يوزن نصف صاع وما اختلط من موزونين او كيلين كالبر  
 الشعير الخنطابن وتامة في العادى فان ادعى الغاصب لهلاك أى هلاك المغصوب حسن ذلك  
 الغاصب فانه مقر بالغصب فاذا انكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه من الزاى  
 لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل بالشرط حتى يعلم مضمون بعض ما ذكره الى ان يلقاها انه  
 أى المغصوب ليقع عليه ذلك كظاهر حتى يقض بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواى انه يقض  
 بهما كافي الحيط ثم أى بعد انكسوم والعم بالهلاك يقض عليه بالبدل مثلياً او قيمياً وفيه من الزاى  
 وجب الاصل والعيان والقول فيه أى مقدار البدل للغاصب مع بينة لانه التكرار لم يقيم المالك حجة الزاى  
 لانه اذا ما اقام اقامت مجتهداً وجبت تلك الزيادة ولم يجز قول الغاصب وفيه اشعار بان لم يرق واقام  
 الغاصب حجة القلة لم تقبل وهو الصحيح كافي النهاية فان ظهر مغصوب ادعى هلاكه وقيمه أكثر اى حال  
 كون قيمة أكثر مما ضمن به ولو قل كذا في ذلك دهم كافي الزاى والحال انه قد ضمن الغاصب بقوله  
 اى الغاصب مع بينة اخذ اى المغصوب لظن المالك وقد بدله لانه لم يتم رضاه او امضه الضمان اى اجاز  
 ضمانه بل رغب بالبدل وترك التعص في يد الغاصب وفيه اشعار بان لو كان القيمة دون او مثله لم يكن له  
 خيار لانه لو رد له ملكه لكان في ظم الرواية الخيار وهو الامح كافي الهداية فالأولى ترك قوله وقيمه أكثر  
 وان ظهر وقيمه أكثر او مثله او دونه وقد ضمن الغاصب لا بقوله اى الغاصب بل بكوله او يقول المالك او

بيينة فهو اى المصوب الغاصب لرضا المالك وان اجر الغاصب المصوب او الامين الامانة كالعامة  
 والوديعة اودع الغاصب الامين بالتصرف كالبيع فيها اى المصوب والامانة تصدق الغاصب والامان  
 وجوب بالاجرة والرجع عندها خلافا لابي يوسف وفيه اشتراك الى ان كلا من الاجرة والرجع صار ملكا لها  
 خيشا ولما لم يثبت السبب وهو التصرف في ملك الغير وكل حال عندنا ان المصوب انما يملك ما اداء الضمان  
 والامانة لا يصفون في حاجتها الا اذا كانا فقيرين فالله سبحانه لا يتعرف تصدقا بثلثه والى ان لو ادعى الى المالك  
 حل التناول فن قال الخبث كما في الهداية والى انما لا يبرهان حلالين بتكرار العقوبة وتداول اليدى و  
 الاستسنة كمالى الكرماني ان يكون المصوب الامانة درام او دنانير ليرش اى لم يضمن اليها وقت العقد  
 بان اشار الى غيرها او اطلق الثمن ونقد هما او اشار اليهما ونقد غيرهما فان لا يتصدق به فان حلال وفيما اشار  
 الى ان لو اشار اليها ونقد هما تصدق لانه لو تعين بالاشارة الا ان حتم التقدير وقت الخبث هذا كله  
 عند الكرخى وعليه الفتوى دفعا للرجع في هذا الضمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا ان لا  
 بكل حال وهو المختار لا يطلق البسوط والمبايعين والى ان لو تزوج باحد هما امراة واشترى اثنى اثنى  
 او طعما ما حل الانتفاع ولم تصدق بشيء في قوم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهما مخاف للدرام او  
 الدنانير كما اشار اليه في الهداية وغيره ثم شرع فيما يوجب للملك فقال وان غصب شيئا وغير الغاصب اياه  
 بالتصرف فيلحقه من حيث غصبه فصار لمحقها عنده فانه اخذ بلا ضمان في الاسم احتراسا عن كاذب فكنت  
 عليه او قلن نقول ان الامين فيصير مضمنا او غير مضمنا فانه لا ينقطع به حق المالك وقيل ينقطع كما في المحيط وعلم  
 منافع اى اكثر مقاصد احتراسا عن درام فسيكها بلا ضمان وان زال الاسم لكن ينبغي اعظم منافع ذلك الا  
 ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم المنافع كما ظن ضمنه اى الغاصب  
 المصوب ولكنه يتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر والله ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين  
 ان سبب للملك الغصب عند اداء الضمان كما في البسوط فلما لم يملك عن اخذ القيمة والاداء الضمان  
 لم يكن لذلك كما في النهاية لكن حكم من الامام مفتي الشافعي ان العصب عند المحققين من مشايخنا على  
 قضية بل عليه صحابنا ان لا يملك الا عند تراض الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به واداء المالك الى المالك  
 وغيره بل اصل الانتفاع به لانه ملك خبيث قبل اداء بدله مثليا او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمن العالم لوالده  
 كما في الهداية وغيره وفيما اشار الى ان لا يخلص عن بدله بعد اداء البدل للواء نوبة والى ان لا يجرى بعده بلا حكمة  
 لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره كمن شاة او ابل او بقر مفقود ثم مع سلطانها وقاربها بطلانها فانه غير ما فلا يرد  
 الاسم بالسلخ وكذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتأريب لا ينقطع وقيل ينقطع اذا كان لا وارث

عند

مفتي شيخنا

بغير كرماني

قيمة كافي الزاهد وفيه اشعار بان لو طبع الخنطة او اللحم المصنوب صار ملكا بلا حق وهذا عندهما  
واما عنده فيحل وكذا لو وضع طعاما مصنوبا فابتلع وشرب الطيب عنده وجوب البدل عندهما  
اداره وعليه الفتوى كافي الخاصة وغيره مثل جعل صفا وحديد او ساجه مصنوب اناء مثل كؤوا  
فلما اوسكتنا او بافانه ختمه وملك بللحل بجلا وجعل الجوز الفضة والذهب اناء او زهره او  
دينا فان الاسم باق فمات عنه المالك بلا شيء عليه اولى وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بان لو وقع زهر  
الى اقل من نقد فخرهما كضمن الا اذا لم يفرع ما قالوا كما في قم وفيه اشعار بان لم يضمن عند بعضهم  
على ان يفرق الا في الاولى لا يثبت ولو خرق ثوبا مصنوبا بالشد يد او الخفيف كافي المصبرات ولا في الاولى  
لانه يثبت الى الحق الفاحش والمتأخرين في تفسير اختلاف الصحيح ما اشار اليه بقوله وفوق بذلك  
القولين بعض عينه وفي بعضها وبعض نفعه وفي بعضه بالواو وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الزكاة  
وفي بعضه الواو كافي النفع وغيره فان الاول هو الصحيح كافي الكرماني والهداية وفيها من الظن ان الحكم  
بالحرر ونسب الكلام بالانفصال فخرق فوات به بعض العاين دون بعض النفع طرحة او الثوب المالك  
عليه الخرق واخذ منه قيمة سالما او اخذ اى الثوب المخرق وضمن المالك خرقه نقصانه وفي الخرق  
السبيل هذا الفاحش فوت الجوده لا فوت بعض العاين وبعض النفع كما اثير اليه المحيط وحكمه ضمن ما  
نقص لانه تقيمين وجوب قبل الفاحش ما نقص بيع القيمة واليسر دونه وقبل نصف القيمة ودونه قبل  
ما لا يصلح بعده الثوب ما وصلح له وقبل يرجع فيها الى اهل الصناعة فاعدا فاحتا فاحتا  
ويسر فيسر وقبل ان طويلا فاحتا وعرضا فيسر ولا ولاصح وانما ذكر هذه المسئلة هنا لانه غضب  
حقيقه او حكما او بينه عليه بعض ما يلبس قطع الثوب المصنوب فاحتا ويسر الكل في المحيط والاصل ان  
ما يوجب نقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاولى تراجع السعر وفوت جزء من العاين وفوت نصف  
مغروب كغوت السمع واليد في العبد وفوت مغرم مغروب كنسيان حرفة في العبد في هذا الغاصب كافي  
الزاهد ومن بنى بناء في ارض غريم غصبا او غرس شجرة كذلك امر الغاصب بالقطع اى قطع البناء او  
الشجر والرواى في ارض فاعنت الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يوجب  
ح ويضمن القيمة وهذا اوفق لمسائل الباب كافي النهاية وفيه لغة بعض المتأخرين كصحة الاسلام وانه حسن  
ولكن نحن نلحق بجواب كتاب الباعا لاشيا كما في الرواى وما لا بد من معرفته ان القلع ايجل العالم  
يقض عليه بالقيمة ولا قيل انه يجل وقيل لا يجل لانه يضيع المال بلا فائدة كافي الزاهد والمالك ان يضمن  
الغاصب قيمة بناء او شجر امر بقلعه اى قائم في الارض لا قيمة مغلوها اذ المقلوع قيمة اكثر من القائم



فان المنة والاجرة صرفت في الخلع المتعلق وكون القايمة كما في النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض  
 بلابنا ما يغرس ويقوم مع احدهما حتى القطع فيضمن الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدون عشرة  
 دراهم ومعه حتى القلع خمسة عشر يقمن المالك خمسة للغاصب ويسلم الارض مع المالك ان نقصت  
 الارض به اي القلع وروى هشام عن محمد بن ابي ان نقصت باخذ الارض وضمن النقصان وليس ان  
 ياخذ لا يجازر ويضمن قيمته للغاصب وبما ذلك اذا فسد الارض بقلعها كما في المحيط وغيره وان حصل النقص  
 او ضرت الغاصب للثوب ابيض ضمنه اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب ما كان ابيض وسلم الارض للغاصب  
 او اخذ اي الثوب وغيره ما زاد البصع فيه لان البصع ما لم يتقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله  
 ويبيع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط وان سود ذلك الثوب ضمنه اي ضمن المالك  
 قيمة ابيض او اخضر ولا شيء عليه للغاصب وقال ابن السكيت في الخبر فيضمن او يغيره وقيل ان  
 كان الثوب ما زاد قيمته بالسود فالجواب ما قاله ان انقص فما قاله وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب  
 على عادة بقرامية وهما على طريق العباسية حتى ان هارون الرشيد سأل ابا يوسف في لون ثوب ليس  
 فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تع فاستحسنه هارون وتبعه من بعده كما في الكفاية وغيره من كتاب  
 الغاصب لعبد الغصوب او اعقوب ثم ضمن ان يبيع اي يبيع الغاصب العتق لان الملك الناقص يكتفي بالعتق  
 البيع العتق وفيه شارة الى ان ضمن قيمته بيع الغصوب ويوم البيع سوا عتق العتق وهو لم يتخذ الا اذا  
 قيمته يوم الغصوب والى انه لو باعه المشتري بضافه ضمن المالك الغاصب لم يتخذ لبيع الثاني وسئل قيل  
 يتخذ ايض لا نه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمدى ونزول الغصب ونافه متصل كالسهم والمال او  
 منفصلة كالولد والملايين والدين لا تضمن ان هلك اذا لم يزلها الغاصب عن يده المالك والاحسن قوله ان  
 اعتماد على الاستئمان لا بالتعدي بان اهلك فنج او اهل او باع وسلم او التمس اي يمنع الغاصب يا هاهن  
 المالك بعد الطلب طلبة منه وعمر المسلم لا يضمن مسلم او روى ان اهلكها بالشراب او القمار الملع او الخمر او يجرم  
 فيصير خلا فلو اهلك خمر في ضمن وقام في النهاية وفيه اشعار بان ثم به وهذا اذا اتخذها للتخيل فلو اتخذها للثوب  
 او البيع لم ياتم كما في الجواهر وخبره كذلك فلو اهلك مسلم او روى خبره روى ضمن ومنافع الغصبة للضمن  
 اي اهلكها لحد وثق في ذلك فلو غصب عبد حيا او دابة واستعملها ما لم يرد على المالك لا يضمن وفيه اشعار  
 بان لو غصب منافعه دون اهلها لا يضمن والطريق الاول في المالك غصبه لك العبد او ما يملك استعماله  
 كما في الكفاية ويستثنى من منافع غصب لو قف فانها تضمن وفيه الفتوى كما في العمدى وروى من ظن  
 الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعترضوا فعليا بما في الرأية انه لو سكن دارا معدة للاستعمال

وجبا في النمل وعليه الفتوى بخلاف غصبا لسكر فيختص في من ماء الرطب اذا اشتد والقصاص  
 مفعول من التخصيف ما ذهب بصفة الطبع من ماء العنب فانه يضمن قيمتها ان اهلكها وقال لم يضمن قيمته  
 اشعاره لم يضمن ان هلك الباذق ما ذهب قليلا بالطبع منه وعن ايحيى في رواية ان كافي الهداية  
 والعرف في معرف مسلم اوفى بالكسر وسكون العين المهملة ورفع الزايم والغاء فاع من الطنابيه وتخذ  
 اهل اليمن كافي العرب في الظن انه اللهو كما لم يار وغيره والاحسن ان العرف يفتح العين والسكون واحد  
 المعارف الاله اللهو كما له بط والطنبور والصنيج والعود والزمار والطبل والدف ونحوها فيجب عنده  
 قيمته لا الهوى قيمة العرف من حيث انه خشب مخوف منتفع به في الجملة لا من حيث انه الله انتهى وقال كافي  
 وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر الامام والا فلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف للثما  
 فيما للعريس فيضمن بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف الذرد والسطح ويغنى بقوله اكثر  
 فساد الزمان كما في الحقائق والمحيط وغيرها في الهداية انه لو يضمن في قوام كسر ذاف المحر وخوابيه وعنده  
 المعنى وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اطلاق المعارف ومن حل قيد عييد ولو عاقل لا  
 اورباط سفينة فغرقت او فتح قفص طائر او بابا صطبل دابة فذهبت لا يضمن عندهما خلافا للمجوز وعنده  
 لوطا وذهبت على الغور ضمن والا فلا وقال السرخسي لو كان العبد عاقل لا يضمن بالاتفاق وفي الكشف  
 امر عبد بلا باق ضمن ومن سعى ونم الى سلطان ولو غيب جازي يضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في  
 الجواهر والسعاية يقتصر بالقيمة كما في المفردات يفرق فلو كان يوزيه ولم يكن دفعه الا بذلك لو ضمن اكثر  
 اذا اشتكى الى سلطان فاخذ منه ما لا كذلك وكذا اذا كان يفسق ولا يشتر بالامر بالمعروف كما في المحيط او قال  
 ولو صادق مع حاكم اى جليل صاحب الظلم يعجز الناس جزا لا بحاله فلو كان قد لا يعجز جزا فالتم يضمن كما في المحيط  
 انه اى فلا ناوجدا وجميع ما لا فريضة السلطان او الحاكم لا يضمن منه هما ويضمن عند محمد لا يعجز عن ضبط فيه  
 وهو الدار كما في القاعدى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغيرها فلو مات الساعي اخل للظلم  
 قد الجحار من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامى اهل بلد بامر  
 سلطان ورفع الرعول فاخذوا منهم درهم فامظلة على كل من الثلاثة في الدنيا والاخرة وفي ذكر الشبهة في الامور  
 انسابا باخذ ما لا غير في الضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل في  
 الجواهر وقد تكرر ما في الختم على الضمان فهو كما في كتاب الرهن او بعد الغصب لان فيه استيفاء في  
 على خلاف الرهن هو اسم موضع وثيقة للدين كما في المفردات ومصدر هذه الشيء وقد قالوا وهذا جعله  
 ههنا والرهن سداى اخذ كما في القاموس فالرهن المالك والمتره اخذ الرهن كثر الكتب انه لغة الجبس

وشرعا جسد مال متقوم حيوانا كان او جمادا او عقارا مذكرا او مؤنثا او مذكرا او مؤنثا  
 الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعاد من الرهن او غيره باذنه او غصب منه الرهن لم يسطر الى  
 انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما في الكرماني فيشكل ما بعده الا ان يعم ويتأكد ان يكون الحبس على وجه  
 الشرع فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهن كما في الكرماني فليس عليه ذكر الاذن كما ظن ويدخل فيه رهن  
 ذي خمر عند ذبح بحق اي بسبب حق مالي ولو جحد ولا حجة فيه عن القصاص والحد واليمين يمكن اخذ منه  
 اي استيفاء هذا الحق من ذلك المال واجبة بين غنوا فليس له الجحد عن نحو الامانة والدبر والولد والمالك  
 لكنه لا يتناول ما كان اقل من الدين كالدين اي مثل ما وجب في الذمة ولو حكما من نحو بدل اللحاف  
 والكتابة والجنابة وفي الكافي شارة الى ان جازيا لعين المضمونة اما بنفسها مما يجب لمثل والقيمة <sup>المقصود</sup>  
 والمقبوض على اليوم الشراء والمقبوض بحكم البيع الفاسد ويدل الظاهر في يد الما واطل في يده او غيرها  
 كالبيع قبل القبض فانه مضمون بالشئ كما في الكرماني وسيل في من الظن ان المناسب ترك الكاف وان كان  
 كلاس في الشرع ما يلا اليد ثم المناسب ترك الحكم او التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء وشعده الرهن  
 بالاجاب كهنك بمالك على من الدين اخذ هذا الشئ وهما به وقول كارهة سواء صدر من مسلم او كافرا  
 عبدا وحرّا واصيل او كليل فالقبول يكون بالاجاب واليه مال اكثر المشايخ فانه كما يبيع ولذا لم يثبت من حلفانه  
 للرهن بدو القبول ذهب بعضهم الى ان شرط صيرورة الاجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا بد من الاجاب <sup>للتبرع</sup>  
 ويثبت من حلف به بقبول كما في الكرماني ومن الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا والقول فيه ان كان على  
 هذا الخلاف كما مر ويترجم الرهن ان سلم المرءون فالقبض شرط للزوم فلو لم يرض ان يرجع اليه قبله واليه مال  
 شئع الاسلام وفي الاصل ان شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه شعار بيان التحلية يكفي كما صرح به في المحرر  
 اذا تصادق على القبض فكيف حال كون الرهن محولا اسم مفعول من الحوز الجمع اي مجموعا غير متفرق كالشجر كما  
 في الزايد او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا لا يحل اقتضيه كما في الاختيار او مقسوما فانه لا يبيع مشاعا  
 كما في الكرماني فغيره غير مشغول بحق الغير كالارض والفحل المشغول بالزرع والقرممة غير مشغول كما في  
 النهاية والاختيار وغيرها او غير متصل اتصال خلقه كالنصال التمر كما في الكرماني ولا يضر الاستدراك على الغير  
 غير وفيه رفر الى انه لو رهن دارا فاجاز مشترك لم يبيع كما لو انصل جدا منها متصل بحد مشترك لا اذا  
 الجدار كما في الزايد والى تصاويفه من هذه الصفات ليس بل ادم عند العقد بل عند القبض فالقبض  
 او اشتغل يوم كان فاسدا باطلا وكذا لو كان شايعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرماني فلا يفسد  
 الفساد عند القبض صار صحيحا انما كافي الكرماني والتحلية دفع الموانع والتكليف من القبض تسليم وظم

وقال في الامية ان العايط لو اشرك مع الرهن  
 في العروة والسقف والجدار



بعضهين يومه انكش  
بعضهين يومه انكش

الوطية وهو الاصح كما في الهداية وغيره وعن ابي يوسف ان التسليم لا يثبت في المنقول الا باخذ بالبر لم كما في الكروا  
كما في البيع الصحيح دون الفاسدة فانه واجب اعلام فلا يكفي فيه وضمن المزين ولو وهنا فاسد لم هو باعها  
في يد ولو فسخ العقد وعند الكرخي المقبض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل والاصح كما في الدرر ما قال  
من قبضة قيمته الرهن عند القبض كما في الاختيار ومن الدين ما يدين اوقية اقل من قيمة او من الدين ما  
فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين اولا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاصل والافضل كما في  
بعض النسخ وكذا ما في الكروا ان الصحيح الاقل لان من تبعضت المعرفة لا يتناول النكارة الا ترى ان نحو افضل  
منها اقل فانه بخلاف الافضل منها فان الافضل صلح ان يكون بعضا منها لان المعرفة يتناول المعرفة فانه قاعدة  
فقضية لم يشترع من الخاء وقيمة الكلام في طلاق المريض ولا يخفى انه شعور بحكم المساواة ولذا فرع فعلا لم  
هناك كل الرهن في يد وهما اي القيمة والدين سواء اي مساويان في المقدار سقط دينه وانما الاستيفاء  
وان كانت قيمته اي الرهن اكثر من الدين سقط فلم يرجع الى الرهن يشترط فافضل امانة اي ما كان ازيد  
على الدين من الرهن في يد كان امانة فلم يضمن بهلاكه وفي قيمة الاقل من الدين سقط من دينه بقدره اي  
ذلك الاقل ورجع المزين الى الرهن بالمفضل من دينه وفيه شعار بانه لو هلك بعض الرهن قسم الدين على الباقي  
والموجد من دينه وادار قيمتها اليه بالفخر يستحق به قسم الف على قيمة البناء والعوضه يوم القبض فما  
احصاه لبناء سقط وما احصاه عوضه بقي وثامة في العاردي ويحفظ الرهن وجوبا على الرهن كالوديعة  
فيحفظ بنفسه وبعضه على كالألد والزوج والولد والعبد والاجير كما في رواية شعاريان الرهن يراخذ  
ما يواخذ به المودع ولذا قال في تعدي المزين في الرهن كالقرابة والبيع واللبس والكوب والسكة والاعاء  
بلان والسفر ضمن كل بكل قيمته كالغصبي مثل ضمان الغصبي الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم  
القبض في القيمة والمثل في الشئ الا اذا انقطع فقيمته يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يجوز الاستماع من الرهن بلا  
اذن لو ابا بالاذن فيكون كما في المضرت وغيره ولا يكون كما في النية فلو اذ استمر الاذن قال كما انتهى عن  
الاشعاع كان ما ذروا به في مدة الرهن كما في الخزانة ولا يصح من المزين والمودع فيها اي الرهن والوديعة  
رهن واجارة واعارة ولو عند عايل او ايلع عند اجنبي وهذا يخرج ما علم ضمنا فان الكل تعدي كما لا يخفى ولا يصح  
في المودع بالغرم الا على الرهن فصح فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع وفيه خلاف عند اصحابنا وتمامه العاد  
ولا يصح في العار الا لان اي الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم الكل فقال مودعه من فقط ميدار  
عارية لا يجوز ومنه من رهن مودع قابل اين جازي يست بشئوا زصد الشريعة اين سجن ولا يحل  
الرهن عقد الرهن واحد من العقود الاربعة لا تعدي لاني فيه عقد الرهن لكن يضمن بالهلاك كما